ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «72»

الخميس
24 سبتمبر 2026م

https://decembernews.com

مصـادر لـ(ديسمبر):

البرهان تلاعب على الأمريكيين وخدعهم فردوا عليه بإجراءات عنيفة

القوى المدنية تطالب مجلس الأمن بعدم شرعنة أي سلطة انقلابية أو مكتسبة بالسلاح

الجيش يمول الدعم السريع بـ360 مليون دولار سنوياً.. والصناعات الدفاعية تهيمن على قطاع الكهرباء

تقـارير 06 — أبرز محتويات الورقة السياسية لنقابة الصحفيين السودانيين

فضايـا 08 — السودان بين نيران الحرب ووعود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان — شيماء تاج السر

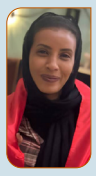

رأي 09 — قائد الجيش و«طموح الرئاسة»: هل تكتمل الهندسة؟ — المهندس الطيب أبوكروك

رأي 10 — الحق في المشاركة.. استعادة الإنسان لصوته ودوره في بناء الدولة — صفاء الزين

كتـابات 12 — عدالة الآن أم لاحقاً؟ مخاطر التسرع في بناء عدالة انتقالية ما بعد الحرب — د.العبيد أحمد العبيد

كتـابات 13 — مقال «البرهان».. الكتابة للسلام وممارسة الحرب — وليد عنبوور

الأخيرة 1 15 — «شرَ البلية» «عندما تتجاوز المأساة حدود العقل!»

روبيو: كلما أوشكنا على إحراز تقدم في السودان يتراجع أحد الطرفين معتقداً أنه قادر على الانتصار

وزير الخارجية الامريكية مارك روبيو خلال احاطته للمراسلين بنيويورك يوم امس الأربعاء

نيويورك: (ديسمبر)

كشفت مصادر دبلوماسية مطلعة عن خلفيات الموقف الأمريكي العنيف الذي اتخذته الإدارة الأمريكية ضد قائد الجيش الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان وسلطته في الساعات الـ(48) الماضية، بالامتناع عن منح البرهان تأشيرة للمشاركة في أعمال الدورة الـ(81) للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك.

واعتبر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية أن القوات المسلحة السودانية والدعم السريع وقيادتيهما «لا يمتلكان أي شرعية دستورية في السودان حيث يفرضان وجودهما بقوة السلاح». وبنظر لهذا التصريح على أنه ناتج من محاولة البرهان التلاعب بالأمريكيين وتنصّله من الموافقة على الهدنة التي تم على أساسها ترتيب لقاء مشترك جمع مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط مسعد بولس بوزير خارجية سلطة قائد الجيش محيي الدين سالم.

وقال وزير الخارجية الأمريكي مارك روبيو، في تصريحات صحفية مساء أمس الأربعاء، إن بلاده تريد تقدماً في مجال توصيل المساعدات الإنسانية، مشدداً على أن التوصل لوقف إطلاق نار إنساني يتيح البناء عليه، وأردف: «كلما كنا على وشك إحراز تقدّم، يتراجع أحد الطرفين لأنه يعتقد أنه ينتصر أو أنه قادر على الانتصار»، ودعا الدول التي لديها نفوذ على الأطراف المتحاربة إلى ممارسة مزيد من الضغوط عليهما لوقفها، مبيناً أن الحرب ما كانت لتستمر دون دعم الأطراف الخارجية.

رفض بعد موافقة

وطبقاً لمصادر دبلوماسية مطلعة، اشترطت على (ديسمبر) حجب أسمائها أو صفاتها، فإن الأمريكيين شعروا بالغضب بعد الاجتماع الذي جمع كلاً من مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط مسعد بولس مع وزير الخارجية المعين من سلطة الجيش محيي الدين سالم، بترتيب من وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، عندما مضت وقائع اللقاء بخلاف ما اتفق عليه، وهو ما فسّروه بأنه «تلاعب وخداع» وتوظيف الاجتماع لأغراض سياسية ودبلوماسية ودعائية وإعلامية، وهو ما دفعهم للرد العنيف على هذا الأمر.

وذكرت تلك المصادر الدبلوماسية أن القاهرة أبلغت البرهان، وبعد لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بمدير المخابرات الأمريكية جون راتكليف بالعاصمة المصرية القاهرة يوم الأحد 20 سبتمبر الجاري، بضرورة قبول مقترح الهدنة الأمريكي، خصوصاً مع تزايد الضغوط الأمريكية على طرفي النزاع وحلفائهما الإقليميين، حيث لم يُبدِ البرهان اعتراضاً على هذه الخطوة، وهو ما دفع عبد العاطي لمباشرة ترتيب الاجتماع المشترك الذي جمع بولس وسالم بغرض الإعلان عن هذه الخطوة ضمن ذلك الاجتماع.

عند انعقاد الاجتماع، أعاد سالم وسط دهشة المشاركين تكرار ذات الموقف المعلن من قائد الجيش حول الهدنة بنفس الشروط السابقة دون حدوث أي جديد، وهو الأمر الذي تسبب في توتر أجواء الاجتماع ووصل إلى نقطة مسدودة، ونتجت عنه أجواء سيئة للغاية رغم مساعي وزير الخارجية المصري لإنجاحه.

اللجوء للتصعيد

وأوضحت تلك المصادر أن بولس والمسؤولين الأمريكيين شعروا أنهم تعرضوا «للخداع» من قبل قائد الجيش، ولذلك قرروا تصعيد المواجهة معه للحد الأعلى، بدايةً بتغريدة بولس التي وصف فيها سالم بأنه «وزير الخارجية المعين من قبل الجيش».

أعقبه تراجع الإدارة الأمريكية عن توجهها السابق بمنح البرهان تأشيرة دخول للمشاركة في أعمال الجمعية العامة الـ(81) للأمم المتحدة بمقرها بنيويورك، رغم شموله بالعقوبات الأمريكية منذ يناير 2025م التي تمنعه من الحصول على الفيزا لدخول الأراضي الأمريكية، وأكدت وكالة (رويترز) مساء يوم أمس الأول الثلاثاء عدم إصدار تأشيرة للبرهان.

نزع الشرعية

وفي وقت متأخر من مساء يوم أمس الأول الثلاثاء، أصدر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية توماس بيغوت بياناً واضحاً وصريحاً نزع فيه شرعية الحكم عن قائدي الجيش والدعم السريع ورفض أي دور مستقبلي لهما. وأعرب البيان عن استعداد الولايات المتحدة والرئيس الأمريكي دونالد ترامب لدعم خطة للسلام. الشعب السوداني والمشاركة في حوار مدني ذي مغزى بغرض استعادة السلام وإعادة السلطة إلى الشعب السوداني، وأكد قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق السلام في السودان عبر العمل مع شركاء ملتزمين.

تجنُّب قضية التأشيرة

أصدرت وزارة خارجية سلطة الجيش بياناً مساء أمس الأربعاء منسوباً لمكتب الناطق الرسمي، أعلن رفضه للبيان الصادر عن الخارجية الأمريكية مساء يوم أمس الأول الثلاثاء، وتجنب البيان المذكور أي إشارة لمسألة القرار الأمريكي بمنع قائد الجيش من الحصول على تأشيرة لدخول الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد البيان استعداد سلطة قائد الجيش للتعاطي الإيجابي والمسؤول مع الولايات المتحدة وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل وقف الحرب وتحقيق السلام والاستقرار في السودان على أساس احترام سيادته وإرادة شعبه ومؤسساته الوطنية بعيداً عن الإملاءات والتدخلات الخارجية.

ترتيبات الزيارة

على صعيد متصل، علمت (ديسمبر) من مصادر مطلعة أن ترتيبات زيارة قائد الجيش تضمنت مرافقة وفد كبير معه – تحصلوا على التأشيرات فيما عدا البرهان – وكانت تتضمن وصوله إلى نيويورك قبل خمسة أيام من موعد إلقاء خطابه اليوم الخميس 24 سبتمبر الجاري. وشمل برنامج الزيارة المعد لقاءات مع مسؤولين إقليميين ودوليين بغرض إضفاء الشرعية على سلطته ومنح عملية الحوار التي يدعو لها قوة دفع إعلامية ودبلوماسية.

وشرعت سفارة السودان التي تسيطر عليها سلطة قائد الجيش بالعاصمة الأمريكية واشنطن والبعثة الدائمة في الأمم المتحدة بنيويورك في الحشد والترتيب لمؤتمر صحفي دولي يخاطبه البرهان بهدف الترويج لخطة السلام وعملية الحوار الداخلي الذي مهد له عبر مقاله المنشور بمجلة (فورين بوليسي) فجر يوم الثلاثاء الماضي، إلا أن تلك الترتيبات انهارت بشكل كامل بعد القرار الأمريكي برفض منحه تأشيرة دخول للأراضي الأمريكية.

تفاصيل إضافية ص (3)

القوى المدنية تدعو مجلس الأمن لعدم شرعنة أي سلطة انقلابية أو مكتسبة بالسلاح

نيويورك: (ديسمبر)

شرع وفد القوى المدنية برئاسة دكتور عبد الله حمدوك الموجود بنيويورك، على هامش اجتماعات الجمعية العامة الـ(81) للأمم المتحدة، في إجراء سلسلة اتصالات سياسية ودبلوماسية استهلها بلقاء نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، بجانب لقاء وزير الدولة بالخارجية النرويجية أندرياس كرافيك.

ووجهت القوى المدنية السودانية المناهضة للحرب وغير المنحازة لأي من أطرافها خطاباً مشتركاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن الدولي، دعت فيه لاتخاذ تدابير فورية بواسطة مجلس الأمن الدولي لوقف التدخلات الخارجية عبر تمديد حظر السلاح ليشمل كافة أرجاء السودان، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، وعدم شرعنة أي سلطة حالية في البلاد، داعية المؤسسات الدولية لعدم شرعنة أي سلطة انقلابية أو مكتسبة بالسلاح.

وطالبت الرسالة بإقرار هدنة إنسانية فورية، واتخاذ تدابير لحماية المدنيين وإيصال المساعدات ودعم عملية سلام سودانية شاملة لا تستثني إلا حزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية وواجهاتهما، تقود إلى انتقال مدني ديمقراطي.

لـ(ديسمبر) كلمة — طالع ص (3)

أزمة الموقف لا (التأشيرة)

البنك المركزي لسلطة قائد الجيش يخفي عائدات النفط السنوية ويسجلها (صفراً)

خاص: (ديسمبر)

كشف تحقيق استقصائي ينشر لاحقاً عبر صحيفة (ديسمبر) عن علاقات تعاون مالي تربط بين الجيش وقوات الدعم السريع في ظل الحرب الدائرة بينهما. حيث أكدت المصادر والمستندات التي تم الحصول عليها بأن قوات الدعم السريع تحصل على ما يزيد عن (360) مليون دولار سنوياً من الجيش مقابل السماح بمرور خام نفط «مزيج النيل» من حقول هجليج وخام (دار) عبر خط بتروداز بموجب اتفاق ثلاثي يجمعهما مع حكومة جنوب السودان، فيما يخفي البنك المركزي التابع لسلطة قائد الجيش العائدات النفطية منذ اندلاع الحرب وبعد الاتفاق الثلاثي، ويقيدها سنوياً (صفراً).

ونص الاتفاق - الذي أقرت به حكومة جنوب السودان بعد استيلاء الدعم السريع على حقول هجليج العام الماضي، وعمل الجيش والدعم السريع على إخفاء تفاصيله - على قيام قوات دفاع جنوب السودان بتأمين الحقل مقابل عدم تعرض الدعم السريع للحقل أو العاملين فيه، مقابل سماح سلطة قائد الجيش وعبر الشركات التابعة له بتشغيل الحقل وضمان استمرار عمله.

وأقر مصدر قيادي بحكومة تأسيس، التابعة للدعم السريع وطلب حجب اسمه، بوجود اتفاق ثلاثي بين الدعم السريع وحكومة جنوب السودان وسلطة قائد الجيش، يتم بمقتضاه تأمين العمل واستمراره وتصدير النفط مقابل الحصول على نسبة من عائدات مرور تصدير النفط، مقراً باستلامهم لأموال وفق هذا الاتفاق.

في ذات السياق، أكد مصدر في الشركات العاملة في نقل مزيج «النيل» استمرار عملية تصدير الخام طيلة فترة الحرب وعدم توقفه إلا لمدة ثلاثة أيام فقط حينما هاجمت مسيرة الحقل وقتلت أحد العاملين، وهو ما أكده وزير الطاقة والنفط معتصم إبراهيم خلال لقاء وفد صيني بالعاصمة المصرية في يناير الماضي، باستمرار وجودهم وعملهم وإدارتهم للمنشآت النفطية بحقل هجليج التي سيطر عليها الدعم السريع قبل أكثر من أربعة أشهر من ذلك التصريح.

وأظهرت المعلومات التي تحصلت عليها (ديسمبر) أن سلطة قائد الجيش تخفي عائدات صادر الخام السنوات الماضية والتي تظهر (صفراً) في التقارير السنوية للبنك المركزي بغرض تجنيب واستخدام تلك الأموال في أنشطة باتت مرتبطة بالفساد، ثم لاحقاً لإخفاء الاتفاق الثلاثي الذي يحصل بموجبه الدعم السريع على ما يعادل 360 مليون دولار سنوياً، فيما تفيد وزارة النفط بجنوب السودان بأن استمرار تصدير الخام مستمر طوال فترة الحرب مع توزيع العائدات على الطرفين وفق الاتفاق الثلاثي.

على صعيد متصل، علمت (ديسمبر) أن الأنبوب الناقل للخام من هجليج تعرض في 11 سبتمبر الجاري لتخريب في منطقة الحمادي بغرب كردفان، في مناطق سيطرة الدعم السريع، الذين اتهموا الجيش بمهاجمة الأنبوب، إلا أن عاملين بشركات نفطية وجهوا أصابع الاتهام لسكان محليين، مشيرين في ذات الوقت لإصلاح الأنبوب يوم الأحد الماضي 20 سبتمبر الجاري بعد (9) أيام من تخريبه عبر فرق فنية تابعة لشركات مقرها الخرطوم وبحماية من قوات الدعم السريع.

مصادر: ضعف أداء الشركة الوطنية المهيمنة على قطاع الكهرباء يمثل أحد أسباب تزايد القطوعات

الخرطوم: (ديسمبر)

أكدت مصادر من الشركة القابضة للكهرباء، في تصريحات متطابقة لـ(ديسمبر)، أن السبب الرئيسي وراء تردي خدمة الكهرباء خلال الشهور الأخيرة يعود إلى ضعف أداء الشركة الوطنية للطاقة والهندسة (AEECO)، إحدى شركات منظومة الصناعات الدفاعية، والتي هيمنت على قطاع الكهرباء بشكل لافت بعد الحرب.

وعلمت (ديسمبر)، من مصدر رفيع بقطاع الكهرباء في السودان، أن ازدياد حدة القطوعات في التيار الكهربائي خلال الأسبوع الأخير، والمستمر حتى الأسبوع الثالث من سبتمبر، يعود إلى ضعف أداء الشركة المنفذة لإعادة إعمار البنية التحتية لقطاع الكهرباء بعد تضرره جراء الحرب، إلى جانب عدم توفر الوقود، مما أدى إلى خروج محطة قري الحرارية عن الخدمة، بطاقة تبلغ نحو 180 ميغاواط، وتراجع إنتاجية محطة أم دباكر بمدينة كوستي، التي تعمل بنصف طاقتها. كما حمّل المصدر، الذي رفض ذكر اسمه لكونه غير مخوّل له الحديث إلى وسائل الإعلام، وزارة المالية مسؤولية خروج محطة قري الحرارية عن الخدمة، بعد فشلها في توفير الوقود للمحطة، على حد قوله.

تفاصيل أوفى ص(5)

طفح جلدي مجهول يُصيب عشرات الأطفال في شمال دارفور

الفاشر: (ديسمبر)

أصيب عشرات الأطفال في ولاية شمال دارفور بطفح جلدي غير مشخص، في منطقة عبد الشكور، شمال كتم، وفي مخيمات النزوح والمجتمعات المحيطة، ما أثار مخاوف من احتمال انتشار الحالة. وقال مصدر طبي في كتم إن الترتيبات تجرى لنقل بعض المرضى إلى نيالا لإجراء مزيد من الفحوصات لتحديد السبب ووضع العلاج المناسب.

وقالت حواء يوسف آدم، والدة أحد الأطفال المصابين، إن الأعراض بدأت بحكة، تلتها علامات تشبه الكدمات تطورت لاحقاً إلى طفح جلدي، وأضافت أن الأعراض تمنع الأطفال من النوم ليلاً، وأن أعراضاً مشابهة بدأت تظهر بسرعة لدى أطفال آخرين. وأشارت إلى أن عشرات الأطفال يعانون من سوء التغذية ونقص الوزن بسبب نقص الغذاء، من دون أن تثبت أي علاقة طبية بين هذه الحالات والطفح الجلدي.

وكانت مجموعة إغاثة تطوعية محلية قد أطلقت أول إنذار يوم السبت بعد ظهور كدمات غير مفسرة وطفح جلدي وقروح في أجزاء مختلفة من أجسام الأطفال، وحذرت المجموعة من احتمال انتقال العدوى بين الأطفال في ظل محدودية خدمات الرعاية الصحية وغياب التشخيص.

تزايد الحراك والغضب الشعبي على سلطة قائد الجيش

الخرطوم/ ولايات: (ديسمبر)

أبلغت مصادر محلية (ديسمبر) أن انعدام الخدمات وتزايد وتنامي انتشار الفساد، وما تلاه من ارتفاع للأسعار وانهيار لقيمة العملة وغياب السيولة وتعمد تعطيل وإيقاف خدمات الدفع الإلكتروني للتطبيقات البنكية وحالة الانفلات الأمني وانتشار المسلحين من مختلف التشكيلات العسكرية، زاد من وتيرة الغضب والاستياء الشعبي على سلطة قائد الجيش، معتبرين أن حالة الإغلاق العام التي شهدها عدد من أسواق المدن السودانية بسبب الكساد والضرائب والجبايات مثلت إحدى صور الحراك الشعبي الناقم على الأوضاع.

وأشاروا في ذات الوقت لاندلاع احتجاجات شعبية في عدة مناطق بالبلاد، بما في ذلك أم درمان خلال الفترة الأخيرة، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية المتردية والفساد والمحسوبية، منوهين بوجود توجهات متباينة وسط الأجهزة الأمنية والسلطات السياسية في كيفية التعامل مع تلك الأشكال الاحتجاجية المتصاعدة والمتزايدة، جراء المخاوف من أن يترتب على القمع المفرط تعميق الأزمة وخروج الأوضاع عن السيطرة، في ظل غياب أي بدائل لمعالجة هذه الأزمات في المدى المنظور.

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 24 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com

(ديسمبر) تتحصل على تفاصيل وحقيقة الأحداث الدامية بسوق أميت

أبيي: (ديسمبر)

تحصلت (ديسمبر) على تفاصيل الاشتباكات الدموية التي وقعت الأسبوع الماضي في سوق أميت، الواقع على بعد عشرة كيلومترات شمال مدينة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان. وكشف وزير الإعلام والاتصالات والثقافة والشباب والرياضة بإدارية أبيي، يوحنا أكول نقور، عن حقيقة هذه الاشتباكات، والتي أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص من مكونات اجتماعية من جنوب السودان، وإصابة (56) آخرين، بينما قُتل أكثر من (60) شخصاً من المسيرية.

وأكد أكول في تصريح خاص لـ(ديسمبر) أن الأحداث لم تكن بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، وإنما بين بعض من قبيلتي المسيرية والنوبة. وقال إن المشكلة بدأت في التاسع من سبتمبر الجاري بإطلاق ناري عشوائي تسبب في حالة من الخوف والقلق وسط المواطنين والمتسوقين داخل السوق، وفي اليوم التالي وقع اشتباك بين عدد من المواطنين السودانيين من مكون قبيلتي المسيرية والنوبة داخل محيط سوق أميت، أسفر عنه إصابة أحد المواطنين من قبيلة المسيرية، وعُثر على جثة مواطن من المسيرية (أولاد توبا) في المنطقة الشرقية من السوق في الرابع عشر من سبتمبر، مما أدى إلى حالة من التوتر، وظهرت اتهامات بصلة بعض من أبناء النوبة بالحادث، وأدى ذلك إلى تحرك عدد من أبناء المسيرية أولاد توبا بدافع الثأر والانتقام.

وكشف الوزير أنه جرت محاولة إخراج أحد المشتبه بهم في الحادث من حراسة سجن أميت بالقوة وتحت تهديد السلاح، إلا أن المحاولة فشلت، وتطورت الأحداث إلى مواجهة مسلحة بين عدد من الأشخاص، وامتد إطلاق النار إلى داخل محيط السوق،

وأصيب وقتل عدد من المواطنين، وأشار إلى أن بعض المواطنين من جنوب السودان اضطروا للدفاع عن أنفسهم مع استمرار إطلاق النار واتساع نطاق المواجهات.

وأعلن الوزير رفض حكومة إدارية أبيي الخاصة استخدام السلاح ضد المدنيين وأعمال الثأر والانتقام، وأي سلوك من شأنه تعريض حياة المواطنين للخطر أو الإخلال بالأمن داخل السوق أو غيره من المناطق المدنية، مؤكداً أن السلام والأمن والاستقرار تمثل أولوية أساسية لحكومته، وأن حماية أرواح المدنيين وممتلكاتهم من أهم مسؤولياتها، وقال إن حكومة الإدارية أكدت أن ما حدث يجب أن يُنظر إليه في إطار أفعال وأحداث ارتكبها أفراد، ولا ينبغي تحميل قبيلة أو مكون اجتماعي مسؤولية الأحداث.

وأبان أكول أن حكومة إدارية أبيي الخاصة كثفت اتصالاتها مع لجنة السلام المجتمعي المسؤولة عن إدارة سوق أميت عقب الأحداث، وقال إن الطرفين اتفقا على إبعاد السوق من السياسة وخلافات السودانيين. كما كشف عن اتصالات لحكومته بقيادات قبيلة المسيرية، مشيراً إلى أنهم لمسوا رغبة من هذه القيادات في ألا تُخرج الأمور عن السيطرة، وأبان أنه كان من المفترض عقد اجتماع بين سلاطين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية لمناقشة الأحداث، إلا أنه تعذر بسبب عدم وجود المسؤول عن سلاطين المسيرية في المنطقة، وأكد أن السوق سيظل مغلقاً إلى حين جلوس السلاطين من الطرفين.

وشدد أكول على ضرورة فصل السوق من المساكن ومنع السلاح وضبطه، وقال: «لا نريد أن يكون السوق مسرحاً لتصفية الصراعات السياسية ومشاكل السودان»، موضحاً أن أصل المشكلة صراع بين السودانيين وخلافات بينهم أدت إلى اشتباكات بين المسيرية والنوبة، وأشار إلى أن أبناء المسيرية وجّهوا أسلحتهم الثقيلة ضد الدينكا، وأعلن رفضهم تسمية سوق أميت بسوق النعام.

التغيير الجذري يدعو لتأسيس جبهة شعبية واسعة

الخرطوم: (ديسمبر)

وصف تحالف قوى التغيير الجذري الأوضاع التي يعيشها الشعب السوداني بأنها من أقسى مراحل التدهور الاقتصادي والاجتماعي في تاريخ البلاد، نتيجة الغلاء الفاحش، وانهيار قيمة العملة، وتراجع القدرة الشرائية، واتساع رقعة الفقر والبطالة، وانخفاض الأجور إلى ما دون حد الكفاف. كما يشير إلى الانهيار الكبير في الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والمواصلات، وتوقف قطاعات الإنتاج، بما فيها الزراعة، وصعوبة توفير الغذاء والدواء لملايين المواطنين.

ونوه التحالف في بيان بتاريخ 20 سبتمبر 2026 إلى أن هذه الأزمات ليست عابرة أو ناجمة عن عوامل طبيعية، بل هي نتيجة للفساد والنهب والتمكين والتخريب، إضافة إلى الحرب المستمرة التي استنزفت موارد البلاد، ودمرت البنية التحتية، وأوقفت الإنتاج، وشردت الملايين، ووسعت دائرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. واتهم البيان سلطات الحرب وأطرافها وحلفاءها بفرض الجبايات والإتاوات على المواطنين والتجار لتمويل الحرب والحفاظ على شبكات المصالح والامتيازات.

وحذر تحالف قوى التغيير الجذري من أن استمرار الأوضاع الراهنة سيؤدي إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، واتساع النزوح والهجرة، وتهديد وحدة الوطن، مشيراً إلى تصاعد الاحتجاجات والتراكمات الجماهيرية التي قد تتحول إلى انتفاضة واسعة تطيح بسلطة الحرب وبقايا النظام القديم ودولته العميقة.

ودعا التحالف الشعب إلى تجاوز حالة المعاناة الفردية والاحتجاجات المتفرقة، والانتقال إلى التنظيم والعمل الجماعي السلمي، عبر بناء أطر قاعدية مستقلة في الأحياء ومواقع العمل والإنتاج والدراسة. كما طرح تأسيس جبهة شعبية واسعة تضم العمال والمزارعين والمهنيين والطلاب والشباب والنساء وصغار المنتجين والتجار والنازحين والمتضررين وكل الرافضين للحرب.

وأكد البيان أن الخروج من الأزمة يتطلب وقف الحرب، وتوحيد إرادة الجماهير، واستعادة الإنتاج، وبناء دولة مدنية ديمقراطية تحقق السلام والحرية والعدالة، وتضع موارد السودان في خدمة شعبه، وتفتح الطريق لإعادة الإعمار وتحسين حياة المواطنين.

كارثة إنسانية متفاقمة نتيجة استمرار تدفق النازحين إلى طويلة

طويلة: (ديسمبر)

تشهد منطقة طويلة بولاية شمال دارفور كارثة إنسانية متفاقمة نتيجة استمرار تدفق النازحين وسط انعدام حاد في الغذاء والدواء والرعاية الصحية، ووفقاً لإفادات شهود عيان وبيان صادر عن منسقية النازحين واللاجئين، شهدت محلية طويلة يوم السبت 19 سبتمبر الجاري وصول (108) أسر نازحة جديدة تضم (497) شخصاً، ليرتفع إجمالي النازحين الجدد الذين وصلوا إلى المحلية منذ بداية سبتمبر 2026 إلى نحو (513) أسرة، تضم ما مجموعه (2,802) شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال.

وأعربت منظمة مناصرة ضحايا دارفور ومنظمة الأمل والملاذ للاجئين، في بيان تلقت (ديسمبر) نسخة منه، عن بالغ القلق إزاء استمرار تدفق الأسر النازحة حديثاً إلى محلية طويلة بولاية شمال دارفور، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية ونقص حاد في الخدمات الأساسية والمساعدات. وأشار البيان إلى أن الأسر الوافدة تواجه ظروفاً إنسانية بالغة الصعوبة، حيث تعاني من نقص حاد في الغذاء والأدوية ومياه الشرب النظيفة والمأوى الآمن. كما أن ارتفاع نسبة النساء والأطفال بين النازحين يزيد الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية والحماية والدعم النفسي والاجتماعي، كما تعاني مواقع النزوح والمجتمعات المستضيفة أصلاً من الاكتظاظ وضعف الخدمات والموارد، الأمر الذي يجعل استقبال المزيد من الأسر تحدياً إنسانياً متزايداً، مما يرفع من مخاطر انتشار الأمراض، خصوصاً في ظل نقص المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية، فضلاً عن محدودية خدمات وبرامج الحماية التي تزيد من المخاطر التي تواجهها النساء والأطفال، بما في ذلك مخاطر العنف والاستغلال والانتهاكات، وتضع ضغوطاً إضافية على قدرة الأسر والمجتمعات المستضيفة على الصمود.

وذكر البيان أن الأسر النازحة في حاجة عاجلة إلى توفير حصص غذائية للحد من الجوع ومخاطر سوء التغذية، ودعم المرافق الصحية بالأدوية والمستلزمات الأساسية لمواجهة الملاريا والإسهالات الحادة وغيرها من الأمراض، وكذلك توفير مصادر ونقاط مياه آمنة وأدوات تنقية وتخزين المياه، إلى جانب توفير الخيام ومواد الإيواء الأساسية للأسر الوافدة، مع مراعاة احتياجات وخصوصية النساء والأطفال، فضلاً عن تعزيز خدمات الحماية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، خاصة للأطفال والنساء والأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر، وأطلقت المنظمتان نداءً إنسانياً عاجلاً إلى المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والشركاء الإنسانيين، للتحرك العاجل وتوفير المساعدات المنقذة للحياة للأسر النازحة حديثاً في محلية طويلة، وأشارتا إلى أن كل تأخير في الاستجابة يزيد من معاناة الأسر ويضاعف المخاطر التي تواجه النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفاً.

أساتذة الصيدلة يطالبون باستمرار الدراسة عن بعد

الخرطوم: (ديسمبر)

أكد أساتذة كلية الصيدلة بجامعة الخرطوم استمرار التزامهم تجاه الطلاب منذ اندلاع الحرب، رغم النزوح وعدم الاستقرار وتأخر الرواتب أو صرفها جزئياً، حيث واصلوا التدريس عبر الوسائل الإلكترونية عن بعد، وإعداد وتصحيح الامتحانات، والإشراف على بحوث التخرج والدراسات العليا، وتنفيذ التدريب السريري، وإصدار الشهادات والمستندات الأكاديمية.

وأكد الأساتذة، في بيان تنويري للطلاب وأسرهم الكريمة صادر بتاريخ 20 سبتمبر 2026، أنهم نجحوا خلال الفترة الماضية في إجراء الامتحانات في مراكز داخل السودان وخارجه، وأعلنت النتائج، وتخرجت الدفعتان 53 و54، كما استمرت برامج الدراسات العليا، ونوقشت بحوث الماجستير والدكتوراه، ونُفذ التدريب السريري في السودان ومصر والسعودية والإمارات، وصولاً إلى آخر دورة امتحانية في مايو 2026.

وأوضح البيان أن مباني الكلية تعرضت لأضرار جسيمة وحرائق أدت إلى تدمير عدد من المعامل والمكاتب، كما أصبح جزء من المبنى غير آمن هندسياً ويحتاج إلى إزالة ومعالجات عاجلة. أما الجزء الغربي المتاح، فلا يضم سوى ثلاث قاعات وثلاثة معامل غير كافية لاستيعاب جميع الطلاب، وتحتاج إلى صيانة تُقدّر بنحو 100 ألف دولار، فضلاً عن نقص الكهرباء والأجهزة والمواد المعملية ومرافق الخدمات.

وأشار الأساتذة إلى صعوبة عودة الطلاب حضورياً بسبب عدم جاهزية الكلية والداخليات، والظروف النفسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه الطلاب وأسرهم. كما أن 82% من أعضاء هيئة التدريس يقيمون خارج السودان، إلى جانب توقف رواتب أساتذة الزمالة والمشاهرة منذ يونيو 2026، مما يعيق عودتهم ومشاركتهم.

وأكد الأساتذة أنهم لا يستهدفون تعطيل الدراسة، بل طالبوا ببدء التعليم الإلكتروني مؤقتاً إلى حين تهيئة المباني وتحسن الظروف، حفاظاً على سلامة الطلاب وضمان اكتمال مقومات العملية التعليمية.

تقرير يرسم خريطة لمعتقلات الحرب ومراكز الاحتجاز السرية

عواصم: (ديسمبر)

كشف تقرير مشترك أعده المركز الأفريقي للعدالة ودراسات السلام (ACJPS) والمرصد المركزي لحقوق الإنسان (COHR) عن اتساع شبكة مراكز الاحتجاز السرية وغير الرسمية في السودان خلال حرب أبريل 2023 - 2026، والتي تحولت إلى بيئات خصبة لممارسة الإخفاء القسري الممنهج. وتُظهر البيانات أن تعدد مراكز القوى المسلحة وتداخل سلطات التوقيف والسيطرة أسهم في غياب السجلات المركزية، ومكّن الجهات المنفذة من التنصل من مسؤوليتها عن آلاف الضحايا المدنيين الأبرياء.

ورصد التقرير عبر آليات التوثيق الميداني 24,493 حالة اختفاء قسري، مع تركّز حاد للاحتجاز غير القانوني في مناطق التماس العسكري والسيطرة (مثل: أم درمان، الجزيرة، الخرطوم، وإقليم دارفور)، وتمثل نسبة المدنيين 16,797 حالة من إجمالي الموثقين، مما يؤكد أن الاعتقالات لا ترتبط بالمشاركة المباشرة في القتال، بل بأنماط استهداف تصنيفية وسياسات اشتباه جغرافية وعرقية.

وحدد التقرير أبرز أنماط مراكز الاحتجاز والمواقع غير الرسمية:

وفي مقدمتها مراكز الاحتجاز الضخمة ومجمعات السجون (إقليم دارفور):

- سجن «دقريس» (جنوب دارفور): يُقدّر عدد المحتجزين بداخله ما بين 13,000 إلى 14,000 معتقل داخل ظروف إنسانية وصحية قاسية جداً، منهم 4000 محتجز فقط معروفون بأسمائهم الحقيقية، فيما يلجأ بقية المحتجزين لاستخدام أسماء مستعارة خوفاً من كشف هويتهم الحقيقية.
- سجن «شالا» (الفاشر - شمال دارفور): يضم أعداداً كبيرة من المعتقلين المدنيين والأسرى، وتُسجّل فيه معدلات تدهور صحي وحالات وفاة نتيجة نقص الغذاء والرعاية الصحية والإصابات الناجمة عن النزاع.

ورصد التقرير أيضاً مراكز الاحتجاز غير الرسمية والخلايا الأمنية في مناطق سيطرة الجيش والقوات النظامية عبر توثيق عمليات اعتقال وتوقيف عند نقاط التفتيش أو عبر خلايا أمنية محلية في عدة ولايات. وتجري هذه الاعتقالات خارج الأطر الإجرائية القانونية؛ حيث لا يتم إيداع الأشخاص في مراكز الشرطة أو تسجيلهم في سجلات رسمية كفيلة بإخطار أسرهم، مما يخلق طبقة غير مرئية من الاحتجاز تحول دون تتبعهم أو ضمان حمايتهم القضائية.

واعتبر التقرير أن نقاط الارتكاز والتفتيش الميدانية لقوات الدعم السريع والقوة المشتركة تُشكل البؤرة الأكثر كثافة لدخول مسار الاختفاء، حيث يُتخذ قرار التوقيف خلال لحظات خاطفة بالاعتماد على «التصنيف السريع» (الملامح، اللهجة، الانتماء الجغرافي المفترض). وأظهرت شهادات الراصدين الميدانيين أن أنماط التنفيذ لم تقتصر على الرجال، بل امتدت لاختطاف وإخفاء نساء وأطفال (مثل حالات اختطاف نازحات وأطفال قاصرين عقب اقتحام معسكرات نازحين).

وأضاف التقرير أن منظومة الاحتجاز تُستخدم وسيلة لإسكات المعرفة وحجب الحقيقة، كما أن غياب قنوات الإفصاح الرسمية فتح المجال لشبكات موازية من الوسطاء والسماسرة الذين يمارسون ابتزازاً مالياً على أسر المعتقلين، ويطالبون بمبالغ باهظة مقابل تقديم معلومات غير موثوقة أو وعود وهمية بالإفراج.

وطالب المركز الأفريقي (ACJPS) والمرصد المركزي (COHR) بالوقف الفوري للاحتجاز خارج نطاق القانون وتجريم مراكز الاحتجاز غير الرسمية والسرية، ودعيا إلى ضرورة تأسيس «مركز موحد لتنسيق وتوحيد جهود التوثيق» يُلزم كافة الأطراف بفتح سجلات مركزية علنية تُتيح للأسر والأجهزة العدلية الكشف عن أماكن ومصير المفقودين.

المنظمة الدولية للهجرة: أكثر من 5.1 مليون شخص عادوا إلى مناطقهم الأصلية في السودان

المنظمة: الأسر قد تتعرض للتهجير مرة أخرى

جنيف: (ديسمبر)

أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 5.1 مليون سوداني عادوا إلى مناطقهم الأصلية، في وقت لا يزال فيه نحو 8.6 مليون شخص نازحين داخل البلاد، محذرة من أن العودة لا تعني انتهاء معاناة الأسر التي قد تجد نفسها مضطرة إلى النزوح مجدداً إذا لم تحصل على دعم عاجل ومستدام.

وأظهرت أحدث بيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة تسجيل 5,145,165 عائداً في 76 محلية موزعة على تسع ولايات، بزيادة قدرها 4% مقارنة بالشهر الماضي. وفي المقابل، لا يزال 8,583,274 شخصاً نازحين في 185 محلية عبر الولايات السودانية الثماني عشرة، رغم انخفاض العدد بنحو 1% خلال الشهر الأخير وبنسبة 26% مقارنة بذروة الأزمة.

وقالت المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة، إيمي بوب، إن عودة أكثر من خمسة ملايين سوداني إلى ديارهم تعكس تمتعهم بـ«شجاعة هائلة وأمل كبير»، لكنها شددت على أن العودة ليست سوى الخطوة الأولى في طريق التعافي. وأوضحت أن كثيراً من الأسر العائدة قد تجد منازلها مدمرة أو متضررة ومدارسها مغلقة ومراكزها الصحية بالكاد تعمل، فضلاً عن محدودية فرص العمل وكسب العيش. وحذرت بوب من أن غياب الدعم قد يدفع أعداداً كبيرة من العائدين إلى النزوح مرة أخرى، مؤكدة أن توفير المساعدات في هذه المرحلة يمثل عاملاً حاسماً لضمان بقاء الأسر بأمان في مناطقها الأصلية.

وبحسب المنظمة، فإن 82% من العائدين، أي نحو 4.2 مليون شخص، كانوا نازحين داخل السودان، بينما عاد 18% ، أو ما يقارب 930 ألفاً، من خارج البلاد. وكانت مصر المصدر الرئيسي للعائدين من الخارج بنسبة 50%، تلتها جنوب السودان بنسبة 25%، وليبيا بنسبة 10%، ودول الخليج بنسبة 8%.

ودعت المنظمة الحكومات والجهات المانحة وشركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإنسانية إلى التحرك بصورة عاجلة، مؤكدة أن الاستجابة لا ينبغي أن تقتصر على المساعدات الطارئة، بل يجب أن تشمل أيضاً استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والخدمات الأساسية وسبل كسب العيش.

ويواجه العائدون والنازحون أوضاعاً إنسانية قاسية، إذ تقل أعمار نحو نصفهم عن 18 عاماً، فيما يعاني ملايين الأطفال والشباب من انقطاع التعليم وضعف الرعاية الصحية وثغرات في الحماية. كما تفرض عودة أعداد كبيرة من السكان ضغوطاً إضافية على المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق التي تضررت فيها الخدمات العامة والاقتصادات المحلية بشدة.

وأكدت المنظمة أن دعم المأوى والمواد الأساسية والحماية والرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب إصلاح المرافق العامة وتنشيط الاقتصاد المحلي، سيكون ضرورياً لمنع تجدد النزوح وتهيئة الظروف اللازمة لتعافي السودان واستقراره على المدى الطويل.

تعليقات تكشف (فتوق) مقال البرهان بـ(فورين بوليسي)

الخارجية الأمريكية تقطع الطريق على مساعي تسويق «حوار قائد الجيش»

عواصم: (ديسمبر)

نشرت مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية فجر أمس الأول الثلاثاء مقالاً لقائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان حمل عنوان (كيف يمكن إحلال السلام في السودان؟). استقبل المقال بتعليقات وتفنيد لما جاء فيه أظهرت (فتوقه) ومواضع خلله وتناقضاته.

أصيبت جهود تسويق البرهان دولياً بنكسة أواخر ذات اليوم بإعلان الإدارة الأمريكية عدم إصدار تأشيرة تسمح له بدخول الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في أعمال الدورة الـ(81) للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، قبل أن توجه له الخارجية الأمريكية ضربة موجعة إضافية باعتباره «لا يحظى أو الدعم السريع بالشرعية الدستورية»، وتصنيف الحوار السياسي الذي دعا له بأنه «غير ذي معنى».

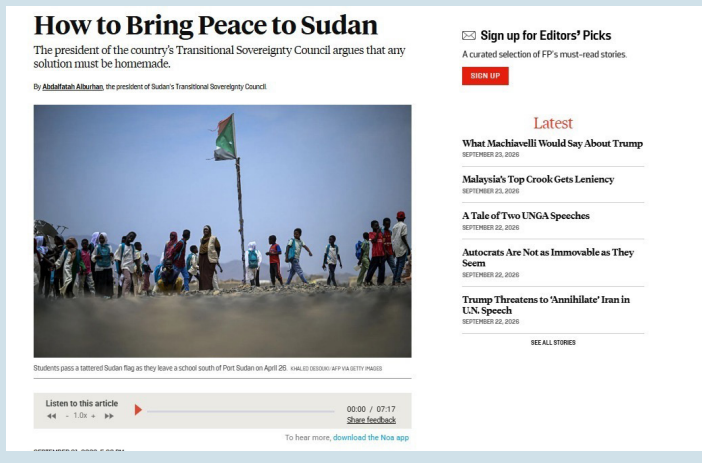

صورة ضوئية لمقال قائد الجيش المنشور بمجلس (فورين بلوسي) فجر أمس الأول الثلاثاء

رؤية البرهان

طالب قائد الجيش في المقال، الذي نشر مساء الاثنين بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية وفجر الثلاثاء بتوقيت السودان بمجلة (فورين بولسي)، بعدم مساواة الجيش وقوات الدعم السريع، معتبراً الثانية وقادتها منفذين لجرائم الحرب ضد المجتمعات غير العربية إبان حرب دارفور في سنواتها الأولى، معتبراً أن الدعم السريع وفق تصريحات قائده الفريق أول محمد حمدان دقلو «غير راغبين في وقف الحرب وأعلنوا عزمهم الاستمرار فيها لمدة أربعين عاماً».

ودعا البرهان الأمم المتحدة للمساعدة والإشراف على خطة وقف الحرب التي تقوم على «وقف إطلاق النار ويتم إخراج المقاتلين والأسلحة خارج المناطق المدنية»، وإسناد الأمن لجيش يخضع للإشراف المدني، والتوصل لتسوية سياسية عبر حوار سوداني/ سوداني يقوم فيه السودانيون بكتابة دستورهم القادم بأيديهم ولا تتم صياغته بالخارج، وعقد انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي يعقبها انتقال سلس للسلطة يعيد القرار للشعب. وأضاف: «يجب أن يكون السلام سودانياً خالصاً يصنعه السودانيون، ومن أجل السودانيين، وفي السودان. إن الشراكة مرحَّب بها، ويمكن للمراقبين الموثوقين، بل وينبغي لهم، أن يضيفوا قدراً من الضبط والشرعية. لكن السلام الذي يُملى من الخارج لا يدوم».

وحثّ قائدُ الجيش المجتمعَ الدولي للالتزام بأربع أولويات هي «دعم الخطة التي قدمها لمجلس الأمن لتحقيق السلام»، «قطع التمويل وخطط الإمداد التي تمكّن الدعم السريع من الاستمرار في القتال»، «تقديم المساعدة والدعم للأمم المتحدة حتى تتمكن من مراقبة أي وقف إطلاق مستقبلي»، ورابعتها «إتاحة المجال أمام السياسة السودانية لتقرر ما سيأتي بعد ذلك».

نكسة التسويق

وقال مراقبون في تعليقات لـ(ديسمبر) على المقال إن الهدف الواضح من المقال المنشور الذي حمل عنوان (تحقيق السلام) هو في حقيقة الأمر تسويق المسار السياسي الذي يديره قائد الجيش ودعوته للحوار بتصويره وكأنه «يمثل تعبيراً كلياً لإرادة السودانيين ويترتب عليها كتابة دستور جديد بأيديهم»، في حين أن الحقيقة أنه حوار يحقق غاياته السياسية في الانفراد بالسلطة، وهو التوجه الذي بات يبحث عن مشروعية إقليمية ودولية لإقراره واعتماده.

وأشاروا إلى أن المسعى الخاص بتسويق «حوار البرهان» مُنيَ بنكسة كبيرة غير مسبوقة ربما تؤدي لتقويضه بالتصريح الصادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم أمس الأول الثلاثاء الذي أشار بوضوح إلى أن الأطراف المتحاربة بالسودان ممثلة في الجيش والدعم السريع وقادة أي منهما «لا يمثلون حكماً شرعياً ودستورياً للسودان، فهم لا يحكمون إلا بقوة السلاح، وسلوك كل قائد من قادة الفصائل المتحاربة يجعله غير مؤهل لحكم البلاد. ونحن نسعى إلى استعادة السلام وإعادة السلطة إلى الشعب السوداني».

المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية توماس "تومي" بيغوت

ونوه المراقبون إلى ما ورد في ذلك التصريح حول استعداد الولايات المتحدة والرئيس ترامب «لدعم خطة للسلام. والشعب السوداني مستعد للانخراط في حوار مدني ذي معنى»، والذي اعتبروه بمثابة إهالة التراب نهائياً من قبل واشنطن على خطط تسويق حوار قائد الجيش. فالإشارة إلى «حوار مدني ذي معنى» تشير لوجود نماذج حوار «بلا معنى» بأن المقصود فعلياً هو حوار البرهان ذاته الذي سعى عبر مقاله في (فورين بوليسي) إلى تسويقه وإقناع الإدارة الأمريكية بجدواه.

(من تخدع؟!)

بدوره سارع القيادي بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» ونائب رئيس حزب المؤتمر السوداني المهندس خالد عمر يوسف للتعليق على ما أورده البرهان بتغريدة نشرها في حسابه على منصة (إكس) صباح الثلاثاء الماضي تطرق فيها للمفارقة الواردة في المقال عند الحديث عن جرائم الإبادة الجماعية بدارفور والتي صدرت من قادة نظام البشير الذين يحميهم البرهان حالياً ويرفض تسليمهم للمحكمة الجنائية الدولية، وحينها كان قائداً ميدانياً رفيعاً في الجيش بدارفور وتولى قيادة مليشيات الجنجويد التي أسسها حليفه الحالي موسى هلال وعمل قادة الدعم السريع تحت إمرته شخصياً، لذلك تساءل خالد عمر في التغريدة: «من يظن أنه يخدع بالضبط؟!».

واعتبر أن المقال يقول بشكل واضح «انسوا السلام وإنهاء الحرب واعترفوا بي رئيساً سواء كان هذا الأمر بالانقلاب أو الحرب أو السلام»، مبيناً أن كل الطرق تؤدي للوجهة نفسها باستمراره في السلطة، وأضاف خالد عمر: «استقرار السودان يتطلب النقيض تماماً: نزع الشرعية عنه وعن كل بندقية تسعى لفرض نفسها رغماً عن الشعب السوداني».

النقاط الست

من جهته نشر الأستاذ محمد الشابك تعليقاً منشوراً بصفحته بكل من (فيسبوك) و(إكس) حول المقال عنونه بـ«قراءتي في ست نقاط لمقال قائد القوات المسلحة السودانية عبدالفتاح البرهان في مجلة فورين بوليسي»، وكانت النقطة الأولى في تعليقه وصف البرهان للدعم السريع بأنها مليشيا، حيث أوضح أن قائد الجيش هو الذي أصدر قراراً حذف بموجبه المادة (5) من قانون الدعم السريع التي كانت تضعه تحت قيادة الجيش، وهو ما سمح له بالوجود كجيش موازٍ للجيش السوداني.

تناولت النقطة الثانية استشهاد المقال بفظائع وجرائم الجنجويد في دارفور وذكر تلك الوقائع «وكأنه كان متفرج عليها رغم أنه كان عقيداً في الاستخبارات العسكرية يشارك في تنسيق تلك الهجمات التي يدينها الآن». أما النقطة الثالثة فهي تجريم مجزرة الفاشر في ذات الوقت الذي يُرحب بانضمام القائد المسؤول عن حصارها اللواء النور القبة ومنحه وآخرين من قادة الدعم السريع العفو.

تناولت النقطة الرابعة إشارة المقال للعقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية على ثمانية أشخاص مرتبطين بقوات الدعم السريع، وإغفاله في ذات الوقت العقوبات التي فرضت عليه شخصياً -أي البرهان- في يناير 2025م بسبب الغارات الجوية التي شنّها الجيش على الأعيان المدنية والحرمان المتعمد من إيصال المساعدات الإنسانية واستخدام الغذاء كسلاح.

أشارت النقطة الخامسة إلى ما ذكره المقال عن الهجمات التي تشنها المسيرات التابعة للدعم السريع على الخرطوم «وهو أمر حقيقي وموثق»، طبقاً لقوله، في ذات الوقت الذي أغفل هجمات مسيرات الجيش التي تسببت في شهر فبراير وحده في قتل 28 شخصاً بسوق الصفية بمدينة سودري، معتبراً أن كلا الجيشين يشن حرباً جوية فوق رؤوس المدنيين.

ونبه في النقطة السادسة والأخيرة لقضية مهمة تتمثل في إغفال الرد أو التعليق على الاتهامات الموجهة له شخصياً في قضية الأسلحة الكيميائية، حيث لزم المقال الصمت الكامل تجاه هذه القضية، وهو ما دفع الشابك لختام تعليقاته بالقول: «بالنسبة لرجل يقدّم قضيته أمام العالم، كانت هذه فرصته لدحض هذه الاتهامات وتبرئة نفسه، لكنه اختار عدم التطرق إليها».

لـ(ديسمبر) كلمة

أزمة الموقف لا (التأشيرة)

عبثاً يسعى الفلول لجعل قضية رفض الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول للفريق عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش، للمشاركة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة معركة وطنية تتعلق بالسيادة وعدم أحقية واشنطن في منع قادة الدول من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وفق اتفاقية المقر.

لذلك لم يكن مفاجئاً أنهم عادوا لتبني نفس النهج والشعارات التي جربها النظام المباد ورئيسه المعزول عمر البشير في استعداء المجتمع الدولي وتبني خطابات عنترية أدت بالسودان إلى عزلة دولية وعقوبات ما تزال تترك آثارها على البلاد. ويجب أن لا ننسى في ذات الوقت أن الولايات المتحدة سبق لها أن فرضت في يناير 2025 عقوبات على الفريق عبدالفتاح البرهان ومن بينها حرمانه من الحصول على تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويفسر ذلك الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة وعدد من الدول من أجل أن تراجع واشنطن قرارها وتمنح قائد الجيش إذن الدخول، وهي جهود حتى وإن نجحت فسيكون على الفريق البرهان الالتزام بشرط «الموافقة على هدنة لمدة 90 يوماً»، وهو شرط من الصعب أن يقبله قائد الجيش الذي أعاد تكرار موقفه السابق عبر مقاله في مجلة «فورين بوليسي»، والذي أثار غضب الإدارة الأمريكية، ودفعها لإصدار تصريح رسمي من توماس بيغوت، الناطق باسم الخارجية الأمريكية، بتاريخ 22 سبتمبر 2026 لتوضيح دوافع موقفها.

صحيح أن الموقف ليس جديداً في عموماته، لكنه جاء هذه المرة باسم الرئيس دونالد ترامب ووصف الأزمة الإنسانية في السودان بالأسوأ في العالم، مع وجود نقاط عديدة تستوجب الوقوف عندها:

- نعم لإيقاف الحرب، ولكن على أساس قاعدة سياسية صريحة أنْ لا الجيش ولا الدعم السريع، ولا قائدا الطرفين، يمثلون الحكم الدستوري الشرعي للسودان، أي الفصل التام بين الدولة السودانية وطرفي الحرب.
- الولايات المتحدة لا تفرّق بين قائد الجيش وقائد قوات الدعم السريع، وتضعهما في ذات الإطار السياسي وتقف على نفس المسافة من كليهما، مع التأكيد على أن سلوك كل قائد من قائدي الفصيلين يجعله غير مؤهل لحكم السودان.
- الهدف من التحرك الأمريكي هو الوصول لهدنة بلا شروط مسبقة، حوار سياسي شامل من ثم الانتقال إلى حكومة مدنية، ما يعني عدم الاعتراف بحكومة مدنية محددة، وعدم تسمية رئيس أو تحالف مدني بعينه.
- واشنطن ستعمل على رفع كلفة استمرار الحرب على الطرفين وشبكات دعمهما، لأنه حتى وإن حقق أحد أطرافها انتصاراً عسكرياً فإن الهدف النهائي يظل إنهاء حكم السلاح والانتقال إلى حكم مدني بما يتسق مع دعوات مجلس الأمن المتكررة إلى عملية سياسية سودانية شاملة تقود إلى حل دائم، مع مشاركة المدنيين.

هذا البيان يمكن اعتباره تحولاً مفصلياً في تطور اللغة الأمريكية تجاه الحرب السودانية، وليس مجرد بيان جديد للدعوة إلى الهدنة. فالجيش ليس هو الحكومة الشرعية التي تمرد عليها الدعم السريع، والأخير لا يمثل بديلاً لسلطة الجيش، والحكم المدني هو الغاية والمبتغى.

ويحمل البيان في طياته رسالة واضحة لقائد الجيش أن أي حوار خارج هذا السياق، بما في ذلك حوار الداخل الذي يسعى للترويج له، لن يكون مقبولاً، ما يضعف أي محاولة لتحويل السيطرة العسكرية إلى شرعية حكم تلقائية.

أزمة تأشيرة الدخول أتاحت لواشنطن نقل جهودها لوقف الحرب إلى مربع جديد تقل فيه هوامش المناورة أمام طرفي الحرب، ويجعل الخيارات محدودة: الانخراط في خارطة طريق الرباعية وجهود الخماسية بجدية، أو الدخول في مواجهة مع المجتمع الدولي.

لكل ذلك فإن الأزمة الحقيقية لقائد الجيش وأنصاره وداعميه الإقليميين ليست متصلة «بالتأشيرة»، وإنما ما هو أبعد من ذلك ويطول كل المشروع الهادف لمنح البندقية مشروعية حكم البلاد مستقبلاً، إذ من الواضح أن مساعي تسويق هذا المشروع سواء عبر مقال (فورين بولسي) أو حضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة قد انحسر وتراجع بعد البيان الأمريكي الأخير.

لا للحرب.

إصدار (نداء) للسلام من كمبالا و(بيان) لوقف الحرب من نيروبي

المشاركون في اعمال فعالية نيروبي للسلام ووقف الحرب بالسودان سبتمبر 2026م

نيروبي/ كمبالا: (ديسمبر)

أصدرت فعالية الاحتفال باليوم العالمي للسلام، التي أقيمت بالتوازي في كل من العاصمة الكينية نيروبي والعاصمة اليوغندية كمبالا يوم الاثنين الماضي 21 سبتمبر الجاري في ختام أعمالهما، نداءً وبياناً للسلام صادرين عن المشاركين فيهما.

وأصدر المشاركون في فعالية كمبالا، التي عقدت تحت شعار السلام أولاً (نداء السلام)، فيما صدر عن المشاركين بنيروبي البيان المشترك بشأن إنهاء الحرب وتعزيز السلام في السودان، والذي طالب بوقف الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي وإدخال المساعدات الإنسانية وتقديمها لأكثر من 14 مليون مواطن داخل السودان، وأكثر من 4 مليون شخص لاجئ خارج السودان في أشد الحاجة للمعونات الإنسانية. واحتضنت العاصمة الكينية نيروبي الفعالية الرئيسية للاحتفال باليوم العالمي للسلام بحضور ومشاركة ستين شخصاً متنوعين يمثلون المجتمع المدني والقيادات الدينية والنسائية والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني، والتي نظمت بواسطة المجلس الأفريقي للقيادات الدينية والمنتدى الأفريقي للمجالس الإسلامية وشبكات سكة التسامح والشبكة الشبابية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول الديمقراطي.

وظل مجلس الزعماء الدينيين الأفارقة والمنتدى الأفريقي للمجالس الإسلامية يساهمون بأدوار بارزة في ما يتصل بالمناداة بوقف الحرب في السودان من خلال جعل هذه القضية حاضرة في كل برامجهم ومبادراتهم المتعددة وجهودهم الدائمة لإسكات صوت البنادق وإحلال السلام. وشارك في الفعالية التي عقدت بالعاصمة اليوغندية كمبالا، التي تم تنظيمها بواسطة شبكة النساء السودانيات وشبكات سكة تسامح، قيادات دينية ونسائية وإعلامية من الخبراء الإعلاميين والمجتمع المدني الفاعل في نشر خطابات السلام والحد من خطابات الكراهية.

وهدفت هذه الأنشطة والفعاليات لتمكين القيادات الشبابية والدينية والنسائية من لعب دور أساسي في وقف الحرب وتحقيق السلام ودعم الجهود المطالبة بإدخال وإيصال المساعدات الانسانية، بجانب إطلاق حملة إعلامية واسعة لرفع أصوات رجال الدين والنساء والشباب لإحلال السلام وإنهاء الحرب وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

الموت يغيب الصحفي يوسف الشنبلي بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

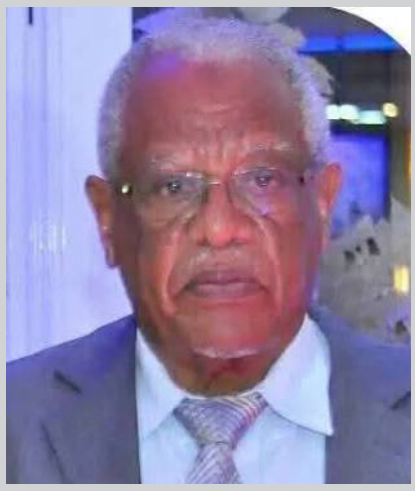

انتقل لرحمة الله تعالى الأستاذ الصحفي يوسف محمد صالح الشنبلي، المشهور في الوسط الصحفي باسم (يوسف الشنبلي)، يوم الاثنين الماضي بالعاصمة المصرية القاهرة.

ولد الشنبلي في ثلاثينيات القرن الماضي، وبدأ العمل الصحفي في يناير 1958م بصحيفة «السودان الجديد» وكان ضمن المؤسسين لوكالة السودان للأنباء (سونا)، وتنقل في المواقع الصحفية حتى وصل لموقع رئيس تحرير صحيفة (الخبر) السودانية، بما في ذلك مواقع في عدد من الصحف في كل من البحرين والعراق ولبنان، وتولى رئاسة مكتب صحيفة (البيان) الإماراتية بالخرطوم، كما تقلد موقع الأمين العام لنقابة الصحفيين السودانيين المنتخبة في العام 1986م التي تم حلها بعد انقلاب 30 يونيو 1989م.

أصدر الشنبلي عدداً من الكتب من بينها «صحفي بلا حدود» في مارس 2010م و«جنرال بلا نجوم» الصادر في العام 2013م و«أبناء العمالقة» ورواية «اللؤلؤة والابنوس» التي أصدرها في العام 2016م.

وقد أصدرت نقابة الصحفيين السودانيين بياناً نعت فيه الفقيد منوهة بأدواره وإسهاماته في العمل الصحفي والنقابي، وأشارت إلى أنه برحيله «تفقد الصحافة السودانية واحداً من صحفيي جيلها المخضرمين، كما تفقد الحركة النقابية الصحفية أحد الذين ارتبطت أسماؤهم بمراحل مهمة من تاريخها».

تتقدم أسرة تحرير صحيفة (ديسمبر) بأصدق التعازي لأسرة وتلاميذ ومعارف الأستاذ الفقيد، ونسأل الله تعالى له الرحمة والمغفرة. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

نزوح واسع من حمرة الشيخ بعد تحشيد غير مسبوق للدعم السريع

حمرة الشيخ: (ديسمبر)

تشهد الأجزاء الشمالية من ولاية شمال كردفان والشرقية من ولاية غرب كردفان حالات نزوح واسعة وغير مسبوقة، في ظل ظروف فصل الخريف وانقطاع الطرق، فضلاً عن العمليات العسكرية النشطة التي انطلقت الأسبوع الماضي.

واشتكى عدد من المواطنين تحدثوا لـ(ديسمبر) من تدهور الأوضاع الأمنية وحالة الذعر والرعب التي عاشوها خلال الأيام الماضية، خاصة الأطفال والنساء، عند سماعهم أصوات قصف المسيرات، مشيرين إلى أن هذه المناطق كانت مستقرة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023.

فيما حذر مرصد كردفان من تحويل منطقة المزروب، أو أي منطقة مأهولة بالسكان، إلى ساحة للقتال والعمليات العسكرية، لما قد يترتب على ذلك من مخاطر مباشرة على حياة آلاف المدنيين، ومن موجات نزوح وتشرد وتدهور للأوضاع الإنسانية.

ودعا المرصد، في بيان له الاثنين الموافق 22 سبتمبر 2026م، طرفي النزاع إلى تجنيب المزروب والسكان المدنيين العمليات العسكرية، والامتناع عن استخدام المناطق السكنية أو محيطها ساحات للمواجهات، والالتزام بمبادئ حماية المدنيين وقواعد القانون الدولي الإنساني.

وناشد المرصد الجهات الإنسانية والحقوقية والمنظمات الدولية متابعة التطورات في منطقة المزروب بصورة عاجلة، والاستعداد للاستجابة لأي موجات نزوح أو احتياجات إنسانية قد تنجم عن تدهور الوضع الأمني.

وفي سياق متصل، أصدرت مجموعة «محامو الطوارئ» بياناً أكدت فيه حدوث موجة نزوح واسعة للمدنيين من منطقة حمرة الشيخ بولاية شمال كردفان، في ظل استمرار العمليات العسكرية حول المنطقة.

وقالت المجموعة إن المنطقة شهدت حشوداً عسكرية ضخمة لقوات الدعم السريع، تُعد الأولى من نوعها منذ بداية الحرب، حيث توزعت القوات بآلياتها داخل المناطق السكنية ووسط المنازل، الأمر الذي دفع المدنيين إلى الفرار.

وأضافت أن بعض النازحين اضطروا للبقاء في العراء، فيما توجه آخرون إلى منطقة أم سنطة بولاية شمال كردفان، وإلى مدينة الدبة بالولاية الشمالية.

وأدان البيان التحشيد العسكري داخل المناطق السكنية، لما يمثله من خطر مباشر على حياة المدنيين وسلامتهم، خصوصاً في ظل عدم توفر حماية فعالة أو مساعدات إنسانية في المنطقة.

وأكد أن وجود القوات والعمليات العسكرية بالقرب من السكان المدنيين يفرض على أطراف النزاع الالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي الإنساني، وفي مقدمتها حماية المدنيين والأعيان المدنية، والتمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنُّب إلحاق الضرر بهم.

ودعت «محامو الطوارئ» إلى وقف العمليات العسكرية والهجمات التي تعرض المدنيين للخطر، وتجنُّب تنفيذ أي أعمال عسكرية داخل الأعيان المدنية أو في المناطق المأهولة بالسكان، مطالِبة بتوفير الحماية للمدنيين والنازحين، وتأمين أماكن آمنة لإيوائهم، وتسهيل تنقلهم ووصولهم إلى مناطق آمنة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم دون عوائق.

مصرع 10 معدنين وانهيار 5 آبار للذهب في البحر الأحمر

بورتسودان: (ديسمبر)

في فاجعة جديدة، شهدت منطقة «أوني»، شمال شرقي سوق الأنصاري بمحلية جبيت المعادن بولاية البحر الأحمر، انهيار خمس آبار للتعدين التقليدي على عشرات العاملين، ما أدى إلى سقوط عشرة قتلى وعشرين مصاباً، فيما لا يزال آخرون في عداد المفقودين.

وأفاد شهود عيان بأن الانهيار كان كاملاً، وحال دون وصول فرق الإنقاذ إلى الجثامين، فيما لا تزال عمليات البحث مستمرة عن عالقين تحت أنقاض المنجم بأدوات تقليدية بدائية، وسط مخاوف من ارتفاع حصيلة الضحايا، إذ لا تتوافر أي آليات ثقيلة لإزالة الصخور والتربة.

وهذه ليست الفاجعة الأولى من نوعها، إذ ظلت حوادث انهيار آبار التنقيب التقليدي عن الذهب تتكرر في معظم ولايات شمال السودان وشرقه وغربه، وكان أقربها انهيار خمس آبار للتنقيب عن الذهب خلال يناير من العام الماضي في ولاية جنوب كردفان، حيث لقي 13 معدناً حتفهم تحت الأنقاض وأصيب ستة آخرون بكسور وجروح.

ويستوعب قطاع التعدين الأهلي في السودان أكثر من مليوني شخص، وتضاعف هذا العدد بصورة كبيرة بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023، إذ يعمل الملايين في أنحاء البلاد وسط ظروف قاسية، وينتجون ما يزيد على 80% من كمية الذهب الإجمالية المستخرجة في البلاد، وفق وسائل إعلام سودانية.

إغلاق الطريق القومي بنهر النيل احتجاجاً على المظاهر العسكرية

العبيدية: (ديسمبر)

أغلق عشرات المواطنين الطريق القومي في منطقة العبيدية بولاية نهر النيل، رفضاً لوجود المظاهر العسكرية والمليشيات بالمنطقة.

وتأتي هذه الاحتجاجات بعد عمليات قتل ونهب وسرقة من قبل المليشيات العسكرية التي تنتشر بكثافة داخل منطقة العبيدية والمناطق المحيطة بها الغنية بالذهب.

وتصاعدت في الفترة الأخيرة الاحتجاجات الرافضة للمظاهر العسكرية في المناطق المدنية، بالتزامن مع تصاعد الاعتداءات من قبل المسلحين على المواطنين العزل، دون أي محاسبة من قبل الجهات التي ينتمون إليها.

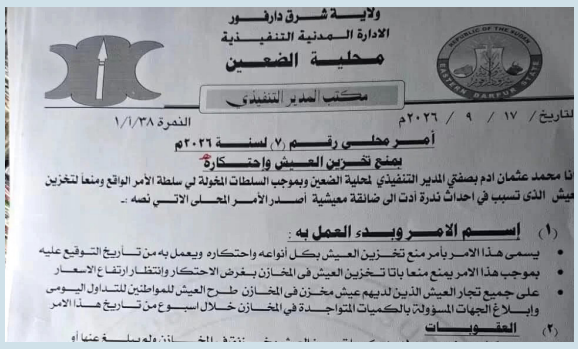

ولاية شرق دارفور
الادارة المدنية التنفيذية
محلية الضعين
مكتب المدير التنفيذي
التاريخ / ١٧ / ٩ / ٢٠٢٦م النمرة ١/١/٣٨
أمر محلي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٦م
بمنع تخزين العيش وإحتكارة
انا محمد عثمان ادم بصفتي المدير التنفيذي لمحلية الضعين وبموجب السلطات المخولة لي سلطة الأمر الواقع ومنعا لتخزين العيش الذى تسبب فى احداث ندرة ادت الى ضائقة معيشية أصدر الأمر المحلى الاتى نصه :-
(١) إسم الأمر وبدء العمل به :
- يسمى هذا الامر بامر منع تخزين العيش بكل انواعه واحتكاره ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه
- بموجب هذا الامر يمنع منعا باتا تخزين العيش فى المخازن بغرض الاحتكار وانتظار ارتفاع الاسعار
- على جميع تجار العيش الذين لديهم عيش مخزن فى المخازن طرح العيش للمواطنين للتداول اليومى وابلاغ الجهات المسؤولة بالكميات المتواجدة فى المخازن خلال اسبوع من تاريخ هذا الامر
(٢) العقوبات

احتقان في شرق دارفور بسبب قرار منع تخزين الذرة

الضعين: (ديسمبر)

تشهد ولاية شرق دارفور حالة من الاحتقان بين التجار والإدارة المدنية، على خلفية قرارات اتخذتها الإدارة لأسباب أمنية، وصفها التجار بـ«التعسفية».

وتُعتبر مدينة الضعين، حاضرة شرق دارفور، من أكبر أسواق المحاصيل في غرب السودان، وهي تجاور ولاية غرب كردفان التي تعاني من نقص الأمطار هذا العام، وبحاجة ماسة إلى الذرة التي تمثل الغذاء الرئيسي.

وكشف مواطنون من محلية غبيش بولاية غرب كردفان لـ(ديسمبر) عن ارتفاع سعر جوال الذرة إلى 800 ألف جنيه، في ظل إغلاق الطريق القادم من المزروب بولاية شمال كردفان من قبل قوات الدعم السريع، ما ساهم في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، حيث بلغ سعر جوال السكر زنة 50 كيلوغراماً 500 ألف جنيه، في مقابل انخفاض أسعار المحاصيل والماشية، فيما لجأ التجار إلى ولاية شرق دارفور لاستجلاب البضائع.

إلى ذلك، أصدر المدير التنفيذي لمحلية الضعين، محمد عثمان آدم، أمراً محلياً يوم الجمعة 18 سبتمبر 2026، قضى بمنع تخزين واحتكار الذرة بأنواعها المختلفة، في خطوة تهدف إلى محاربة المضاربة وضبط الأسعار. ونص القرار على إلزام التجار بعرض ما لديهم من مخزون الذرة والدخن للبيع بالسعر الجاري، مع التبليغ الفوري عن الكميات المخزنة، وفرض عقوبات مالية تصل إلى 5 ملايين جنيه على المخالفين، مع مضاعفة الغرامة في حال تكرار المخالفة.

موجة غلاء تضرب البلاد.. والتجار يوقفون البيع

الخرطوم: (ديسمبر)

يشهد السودان موجة غلاء متفاقمة مع انخفاض متسارع لقيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية، ما أجبر الأسر على تقليص مشترياتها، وسط محاولات رسمية لاحتواء الأسعار عبر منافذ مخفضة.

وقالت مواطنة لـ(ديسمبر) في أحد المتاجر بالخرطوم إن سعر كيلو السكر بلغ عشرة آلاف جنيه، وإن بعض المواطنين عجزوا عن شراء حتى ربع الكيلو، مع تزايد الاحتياجات المعيشية والعلاجية.

فيما أوضح صاحب متجر يدعى آدم أن السلع التي كانت تلقى إقبالاً كبيراً باتت تباع بكميات محدودة، ويكتفي الزبون بحاجته اليومية فقط، بعدما فرض الغلاء واقعاً جديداً على ميزانيات الأسر.

ونفذ تجار ولاية الخرطوم الأسبوع الماضي إضراباً أغلقوا خلاله الأسواق احتجاجاً على الزيادات المتلاحقة في أسعار السلع الأساسية، في وقت تشهد فيه الأوضاع الاقتصادية أزمة حادة بسبب توقف التطبيقات المصرفية والركود الذي يلازم الأسواق.

وتشهد البلاد أعنف موجة ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية منذ سنوات، بعدما قفز الدولار في السوق الموازية إلى مستوى قياسي، مسجلاً زيادة تجاوزت 11% خلال أقل من 12 ساعة.

وما زال الجنيه السوداني يواصل الانهيار، حيث قفز الدولار الأمريكي في السوق الموازية إلى 8،700 جنيه، بزيادة تجاوزت 12% عن مستوى 7،199 جنيهاً. وسجل الريال السعودي 2،150 جنيهاً بعد أن كان 1،917، والجنيه المصري 153 جنيهاً مقابل 140، والدرهم الإماراتي 2،180 جنيهاً بعد 1،960، واليورو 9،235 جنيهاً مقارنة بـ8،352 جنيهاً.

وارتفع الطلب على النقد الأجنبي بصورة كبيرة خلال يومين، ما أدى إلى إرباك في الأسواق، حيث توقف عدد كبير من التجار عن البيع، فيما شهدت الأسواق ركوداً غير مسبوق، بجانب انعدام السيولة النقدية (الكاش).

وأوقف عدد من التجار عمليات البيع بسبب شح المعروض من العملات الصعبة.

وفي الأثناء، بدأت الأسواق سلسلة اضطرابات وإغلاقات نتيجة للضغوط الحكومية وفوضى الرسوم، في ظل استمرار الركود وتعطل التطبيقات المصرفية، ما أدى إلى شلل في عمليات البيع والشراء وتوقف المعاملات الحكومية نتيجة انعدام السيولة النقدية، عقب القرارات المصرفية الأخيرة التي تقضي بالتحكم في الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، ما دعا إلى تقديم تسهيلات للمواطنين بفتح حسابات لدى البنوك التجارية، الأمر الذي حد من السيولة، وأصبحت تعاملات المواطنين عبر التطبيقات البنكية.

وامتدت اضطرابات الأسواق بسبب ارتفاع الأسعار والرسوم، بداية من ولايات شمال السودان، في مدينتي عطبرة وشندي، وامتداداً إلى أسواق وسط السودان، مع تزايد الضغوط على المواطنين وسط تطورات اقتصادية فاقمت الأزمة المعيشية في ظل استمرار الركود.

واتهم تجار السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة بأنها وراء فشل الإصلاحات، وساهمت في تدمير معظم القطاعات، كما أن استمرار فرض الرسوم الباهظة وإغلاق المصانع والزيادات الكبيرة في أسعار الوقود ساهم بشكل رئيس في تفاقم الأزمات التجارية.

انطلاق ورشة الوقاية من العنف الجنسي أثناء النزاعات بالسودان

أم درمان: (ديسمبر)

في إطار تعزيز الشراكة والتعاون المشترك بين النيابة العامة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي سبيل نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني والوقاية من العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة والممارسات الطبية العدلية، انطلقت يوم الاثنين 22 سبتمبر 2026م، بفندق القارد بأم درمان، أعمال ورشة العمل التدريبية لأعضاء النيابة العامة، والتي تستمر لمدة خمسة أيام.

شهدت الورشة حضور مولانا سليمان عمدة هجانة، رئيس النيابة العامة قطاع أم درمان وسط، وأليساندرو روزا، نائب رئيس بعثة الصليب الأحمر – مكتب الخرطوم، إلى جانب مشاركة عدد من أعضاء النيابة العامة من ولايات الخرطوم ونهر النيل والولاية الشمالية.

وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة الأنشطة التدريبية التي أطلقتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بهدف رفع قدرات أعضاء النيابة العامة في مجال حماية المدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاعات، وضمان احترام أحكام القانون الدولي الإنساني.

وأكدت قيادة النيابة العامة العليا حرصها على تعزيز التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا سيما في المجالات المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وبناء القدرات.

الصحة: افتتاح مراكز للقلب في كسلا والقضارف

الخرطوم: (ديسمبر)

اطلع رئيس وزراء حكومة الأمر الواقع، كامل إدريس، على الوضع الصحي بالبلاد، خاصة وضع الأوبئة، والذي يشهد استقراراً هذا العام وانخفاضاً في معدلات حمى الضنك وحالات الملاريا والكوليرا في بعض ولايات السودان، والتحسن في الخدمات الصحية بصورة عامة.

جاء ذلك لدى لقائه، الاثنين، بالخرطوم وزير الصحة، د.هيثم محمد إبراهيم، والذي أوضح في تصريح صحفي أن اللقاء تناول التحديات الماثلة أمام وزارة الصحة، والحاجة الكبيرة إلى التدخلات الإنسانية والصحية في تلك المناطق، وحاجة النظام الصحي إلى التدخلات الأساسية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وأبان وزير الصحة أن اللقاء تناول موضوع التمويل الصحي والاحتياجات الصحية الكبيرة في ظل تناقص الدعم العالمي مع تزايد الاحتياجات الصحية الوطنية، مبيناً أن وزارته تبذل جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه مع الشركاء الإقليميين والدوليين لسد الفجوة، معرباً عن شكره لوزارة المالية في دعمها المستمر للخدمات الصحية الأساسية.

وأوضح وزير الصحة أن اللقاء تطرق إلى بعض المحاور المتضمنة افتتاحات وتوسعات في الخدمات الصحية في ولايات السودان المختلفة، والتي تشمل مركز القلب في كل من ولايتي كسلا والقضارف، ومركز الطوارئ في ولاية الجزيرة، مشيراً إلى أنه يجري الترتيب لتشريف رئيس الوزراء لهذا التوسع في الخدمات الصحية، ومعرباً عن تمنياته في أن يشمل هذا التوسع في الخدمات الصحية بقية ولايات السودان، خاصة دارفور وكردفان، في القريب العاجل.

مسؤولون في إدارة الكهرباء:

منظومة الصناعات الدفاعية وراء تردي الخدمة وزيادة ساعات القطوعات

(ديسمبر) تحصل على مستند بين الشركة القابضة للكهرباء وإحدى شركات المنظومة

الجمارك: شركات الجيش معفاة من الجمارك وفقًا للقانون

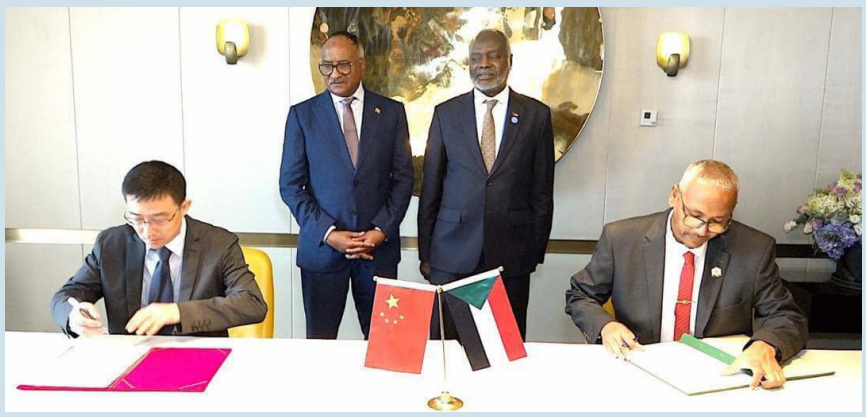

توقيع الاتفاق بين السودان والصين في مجال الكهرباء

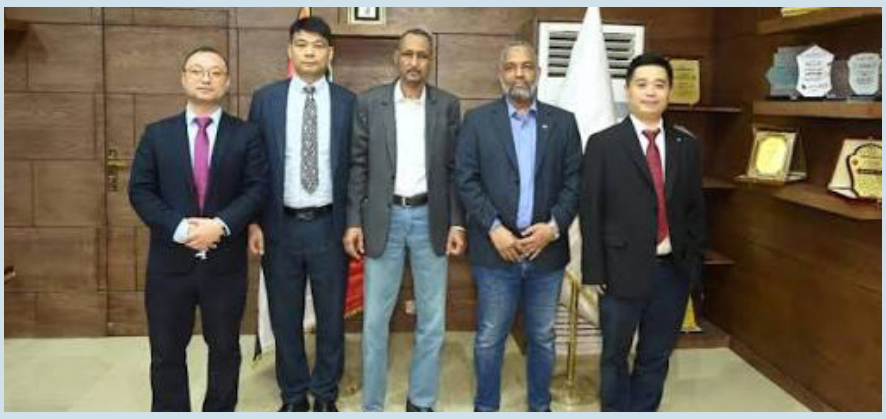

اجتماع وزير الصحة بالشركة الصينية بغرض إعادة تاهيل المستشفيات

الخرطوم: (ديسمبر)

علمت (ديسمبر) من مصدر رفيع بقطاع الكهرباء في السودان أن ازدياد حدة القطوعات في التيار الكهربائي خلال الأسبوع الأخير، والمستمر حتى الأسبوع الثالث من سبتمبر، يعود إلى ضعف أداء الشركة المنفذة لإعادة إعمار البنية التحتية لقطاع الكهرباء بعد تضرره جراء الحرب، إلى جانب عدم توفر الوقود، مما أدى إلى خروج محطة قري الحرارية عن الخدمة، بطاقة تبلغ نحو 180 ميغاواط، وتراجع إنتاجية محطة أم دباكر بمدينة كوستي، التي تعمل بنصف طاقتها.

وحمّل المصدر، الذي رفض ذكر اسمه لأنه غير مخوّل له الحديث إلى وسائل الإعلام، وزارة المالية مسؤولية خروج محطة قري الحرارية عن الخدمة، بعد فشلها في توفير الوقود للمحطة، على حد قوله.

> **تأسست الشركة الوطنية للطاقة والهندسة المحدودة في عام 2022، كإحدى شركات منظومة الصناعات الدفاعية، وتتبع مباشرة إلى شركة (سوناغاز (Sunagas، وهي الشركة المهيمنة على قطاع الغاز والنفط في السودان، وتُعد إحدى شركات الجيش وأذرعه الاقتصادية المهمة**

الأزمة الأكبر

وقالت مصادر من الشركة القابضة للكهرباء، في تصريحات متطابقة لـ(ديسمبر)، إن السبب الرئيسي وراء تردي خدمة الكهرباء خلال الشهور الأخيرة يعود إلى ضعف أداء الشركة الوطنية للطاقة والهندسة (AEECO)، إحدى شركات منظومة الصناعات الدفاعية، والتي هيمنت على قطاع الكهرباء بشكل لافت بعد الحرب، وفي مقدمتها الشركة الوطنية للطاقة.

تأسست الشركة الوطنية للطاقة والهندسة المحدودة في عام 2022، كإحدى شركات منظومة الصناعات الدفاعية، وتتبع مباشرة إلى شركة (سوناغاز (Sunagas، وهي الشركة المهيمنة.

على قطاع الغاز والنفط في السودان، وتُعد إحدى شركات الجيش وأذرعه الاقتصادية المهمة.

تم تأسيس هذه الشركات خلال فترة الحكومة الانتقالية، على الرغم من اتفاق قادة الجيش والمنظومة العسكرية على الخروج من الاقتصاد. إلا أن الشواهد تشير إلى أن الجيش، بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي تعاون فيه الجيش والدعم السريع ضد القوى المدنية، أعاد هيمنة المنظومة الأمنية على الاقتصاد والاستعداد لفترة طويلة من السيطرة على حكم البلاد. ولعبت منظومة الصناعات الدفاعية وشركة زادنا ورجال أعمال مقربون من نظام المؤتمر الوطني والجيش دورًا في تعزيز النفوذ الاقتصادي للقوات المسلحة تمهيدًا للاستمرار في السلطة.

وأُدرجت منظومة الصناعات الدفاعية ضمن قوائم عقوبات الخزانة الأمريكية، بعد اتهامها بتقويض الانتقال الديمقراطي وتأجيج الحرب. وكشف المصدر أن أعمال الصيانة في خط عطبرة–سد مروي توقفت لعدم توفر قطع الغيار، وقال لـ(ديسمبر): «ما زال خطا عطبرة والولاية الشمالية خارج الخدمة، والصيانة تمت مؤقتًا، رغم التدخل الرئاسي الذي أسهم في دخول كهرباء سد مروي في الشبكة القومية بعد توقف استمر لأسابيع».

وأشار إلى أن مبادرة القائد العام للجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، اهتمت بتوفير قطع الغيار وصيانة خط مروي–الخرطوم دون سواه. وتابع: «الآن توقف كل شيء بعد دخول شركة الوطنية للطاقة والهندسة التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية كوسيط بين الكهرباء والمصانع والشركات خارج السودان، وكذلك تدخلها في مشروعي كهرباء محطة كلاناييب ومحطة قري(3)».

وقال المصدر من الشركة القابضة للكهرباء: «الشركة الوطنية وضعت يدها على مشروع محطة كلاناييب، إلا أنها حتى اليوم لم تكمل تنفيذ المشروع الذي كان من المقرر أن ينتهي منذ 2025». وحمّل المصدر المسؤولُ تدخّل الشركة التابعة للجيش مسؤولية عدم اكتمال أعمال الصيانة في سد مروي، وقال: «الشركة القابضة للكهرباء جهة حكومية ولها اتفاقيات وعلاقات طويلة مع شركات ومصانع الطاقة خارج السودان، لا أدري لماذا تدخلت شركة حكومية أخرى تقوم بالتفاوض لاستيراد قطع الغيار وتشييد المحطات، مثل مشروعي كهرباء كلاناييب بولاية البحر الأحمر وقري (3) بولاية الخرطوم؟. هذه الشركة لا تعتبر جهة فنية، ولا تملك الخبرة المتوفرة لدى شركة الكهرباء القابضة، وصيانة سد مروي بعد الأعطال الأخيرة تعثرت بسبب الشركة الوطنية».

وبحسب خبراء اقتصاديين، يسعى الجيش للهيمنة على اقتصاد البلاد بالسيطرة على مشاريع إعادة الإعمار.

وفي زيارة البرهان الأخيرة إلى الصين، وبحضور المدير العام لمنظومة الصناعات الدفاعية، الفريق ميرغني إدريس، ومدير الشركة الوطنية للطاقة والهندسة، بدر الدين الفيل، وقّعت مجموعة الطاقة والتعدين المنضوية تحت منظومة الصناعات الدفاعية اتفاقية مع شركات تابعة لمؤسسة الصين للطاقة China Energy، بهدف تطوير منشآت للطاقة النووية وإعادة بناء الموانئ والمطارات.

كما أبرمت مجموعة الطاقة والتعدين اتفاقيات مع شركة الصين لبناء الاتصالات العالمية China Communications Construction Company Global، المعروفة اختصارًا باسم (CCCCG)، لإعادة تأهيل البنية التحتية للكهرباء في السودان، وعقدت مباحثات وشراكات لتنفيذ مشروعات في قطاع الكهرباء، مثل التعاون مع شركة هونان الصينية.

وكان آخر نشاط للشركة الوطنية مطلع سبتمبر الجاري، الخميس 3 سبتمبر، بعقد اجتماع مع وزير الصحة الاتحادي، هيثم محمد إبراهيم، وشركة هواشا الصينية، وناقش الاجتماع إعادة تأهيل المستشفيات بعد الحرب بواسطة الشركة الصينية عبر شركة الطاقة والهندسة، التي أبدت رغبتها أيضًا في المساهمة في تطوير القطاع الصحي بشكل عام.

وكشف مصدر مطلع من الهيئة القومية للكهرباء أن المعالجات التي تتم للكهرباء إسعافية ومؤقتة، وأن وزارة المالية «لا تهتم بالقطاع»، على حد تعبيره، مشيرًا إلى أن ميزانيات الصيانة لا يتم صرفها أو الاهتمام بها. وأضاف: «طُلبت ميزانية الصيانة أكثر من مرة ولجهات مختلفة، ولكن لا يتم صرفها أو الاعتذار عن صرفها».

وأوضح أن الميزانيات التي تم رفعها لا تتجاوز 10 ملايين دولار في كثير من المناطق والقطاعات، مع العلم بأن حاجة قطاع الكهرباء تتعدى أضعاف هذا المبلغ. وحذّر المصدر من أن عام 2027 سيكون الأسوأ في الإمداد الكهربائي، وخاصة في فصل الصيف، حال لم تتم معالجة الأعطال وتوفير الاحتياجات والصرف على قطاع الكهرباء.

بورتسودان: لا أمل في «كلاناييب»

من أبرز مشاريع الطاقة الكهربائية التي وضعت منظومة الصناعات الدفاعية يدها عليها محطة كهرباء كلاناييب في ولاية البحر الأحمر، وهي المحطة التي يُعوّل عليها في معالجة أزمة الكهرباء بمدينة بورتسودان وأزمة الكهرباء في شرق السودان بشكل عام.

وفي حفل كبير بفندق كورال ببورتسودان في أغسطس 2024، حصلت شركة الطاقة والهندسة على عقد إكمال المحطة التي بدأ العمل فيها منذ أكثر من عشر سنوات، وتحديدًا في عام 2015.

وإلى جانب عضو مجلس السيادة ومساعد القائد العام للجيش، الفريق بحري إبراهيم جابر، شارك في حفل التوقيع نائب مدير منظومة الصناعات الدفاعية، الجيلي أبو شامة، ووزير الطاقة والنفط وقتها، محيي الدين نعيم محمد سعيد، ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي، جبريل إبراهيم.

وبعد مشروع المحطة من بين المشاريع التي تم التوقيع عليها خلال زيارة الفريق البرهان إلى الصين، والتي رافقه فيها وفد من شركات منظومة الصناعات الدفاعية. وقالت المصادر من الشركة القابضة للكهرباء: «لم يُطرح مشروع محطة كهرباء كلاناييب في عطاء، وتولت أمره شركة الطاقة والهندسة، ولم تنتبه للأخطاء التصميمية للمحطة، وباشرت العمل مع فريق صيني يعمل على تشغيل المحطة دون الانتباه إلى عمر التشغيل».

وكان من المتوقع أن توفر محطة كلاناييب 350 ميغاواط، وتضيف الفائض إلى الشبكة العامة بمقدار 130 ميغاواط. ووعدت شركة الطاقة والهندسة بتشغيل المحطة خلال 12 شهرًا، أي بنهاية عام 2025، ثم عادت ووعدت بتشغيل المحطة في نهاية عام 2026.

وبحسب مصادر من محطة كلاناييب، فإن العمل توقف بسبب عدم توفير التمويل المقدر بـ70 مليون دولار. وتسلمت الشركة جزءًا قليلًا من التمويل دُفع للشركات الصينية، بينما لم تفِ وزارة المالية بالدفعات المتفق عليها، بحسب المصادر، التي أشارت إلى أن المشروع، من واقع سير العمل، لن يكتمل قريبًا ويحتاج إلى مزيد من الوقت.

محطة «كلاناييب» الحرارية تقع في منطقة «كلاناييب» بولاية البحر الأحمر، وهي مزودة بماكينات ألمانية من شركة سيمنز وصلت إلى السودان في عام 2015، وتعثر إكمال المشروع منذ ذلك الوقت.

الاستحواذ على مشاريع الطاقة

وتعمل هذه المحطات بالغاز أو وقود الديزل، وأحيانًا الفحم الحراري. وقال مصدر من الشركة القابضة للكهرباء: «منظومة الصناعات الدفاعية تعمل على وضع يدها على مشاريع الطاقة المتعلقة بالكهرباء والغاز والصناعات البترولية».

ومضى قائلًا: «سر اهتمام الجيش بقطاع الطاقة هو الدخل العالي في عمليات الإنشاء والصيانة والمتابعة والصرف عليه من خزينة الدولة، وهي موارد تنظر المنظومة إليها على أنها مداخل يجب أن تضع يدها عليها، حتى وإن لم تملك الكفاءة الفنية والهندسية».

وعن محطة كلاناييب قال: «المحطة تعتبر مشروعًا مثاليًا لمنظومة الصناعات الدفاعية وشركة (سوناغاز)، لجهة أن المشروع يتضمن توصيل أنابيب غاز للمحطة، وهو مشروع آخر سوف تقوم شركة منظومة الصناعات بتنفيذه وتأمل الحصول على أرباح ضخمة من تنفيذه».

ويندرج اهتمام منظومة الصناعات الدفاعية بقطاع الطاقة ضمن مساعيها للهيمنة على قطاعات اقتصادية مهمة وحساسة في السودان.

شركة الطاقة والهندسة والقطاع الخاص

من بين الانتقادات الحادة التي وجهتها الشركة القابضة للكهرباء ما يتعلق بالمنهج الذي تتبعه شركة الطاقة والهندسة التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية، وسعيها للاستحواذ على خدمات القطاع الخاص، وبالذات القطاع الصناعي والمؤسسات الكبرى، مستفيدة من نفوذ الجيش، بحسب المصادر من شركة الكهرباء.

وقال المصدر: «شركة الطاقة والهندسة تتمدد في خدمات المصانع في القطاعين الخاص والعام، مستفيدة من تأثيرها على الحكومة». بينما الأزمة الكبرى، بحسب المصادر، أن الأرباح التي تحققها شركات منظومة الصناعات الدفاعية العاملة في مجال الطاقة لا تنعكس على مؤسسات الدولة المناط بها هذا العمل، وإنما تنعكس على شركات المنظومة والجيش.

خدمات سياسية: إهمال الولايات

من القضايا التي أُثيرت ضد شركات منظومة الصناعات الدفاعية، وبالذات في قطاع الطاقة، أنها تخلط الخدمات بالسياسة، أو بطريقة أكثر وضوحًا، بأنها تربط الخدمات بالصورة التي تخدم وجود الجيش في السياسة وتحقق له القبول الجماهيري.

وفي ذلك عاد المصدر واستشهد بالحريق الذي حدث في شهر يوليو في سد مروي، وقال: «التوجيه الذي أصدره الفريق أول عبد الفتاح البرهان بتوفير قطع الغيار وإحضارها بطائرة خاصة من الصين تولته شركات المنظومة، وبالرغم من أنه ضمن مهام الشركة القابضة للكهرباء، إلا أن منظومة الصناعات الدفاعية وشركة الطاقة والهندسة تولت تنفيذ الصيانة».

وأضاف أن الصيانة نُفذت بطريقة انتقائية، مركّزة على إعادة تشغيل الكهرباء في الخرطوم، مع إهمال الولاية الشمالية وولاية نهر النيل.

وبحسب متابعات (ديسمبر)، انقطع التيار في الولاية الشمالية ونهر النيل 27 يومًا، مما كان له أثر بالغ على المشاريع الزراعية وعلى حياة الناس. وحتى بعد معالجة الكوابل المتأثرة بالحريق، لم ينتظم التيار الكهربائي في الولايات المشار إليها حتى اليوم، بحسب مزارعين وسكان محليين تحدثوا إلى (ديسمبر)، وكذلك يتذبذب التيار الكهربائي في ولاية الخرطوم.

> **في زيارة البرهان الأخيرة إلى الصين، وقّعت مجموعة الطاقة والتعدين المنضوية تحت منظومة الصناعات الدفاعية اتفاقية مع شركات تابعة لمؤسسة الصين للطاقة China Energy، بهدف تطوير منشآت للطاقة النووية وإعادة بناء الموانئ والمطارات**

محطة كلانيب

بيئة فساد وإعفاء من الجمارك

اشتكى أصحاب شركات ومقاولون يعملون في مجال الكهرباء من هيمنة منظومة الصناعات الدفاعية عبر شركاتها على القطاع. وقال صاحب إحدى الشركات: «شركة المنظومة، الطاقة والهندسة، تحصل على الأعمال دون عطاء بتكاليف كبيرة، والآخرون لا يجدون عملًا».

وأشار أصحاب الشركات إلى أن سيطرة المنظومة على أعمال الكهرباء في القطاعين العام والخاص خلقت بيئة فساد، من جهة أن شركات المنظومة لا تخضع للمراجعة القانونية، ومن الممكن أن تستفيد من الإعفاءات الجمركية التي تحصل عليها القوات المسلحة.

وقال مصدر بإدارة الجمارك لـ(ديسمبر): «القوات المسلحة، وفقًا للقانون، معفاة من الجمارك، وهما نوعان من الإعفاء: إعفاء مرتبط بالمهمات العسكرية، وآخر مرتبط بالمهمات المدنية، وهذا ما تستفيد منه شركات منظومة الصناعات الدفاعية ذات الطبيعة المدنية».

أزمة الكهرباء: تصحيح مسار

في 24 أكتوبر 2024م، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على منظومة الصناعات الدفاعية ومديرها الفريق أول ميرغني إدريس سليمان، بموجب الأمر التنفيذي رقم 14098، وذلك للدور الذي تقوم به تجاه القوات المسلحة السودانية للحصول على أسلحة لاستخدامها في حربها المستمرة مع قوات الدعم السريع.

والعقوبات التي فرضتها الخزانة الأمريكية تنبه إلى الهيمنة الاقتصادية التي يسعى لتحقيقها الجيش والمنظومة الأمنية، غير أن تدخلها في قطاع الخدمات والبنية التحتية يعد الأخطر على مستوى التمكين الاقتصادي.

والأكثر أهمية أن هذا التدخل، وكما أشارت مصادر عديدة، تسبب في تردي الخدمات وجودة تنفيذ مشاريع البنية التحتية، إذ لا تخضع شركات المنظومة الأمنية لمعايير الشفافية والإفصاح والمساءلة وفقًا للمعايير المتبعة، ومساواةً بشركات القطاع الخاص، مما يستوجب تصحيح هذا المسار بخروج شركات القطاع الأمني من مشروعات البنية التحتية، وفي مقدمتها قطاع الكهرباء.

تستعرضها (ديسمبر) وتقدم ملخصاً لها

أبرز محتويات وقضايا الورقة السياسية المجازة من مجلس نقابة الصحفيين السودانيين (1-2)

نقيب نقابة الصحفيين وأعضاء وعضوات مجلس النقابة المنتخبين في انتخابات أغسطس 2022م

القسم السياسي: (ديسمبر)

أجاز مجلس نقابة الصحفيين السودانيين في دورة انعقاده الرابعة عشرة خلال الفترة من (26 أغسطس – 7 سبتمبر 2026م) ورقتين محالتين من لجنة تطوير العمل النقابي المشكّلة من مجلس النقابة. تناولت الأولى الجانب الخاص بإجراءات انعقاد الجمعية العمومية، أما الورقة الثانية فهي الورقة السياسية التي حملت عنوان «الموقف السياسي لنقابة الصحفيين السودانيين ومهامها ودورها في التحالفات السياسية والنقابية».

ونظراً لأهمية ما جاء في الورقة السياسية، وما تم استعراضه من آراء وأفكار، يقوم القسم السياسي بصحيفة (ديسمبر)، وعبر حلقتين، باستعراض وتلخيص أهم ما ورد فيها، نظراً لوجود قضايا مطروحة تتجاوز الواقع الخاص بالصحفيين السودانيين لتلامس كل النقابات ودورها في العمل الوطني الداعم للحريات والحكم المدني الديمقراطي، دون أن تصبح ضمن الصراع السياسي الحزبي وتفقد طبيعتها النقابية المعبِّرة عن كل قواعدها بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية المختلفة.

استهلت الورقة، التي احتوت على (74) صفحة بملخص تنفيذي تضمن أبرز محتويات أقسامها العشرة. تناول القسم الأول (طبيعة نقابة الصحفيين السودانيين)، أما الثاني فخصص لـ(تحليل السياق السياسي العام لمواقف نقابة الصحفيين السودانيين من القضايا العامة)، فيما أجاب الثالث على سؤال (هل لنقابة الصحفيين السودانيين موقف سياسي؟)، وتطرق الرابع إلى (مرجعية التجارب في النقابات الصحفية محلياً وعالمياً وارتباط الحريات بالمهنة)، وتناول الخامس (المبادئ الحاكمة لبلورة الرؤى والتحالفات السياسية للنقابة)، وخُصص السادس لـ(آلية التحالف السياسي للنقابة (تنسيقي أم اندماجي؟).

تناول القسم السابع (تقييم التحالفات السياسية التي تنخرط فيها نقابة الصحفيين السودانيين/أغسطس 2026م)، أما الثامن فأشار لـ(دور ومهام نقابة الصحفيين السودانيين في تعزيز وتمتين البناء الديمقراطي للنقابات)، وخُصص التاسع لـ(الانقسامات المجتمعية الناتجة عن حرب أبريل 2023م وآثارها السياسية على عضوية النقابة)، أما القسم العاشر والأخير فاحتوى على (الخلاصة والتوصيات).

المنهجية والمؤشرات

اعتمدت الورقة منهجياً على «منهج تحليلي . تقييمي مؤسسي يجمع بين التوثيق التاريخي وتحليل التجربة النقابية وتقييم أثر التحالفات على استقلالية النقابة ووحدتها وفاعليتها»، بالاستناد إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية للحكم على تجارب التحالفات عليها، وهي (الاستقلالية) و(الوحدة) و(الفعالية).

تناولت (الاستقلالية) مقدرة النقابة على الحفاظ على استقلال قرارها ومؤسسيتها داخل التحالف، أما (الوحدة) فارتبطت بمعرفة إسهام المشاركة في تلك التحالفات في تعزيز وحدتها وتماسك قاعدتها وإلى أي مدى ترتب عليها زيادة الاستقطاب والانقسام الداخلي. أما (الفعالية) فنظرت لإسهام تلك المشاركات في تحقيق الأهداف المهنية والوطنية وتعزيز قدرتها على التأثير والمناصرة.

ورد في مستهل الورقة أن قضية علاقة النقابة بالتحالفات السياسية «ليس نقاشاً حول الحياد أو الانحياز بالمعنى السياسي الضيق، وإنما هو حديث حول أفضل السبل التي تمكّن النقابة من أداء رسالتها المهنية والوطنية باستقلالية وكفاءة، وفق ضوابط مؤسسية واضحة، تضمن عدم الذوبان في الاستقطابات السياسية، وفي الوقت نفسه تحول دون عزل النقابة عن القضايا الوطنية التي تؤثر بصورة مباشرة في واقع الصحفيين ومستقبل المهنة».

طبيعة خاصة

اعتبرت الورقة أن طبيعة نقابة الصحفيين لا تقتصر مهامها وواجباتها على رعاية مصالح منسوبيها وحمايتها، ولكنها مرتبطة في الأساس بمهمة وثيقة بتعريفها كسلطة رابعة مكملة للسلطات الثلاث، بجانب السياق القانوني القائم منذ استقلال السودان، في ما عدا حقبة النظام البائد، بالإنشاء بقانون خاص، هي ونقابة المحامين «لكونهما نقابتين مرتبطين بالدفاع عن الحريات».

لذلك فقد لخصت الأمر بالقول: «التكييف الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين السودانيين قانونياً مرتبط في الأساس بطبيعة مهنة الصحافة التي تُعرف بوصفها «سلطة رابعة»، ودورها المتصل بأداء (الرقابة الشعبية على السلطات الثلاث)، ودورها المركزي في النظام الديمقراطي بالدفاع عن الحريات وحمايتها والتصدي ومواجهة أي انتهاك أو تقويض لها بوصفها «نقابة معنية بالدفاع عن الحريات وصيانتها وحمايتها».

وورد في جزئية أخرى أن المشروع النقابي لنقابة الصحفيين يستند إلى «الدفاع عن استقلالية المهنة والحريات العامة، وتصور أوسع للصحافة باعتبارها جزءاً من منظومة الدولة المدنية الديمقراطية، لا مجرد مهنة منفصلة عن قضايا المجتمع والدولة، وطبقاً لذلك فإنها تعرّف نفسها صراحة باعتبارها «نقابة تعمل من أجل صحافة حرة مهنية في دولة مدنية ديمقراطية»، فيما ينص ميثاق شرفها على الالتزام «بمبادئ الحرية والسلام والعدالة والدفاع عن الديمقراطية والحكم الرشيد وحماية النظام الديمقراطي التعددي».

الموقف من (الاتحاد)

حددت الورقة الأسباب التي دفعت الصحفيين لاتخاذ قرار باستعادة نقابة الصحفيين السودانيين عوضاً عن الانخراط في الاتحاد العام للصحفيين السودانيين الذي يتولى الشأن الصحفي منذ انقلاب 30 يونيو 1989م، والتي حددتها في ثلاث قضايا أساسية، أولها أن «الاتحاد» صيغة سياسية تابعة ومرتبطة بنظام سياسي هدف لتدجين العمل النقابي وسيطرة عناصره عليه ليصبح ضمن أدواته الحزبية ومتماهياً مع سلطته.

ارتبطت النقطتان الثانية والثالثة بجوانب مهنية من خلال التطرق لصيغة «الاتحاد» التي جردت الجسم النقابي للصحفيين من «الاستقلالية» بإقرار واقع التبعية لمسجل تنظيمات العمل، عوضاً عن تأسيس الجسم النقابي للصحفيين بموجب قانون «خاص» السائد تاريخياً، وهو ما جعل هذا الاتحاد في نهاية الأمر «جسماً خاضعاً لمسجل النقابات دون فعالية في القضايا العامة والحريات وحتى حرية الصحافة».

تطرقت النقطة الثالثة لتعزيز «اتحاد الصحفيين» لمنهج إغراق المهنة بغير المشتغلين بها، بجعل «امتحان القيد الصحفي» هو أساس العضوية، وهو ما ترتب عليه منح العضوية لكثير من الناس غير المشتغلين بالمهنة في الأساس، بما في ذلك ضباط القوات النظامية. وتم استغلال هذا الإغراق في الانتخابات وتوظيفه لضمان السيطرة على «الاتحاد» وإعادة توجيهه وفق التوجهات السياسية خلال فترة حكم الرئيس المعزول عمر البشير وحزبه الحاكم المحلول.

أكدت التجارب عدم إمكانية حماية مهنة الصحافة دون حماية المجال الديمقراطي العام، وأن الحياد السلبي تجاه القمع والحروب والانتهاكات يقود لتصفية العمل الصحفي، ولا تعني الاستقلالية النقابية الانعزال عن قضايا الوطن، وأن التحالفات المشروعة هي التي تتبنى المبادئ لا المحاصصات والولاءات

القضايا الراهنة

قدم القسم الثاني تحليلاً للسياق السياسي العام لمواقف نقابة الصحفيين السودانيين من القضايا العامة، واستعرض رؤية نقابة الصحفيين في (15) موضوعاً وقضية شملت (إعادة بناء النقابة واستعادة الاستقلال النقابي، الديمقراطية والحريات العامة بوصفهما أساساً للموقف السياسي، الموقف من إرث نظام الإنقاذ، الموقف من انقلاب 25 أكتوبر 2021، الحرب منذ أبريل 2023 . وقف القتال ورفض تحويل الصحافة إلى أداة حرب، رفض الانحياز إلى طرفي الحرب والدفاع عن استقلال النقابة، وحدة السودان ورفض مشاريع التقسيم والحكومات الموازية، الموقف من القوى المدنية والتحالفات السياسية، حماية المدنيين وسيادة القانون والمساءلة، مواجهة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي، قضية الإعلام باعتبارها جزءاً من قضية الدولة والمجتمع، البعد الاجتماعي والإنساني في نشاط النقابة، قضايا النساء والفئات الأكثر تعرضاً للهشاشة، الرؤية المستقبلية لوقف الحرب وبناء الدولة ومستقبل الإعلام السوداني).

في هذا السياق، فإن الوثيقة لخصت موقف نقابة الصحفيين السودانيين من ثورة ديسمبر بأنها تتعاطى معها «بوصفها مشروعاً مستمراً لاستعادة الدولة المدنية الديمقراطية والحريات العامة واستقلال النقابات والإعلام، وترى أن الحرب والانقلابات ومحاولات إعادة إنتاج السلطوية تمثل انتكاسات لهذا المشروع، بينما يمثل وقف الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي واستكمال أهداف الثورة الطريق نحو بناء السودان الذي نادت به شعارات ديسمبر: حرية، سلام، وعدالة».

حددت النقابة موقفها بشكل واضح وصارم «برفض ومقاومة ومناهضة أي محاولة لإعادة إنتاج ذلك النموذج الذي يتجاوز حزب المؤتمر الوطني المحلول بوصفه تنظيماً سياسياً إلى ما هو أشمل من ذلك، برفض أي عودة لمنظومة الاستبداد وتسييس المؤسسات المهنية والنقابية ومصادرة حرية الصحافة والممارسات الأمنية القمعية تجاه الصحفيين والصحفيات».

خلصت الورقة إلى أن السياق السياسي العام للنقابة يقوم على ثلاث دوائر متداخلة، الأولى (تدافع عن استقلال المهنة وحقوق الصحفيين)، والثانية حقوقية (تدافع عن الحريات العامة وحماية المدنيين والمساءلة)، والثالثة سياسية عامة (تنحاز إلى الدولة المدنية الديمقراطية والسلام ووحدة السودان وترفض الحكم العسكري والاستبداد وتقسيم البلاد).

أما الخلاصة الثانية فكانت عدم حصر النقابة لنفسها في الدور «النقابي المهني» الضيق، أو تقدم نفسها بوصفها حزباً سياسياً، وإنما بالتحرك في المساحة الفاصلة بين الاستقلال النقابي والانخراط في القضايا الوطنية. أما الخلاصة الثالثة فإن دفاع النقابة عن مشروع الدولة المدنية الديمقراطية ورفض الحرب والانتهاكات والاستبداد والتقسيم والعمل على حماية استقلال الصحافة والنقابات واستقلالها عن أطراف الصراع العسكري والسياسي بات كتعريف وتوصيف أكثر شمولاً من تصوير موقفها فقط في «الانحياز لثورة ثورة ديسمبر»، لكونه استوعب قضايا أوسع وأعمق خصوصاً بعد اندلاع الحرب.

أعلنت النقابة رفضها ومقاومتها ومناهضتها لأي محاولة تعيد إنتاج نموذج حزب المؤتمر الوطني المحلول أو أي عودة لمنظومة الاستبداد وتسييس المؤسسات المهنية والنقابية ومصادرة حرية الصحافة والممارسات الأمنية القمعية تجاه الصحفيين والصحفيات

وجود موقف سياسي

استهلت الورقة القسم الثالث فيها الذي جاء بعنوان (هل لنقابة الصحفيين السودانيين موقف سياسي؟) بتقديم إجابة مباشرة، وذكرت نصاً: «نعم، لنقابة الصحفيين السودانيين موقف سياسي مبدئي، وأصيل، وجامع. إن القول بعزل العمل النقابي الصحفي عن التوجهات السياسية الوطنية هو مجافاة لطبيعة الأشياء؛ فالصحافة حارس الحريات، والحريات لا تنمو ولا تُصان إلا في ظل بنية سياسية ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتخضع للمساءلة والمحاسبة».

قُدم تحرير لهذا المفهوم عبر ثلاثة جوانب، أولها أن موقفها السياسي ذلك «ليس موقفاً حزبياً ضيقاً، ولا آيديولوجياً إقصائياً، ولا طائفياً؛ إنما هو موقف وطني وقومي ينطلق من منصة حقوقية ودستورية صلبة للدفاع عن شروط وجود المهنة وحماية قواعدها الفئوية والمجتمعية، وهو موقف مستمد ومُشرعن بالكامل من نصوص وروح نظامها الأساسي التأسيسي».

أما ثانيها فتمثل في أحكام النظام الأساسي الذي أنشئت واستعيدت على أساسه، والذي لم يقصر مهامها في الجوانب الخدمية والمطلبية، ولكن بإلزامها بجانب ذلك بمهام وطنية مرتبطة بحراسة الحريات والدفاع عن الحقوق والتصدي للانتهاكات، وربط وجودها باستعادة شرعيتها التي صادرها انقلاب 30 يونيو 1989م، أما ثالثها فكان استناد استعادة وجودها على أرض الواقع إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (87) بشأن الحرية النقابية.

ورد ضمن هذا القسم استدلال وشرح وتفسير لعدد من أحكام ونصوص النظام الأساسي للنقابة لسنة 2022م التي تؤكد الدور السياسي لنقابة الصحفيين السودانيين، ممثلة في المادة (2) المتصلة بالإنشاء، بجانب بنود من المادتين (6) المرتبطة بالمبادئ والمادة (7) التي تضمنت الأحكام المتصلة بأهداف النقابة. وأشارت الورقة إلى أن أحكام المادة 24 (5) التي تلزم المكتب التنفيذي للنقابة بـ«الدفاع عن حقوق ومصالح وكرامة الصحفيين، والمحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها»، تعد بمثابة «التفويض السياسي والحقوقي الصريح» للمكتب التنفيذي، بجعل خط الدفاع الأول هو الفضاء العام بحماية الحريات والكرامة ومجابهة كافة أشكال الانتهاكات خلال الصراعات السياسية والعسكرية «وهو ما يعد جوهر الممارسة السياسية الحقوقية».

التجارب التاريخية والدولية

تناول القسم الرابع من الورقة «مرجعية التجارب في النقابات الصحفية محلياً وعالمياً وارتباط الحريات بالمهنة» من خلال التطرق للتجربة المحلية السودانية بجانب عدد من التجارب الإقليمية والدولية، ممثلة في (التجربة التونسية، الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، الرابطة الوطنية للصحفيين في بريطانيا (NUJ)، الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، الصحفيين والنقابات في جنوب إفريقيا، اتفاقية منظمة العمل الدولية لسنة 1949م رقم (98) بشأن الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية وتوصيات اليونسكو بشأن سلامة الصحفيين وإنهاء الإفلات من العقاب).

تطرقت الورقة أيضاً لنماذج من التجارب النقابية في أمريكا اللاتينية تضمنت تجربة «نقابات العمال والصحفيين في البرازيل (مقاومة الدكتاتورية العسكرية 1964–1985)، نقابات العمال والصحفيين في الأرجنتين (مواجهة المجلس العسكري 1976–1983) ونقابات تشيلي في مواجهة حكم بينوشيه (1973-1990)».

وأوضحت أن أبرز الدروس المستفادة من تجربة أمريكا اللاتينية أظهرت أن النقابات التي نجحت في إسقاط الديكتاتوريات هي التي حافظت على استقلالها التنظيمي عن الأحزاب وجمعت قواعدها حول قضايا الحريات العامة، وأثبتت التجربة استحالة الفصل بين الدفاع عن أجور العمال وحرية الصحافة من جهة، وبين النضال ضد الاستبداد والدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون من جهة أخرى، وأهمية التضامن الإقليمي والدولي لحماية القيادات من الملاحقة وفضح الانتهاكات أمام الرأي العام العالمي.

وخلصت الورقة إلى تأكيد كل التجارب المحلية والإقليمية والدولية لعدة نتائج، أولها عدم إمكانية حماية النقابات الصحفية للمهمة دون حماية المجال الديمقراطي العام، وثانيها أن الحياد السلبي تجاه القمع والحروب والانتهاكات يقود عملياً إلى تصفية العمل الصحفي نفسه، وثالثها أن الاستقلالية النقابية لا تعني الانعزال عن قضايا الوطن، وإنما تعني عدم التبعية الحزبية والتنظيمية، أما رابعها فإن التحالفات المشروعة للنقابات هي تلك التي تُبنى حول مبادئ الحرية والسلام والعدالة وحقوق الإنسان، لا حول المحاصصات الحزبية أو الولاءات الآيديولوجية.

واختتم هذا القسم من الورقة بالتأكيد على أن «انخراط نقابة الصحفيين السودانيين في الدفاع عن الحريات العامة، ومناهضة الحرب، والتنسيق مع القوى المدنية والحقوقية، لا يمثل خروجاً عن دورها النقابي، بل يُعد ممارسة طبيعية ومشروعة لدورها التاريخي والمهني والوطني».

(نواصل)

أقرت الورقة بوجود موقف سياسي لنقابة الصحفيين السودانيين مبدئي، وأصيل، وجامع، معتبرة عزل العمل النقابي الصحفي عن التوجهات السياسية الوطنية «مجافاة لطبيعة الأشياء»، فالصحافة حارس الحريات، والحريات لا تنمو ولا تُصان إلا في ظل بنية سياسية ديمقراطية

خطاب القوى المدنية السودانية المناهضة للحرب وغير المنحازة لأي من أطرافها لأعضاء مجلس الأمن الدولي

الجلسة الختامية للاجتماع الأخير للقوى المناهضة للحرب في أديس ابابا

التاريخ: 22 سبتمبر 2026م
سعادة السيد انطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة
أصحاب السعادة ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن

دعوة إلى قرارات عاجلة لوقف الحرب في السودان

تحية طيبة وبعد،

نخاطبكم باسم أوسع قطاع من القوى المدنية السودانية المناهضة للحرب وغير المنحازة لأيٍّ من أطرافها، والتي يجمعها، بكل تنوعها السياسي والاجتماعي، موقفٌ موحد يدعو إلى وقف الحرب وحماية المدنيين وصون وحدة السودان واستعادة مسار الانتقال المدني الديمقراطي.

لقد شردت الحرب أكثر من 14 مليون إنسان، ويواجه نحو 20 مليوناً الجوع. وقد وصفتم، في تصريحاتكم بتاريخ 16 سبتمبر، معاناة السودانيين بأنها لا تُحتمل، ودعوتم لمساءلة الجهات التي تمد المتحاربين بأسلحة تُستخدم ضد المدنيين. وحذر المدير التنفيذي بالإنابة لبرنامج الأغذية العالمي، كارل سكاو، من نقص التمويل في مواجهة أكبر أزمة جوع في العالم. وأكد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالأمم المتحدة توم فليتشر أن السودان يعاني من نقص الأفعال، لا التحليل؛ وهي دعوات تتطلب استجابة فورية دون تأخير.

عليه، فإننا نتطلع إلى أن تفضي أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة واجتماع مجلس الأمن المرتقب في 9 أكتوبر إلى قرارات عملية قابلة للتنفيذ، تستجيب للأولويات الآتية:

1. هدنة إنسانية فورية وغير مشروطة في جميع أنحاء السودان، تكفل حماية المدنيين، مع إيلاء عناية خاصة لحماية النساء والأطفال والتصدي الصارم لجرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان الوصول الإنساني الآمن ودون عوائق عبر الحدود وخطوط القتال، مع آلية مستقلة للرصد وتدابير محددة، تشمل عقوبات موجهة، بحق أي جهة تعرقل إقرارها أو تنفيذها.
2. توفير التمويل العاجل للمنظمات الإنسانية استجابة لنداءاتها الأخيرة، بما يشمل سد فجوة برنامج الأغذية العالمي البالغة قرابة 300 مليون دولار، وطلب المنظمة الدولية للهجرة توفير 15 مليون دولار لاستمرار إمدادات الإغاثة حتى نهاية العام، عقب تحذيرها في 14 سبتمبر من نفادها الوشيك، مع دعم المستجيبين المحليين، وتمويل مدخلات الإنتاج الزراعي بما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي.
3. دعم عملية سلام سودانية المِلكية والقيادة، تقوم على ثلاثة مسارات متزامنة ومتكاملة: مسار إنساني لحماية المدنيين والإغاثة، ومسار أمني لوقف دائم لإطلاق النار وترتيبات أمنية مستدامة، ومسار سياسي مدني شامل يعالج جذور الأزمة ويؤسس لانتقال ديمقراطي، بعيداً عن هيمنة الأطراف المسلحة، والمؤتمر الوطني وحركته الإسلامية وواجهاتهما التي أسقطتها ثورة ديسمبر المجيدة.
4. توحيد منبر الوساطة ضمن إطار تنسيق واحد يجمع جهود الرباعية والخماسية، بمرجعية مبادئ بيان 12 سبتمبر 2025م، وبتوزيع واضح للمسؤوليات وجدول زمني وآلية متابعة مشتركة، بما ينهي تعدد المبادرات ويضمن تكامل المسارات الثلاثة.
5. وقف جميع أشكال التدخل الخارجي التي تؤجج الحرب، عبر قرار من مجلس الأمن يوسع حظر السلاح ليشمل كامل السودان وجميع أطراف النزاع، ويقر تدابير ملزمة للدول الأعضاء وآليات فعالة للرصد والتحقق والمساءلة عن كافة أشكال الدعم الخارجي لأطراف النزاع.
6. التأكيد أن السودان يفتقر إلى حكومة ذات شرعية دستورية، وعدم منح الشرعية لأي سلطة انقلابية أو تستمد حكمها من السلاح. فالشرعية تُستعاد عبر عملية سياسية ذات مصداقية تعبر عن إرادة السودانيين وتفضي إلى حكم مدني ديمقراطي، اتساقاً مع موقف الاتحاد الأفريقي الذي رفض شرعنة أي سلطة عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021، ولا يجوز تحويل التعامل الإنساني مع سلطات الأمر الواقع إلى اعتراف سياسي بها.
7. دعم توثيق الانتهاكات والمحاسبة عليها، عبر تمكين لجنة تقصي الحقائق ودعم عملها وتنفيذ توصياتها، وضمان حفظ الأدلة وحماية الضحايا والشهود. ويشمل ذلك العمل على توسيع الولاية الزمنية للمحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع الانتهاكات المرتكبة منذ اندلاع الحرب، وتوسيع ولايتها المكانية لتشمل كافة أرجاء السودان، بما يضمن عدم الإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا.

إن كل تأخير يعني مزيداً من الأرواح المهدرة وتفاقماً لخطر تفكك السودان وامتداد الحرب إقليمياً. نناشدكم تحويل التزامات الأمم المتحدة إلى قرارات تحمي الناس وتوقف تدفق السلاح وتفتح طريق السلام، فالشعب السوداني يستحق أن يرى أثر مسؤوليتكم في حياته وأمنه ومستقبله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

القوى المدنية السودانية المناهضة للحرب وغير المنحازة لأطرافها

(ديسمبر) إنفوغرافيك

انهيار العملة من نتيجة للحرب إلى آلية لإعادة إنتاج الانهيار

(1)

انهيار الجنيه السوداني ما عاد مجرد واحد من نتائج الحرب التي اشتعلت في أبريل 2023، إنه اليوم آلية اقتصادية تعيد إنتاج الحرب، وترسخ من الانهيار الاقتصادي والمؤسسي للدولة. فكلما طال أمد الحرب، بمثلما هو حادث بالفعل، تتراجع قدرة الاقتصاد على إنتاج النقد الأجنبي، فتنخفض قيمة الجنيه، وترتفع، من ثم، كلفة استمرار الحرب والحياة معًا.

في بداية الحرب كان تدهور سعر الصرف انعكاسًا مباشرًا للصدمة الاقتصادية الناتجة عن توقف الإنتاج، وتعطل التجارة، وخروج المؤسسات المالية من الخدمة، وتضرر البنية التحتية والموانئ والمطارات وسلاسل الإمداد. غير أن استمرار هذه العوامل، لنحو أربع سنوات، حوّل ذلك التدهور من حركة سعرية مؤقتة إلى مسار بنيوي. ذلك أنه مع استمرار الحرب أُفقِد الاقتصاد معظم قدرته على توليد العملات الأجنبية، فيما ارتفع الطلب عليها لتمويل الواردات، والوقود، والغذاء، والأدوية، والفساد، وشراء الذمم، والنفقات المرتبطة بالحرب.

وهكذا تأسست الحلقة المفرغة؛ إنتاج وصادرات عوّقت الحرب عجلتها، فانخفض تدفق العملات الأجنبية؛ وضغط هذا على الجنيه فانهار؛ فارتفعت أسعار السلع والخدمات. ومع انخفاض القوة الشرائية للجنيه تدافع الأفراد والشركات على الدولار احتماءً به. زيادة الطلب على الدولار، شكّل مزيدًا من الضغط على الجنيه.

وانهيار العملة لم يتوقف أثره عند الاقتصاد، بل ضرب قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية. الإيرادات المحلية فقدت قيمتها الحقيقية، وأصحاب الأجور تآكلت رواتبهم، وازدادت تكلفة تشغيل المؤسسات والخدمات، بينما أصبح تمويل الدولة أكثر اعتمادًا على موارد استثنائية وشبكات اقتصادية مرتبطة بالحرب.

بهذا أصبح سعر الصرف ليس مجرد مؤشر لتدهور قيمة للجنيه، وإنما مؤشر حقيقي يعكس فقدان الدولة لقدرتها الدولة على الإنتاج، والتحصيل، والإنفاق، وتوفير الأمن والخدمات، والسيطرة على السوق.

وبهذا ما عاد انهيار العملة مجرد نتيجة للحرب، بل أصبح بنية تعيد إنتاج الحرب نفسها. فكلما ضعفت قيمة العملة، اتسعت اقتصاديات الحرب، وتراجعت مساحة الاقتصاد المدني، وتآكلت مؤسسات الدولة، وأصبح الخروج من الحرب أكثر كلفة.

والخلاصة، انهيار العملة الراهن أمر في غاية الخطورة. وبذا تصبح الحاجة لاستعادة الجنيه لقيمته ليست مجرد قضية نقدية، وإنما جزء من استعادة الدولة نفسها؛ إنتاجًا، وإيرادًا، ومؤسسات، وثقةً، وقدرةً على تمويل اقتصاد مدني يتجاوز اقتصاد البقاء.

(2)

بالنسبة للمواطن السوداني المكتوي بالحرب وويلات الإصرار على استمرارها، فإن قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي، ليست مجرد رقم في سوق الصرف الموازي؛ بل آلية يومية لنقل تكلفة الحرب إلى مائدته ودوائه ومسكنه ودخله ومدخراته. فهو يدفع ثمن انهيار الجنيه مرات متعددة من راتبه، وغذائه وعلاجه ودوائه، وتكلفة مسكنه وما يستهلكه من ماء وكهرباء وإلى غير ذلك من احتياجاته الأساسية اليومية.

(3)

استعادة الجنيه لقيمته ليست مجرد قضية نقدية؛ بل هي قضية مرتبطة باستعادة الدولة لقدرتها على الإنتاج، وتحصيل الإيرادات، وتشغيل مؤسساتها، وتوفير الخدمات، واستعادة الثقة. لذلك، فإن وقف الحرب أولوية لا تحتمل التأجيل، يا سعادة الفريق أول ياسر العطا.

فالمواطن هو الذي يدفع الثمن كل يوم؛ ارتفاعاً في أسعار الغذاء والدواء، وفقداناً للدخل، وتآكلاً لمدخراته، وتعطيلاً للعمل والإنتاج، وانهياراً للخدمات، ونزوحاً وفقداناً للأمان. وكل يوم تستمر فيه الحرب يعني مزيدًا من الضغط على معيشته، ومزيدًا من إضعاف الدولة واقتصادها.

لذلك لا ينبغي أن يكون الاقتصاد والجنيه ساحة أخرى للصراع بين المختلفين، بل يمكن أن يكونا مدخلًا للتقريب بينهم حول معاناة المواطن ومصلحة الدولة. فوقف الحرب ليس مجرد اتفاق سياسي بين أطراف متنازعة؛ إنه ضرورة لإنقاذ حياة الناس ووقف نزيف الاقتصاد، وفتح الطريق أمام استعادة الإنتاج والإيرادات والخدمات والجنيه. والقضية أكبر من أن تكون انتصارًا لطرف على طرف. فالأولوية اليوم هي أن تتوقف الحرب، لأن استمرارها يهدد المواطن في معيشته، ويهدد الدولة في بقائها.

في اليوم العالمي للسلام

السودان بين نيران الحرب ووعود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

حين يصبح السلام ضرورة وجودية

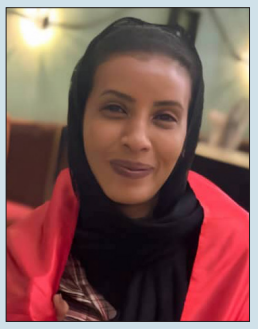

شيماء تاج السر، المحامية

يحتفل العالم في الحادي والعشرين من سبتمبر من كل عام باليوم العالمي للسلام، وهو اليوم الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1981، ليكون بمثابة ناقوس يدق لنبذ العنف والدعوة إلى السلم والأمان، وتذكيراً للبشرية جمعاء بأهمية العيش المشترك في ظل قيم التسامح والعدالة والكرامة الإنسانية. وقد جاء هذا الإعلان تتويجاً لجهود دولية حثيثة سعت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى بناء نظام عالمي يقوم على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتجنيب الشعوب ويلات الحروب والصراعات المسلحة.

غير أننا في هذا اليوم، وبدلاً من أن نحتفل بمنجزات السلام ومكاسبه، نجد أنفسنا إزاء واقع مرير في بقعة من العالم تشتعل فيها نيران الحرب، وتُسحق فيها حقوق الإنسان، وتُداس فيها كرامة البشر، ألا وهي السودان. فبينما يفترض أن يكون هذا اليوم مجسَّداً للمبادئ السامية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة الحق في الحياة والحرية والأمن، نرى في السودان مثالاً صارخاً على كيف يمكن للحرب أن تحوّل هذه المبادئ إلى مجرد حبر على ورق، وتحطم أحلام الشعوب في الحرية والعدالة والسلام.

لقد تحول الصراع، الذي اندلع في أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، إلى كارثة إنسانية وحقوقية تهدد أسس المجتمع السوداني وتنتهك القانون الدولي بفظاعة. ولم يعد السودان مجرد أزمة محلية أو إقليمية، بل أصبح اختباراً حقيقياً لمدى قدرة النظام الدولي على حماية المدنيين وتطبيق المبادئ التي أقرها في مواثيقه ومعاهداته الدولية.

المدنيون يدفعون ثمن الصراع على السلطة

لم تأتِ حرب السودان من فراغ، بل هي نتاج تراكمات سياسية وأمنية معقدة أعقبت الإطاحة بنظام عمر البشير في عام 2019. فقد عاش السودان ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي والتهميش والصراعات الإقليمية التي أضعفت مؤسسات الدولة، وأنهكت الاقتصاد الوطني، وأفقرت ملايين السودانيين.

وعندما قامت الثورة السودانية في ديسمبر 2018، حملت معها آمالاً عراضاً في التغيير والحرية والعدالة، وقدم الشباب السوداني والشابات السودانيات تضحيات جسيمة من أجل إزالة النظام القديم وبناء سودان جديد يقوم على أسس ديمقراطية سليمة.

غير أن اتفاق الجيش السوداني والدعم السريع، بعد الإطاحة بالبشير، سرعان ما تحول إلى صراع دموي على النفوذ والموارد، حيث تنافس الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، على السيطرة على مقدرات الدولة ومؤسساتها. وقد تحول هذا التنافس إلى مواجهة عسكرية مفتوحة في أبريل 2023، ليكتشف السودانيون أن حلمهم في الحرية والعدالة قد تحول إلى كابوس من العنف والدمار والمعاناة.

وأصبح المدنيون وقوداً لهذه المعركة، حيث تحولت الشوارع إلى ساحات قتال، والبيوت إلى أنقاض، والمستشفيات إلى أهداف، والمدارس إلى ملاجئ مؤقتة للنازحين. ولم يعد السودانيون يتساءلون عن مستقبل بلدهم فحسب، بل عن قدرتهم على البقاء على قيد الحياة في ظل هذه الظروف القاسية. إن الصراعات على السلطة، مهما كانت مبرراتها، تكون دائماً على حساب الشعوب التي تدفع الثمن من دمها وأمنها ومستقبلها.

انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الإطار القانوني

يُعتبر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الإطارين الرئيسيين اللذين يحكمان سلوك الأطراف في النزاعات المسلحة ويضمنان حماية المدنيين. وقد وضعت هذه الأطر القانونية، على مر العقود، لتكون حصناً يحمي الفئات الأكثر ضعفاً في أوقات الحرب، ولتضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية حتى في أحلك الظروف.

ومع ذلك، تشير تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية إلى انتهاكات منهجية وجسيمة ترقى إلى مستوى جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في السودان. ويمكن تصنيف هذه الانتهاكات ضمن عدة محاور رئيسية، يمثل كل منها انتهاكاً لإطار قانوني دولي واضح.

الاعتداء على الحق في الحياة والأمن الشخصي

يعد القتل العشوائي للمدنيين السمة الأبرز لهذه الحرب، حيث تحولت الأحياء السكنية إلى ساحات للموت والدمار. فالقصف العشوائي للمناطق السكنية، والإعدامات خارج نطاق القضاء، والمجازر التي تستهدف قرى وأحياء بأكملها، أصبحت أموراً اعتيادية، للأسف الشديد.

وتشير التقارير الموثقة إلى أن آلاف المدنيين، بينهم نساء وأطفال وشيوخ، قتلوا في هجمات استهدفت مناطق سكنية وأسواقاً ومستشفيات. وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان حالات عديدة لقتل مدنيين عُزَّل لا يشتركون في أي أعمال عسكرية.

وتنتهك هذه الأفعال المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه»، كما تنتهك المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي تحظر «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، والقتل بجميع أشكاله» تجاه الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال الحربية. وتعد هذه الانتهاكات جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد أصبح السودان اختباراً حقيقياً لضمير الإنسانية، ومقياساً لصدق التزام المجتمع الدولي بالمبادئ التي أقرها لحماية الإنسان وصون كرامته في أوقات الحرب

العنف الجنسي كسلاح حرب

يستخدم العنف الجنسي بشكل ممنهج كأداة لتخويف السكان وتركيعهم وتدمير النسيج الاجتماعي. فالتقارير عن حالات اغتصاب جماعي واعتداء جنسي بحق النساء والفتيات، بل وحتى الرجال والأطفال، تمثل انتهاكاً فادحاً للمادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو الحاطّة من الكرامة.

وقد وثقت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية حالات عديدة لاستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب في السودان، حيث تستهدف النساء والفتيات في منازلهن أو أثناء محاولاتهن الفرار. وفي بعض الحالات يتم اختطافهن واحتجازهن لفترات طويلة، ويترك هذا العنف آثاراً نفسية وجسدية عميقة على الناجيات، ويؤدي إلى وصمهن اجتماعياً وحرمانهن من فرص التعافي وإعادة الاندماج في مجتمعاتهن.

وتعد هذه الأفعال، وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما يستوجب المساءلة وحماية الناجيات وضمان حقوقهن.

التهجير القسري وانهيار الحق في سبل العيش

أدت الحرب إلى واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، حيث نزح أكثر من 10 ملايين شخص داخلياً، وفر أكثر من مليوني شخص إلى دول الجوار. وهذا التهجير القسري ينتهك الحق في حرية التنقل والسكن (المادة 13 من الإعلان العالمي)، والحق في الملكية (المادة 17)، والحق في مستوى معيشي لائق (المادة 25).

كما أن تدمير البنية التحتية من مستشفيات ومدارس وأسواق يحرم الناس من أبسط حقوقهم الأساسية، ويجعل الحياة في السودان أقرب إلى جحيم حقيقي.

ويعاني النازحون داخلياً من ظروف معيشية قاسية، حيث يفتقرون إلى المأوى والمياه النظيفة والغذاء والدواء، ويعيشون في مخيمات مكتظة تفتقر إلى أدنى معايير الصحة والسلامة. أما اللاجئون في دول الجوار فيواجهون تحديات تتعلق بالحماية القانونية والخدمات الأساسية، فضلاً عن معاناة الانفصال عن أسرهم وذويهم.

استهداف البنى التحتية المدنية: انتهاك لمبدأ التمييز

يتعمد الأطراف المتحاربة استهداف المستشفيات والعاملين في المجال الطبي، مما يحرم الجرحى والمرضى من الرعاية الصحية الضرورية. كما يتم تدمير محطات المياه والكهرباء، مما يخلق أزمات ثانوية مثل انتشار الأمراض ونقص المياه الصالحة للشرب.

وينتهك ذلك مبدأ التمييز الأساسي في القانون الدولي الإنساني، الذي يفرق بين الأهداف العسكرية والمدنية ويحظر الهجمات العشوائية. فوفقاً للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، يجب على أطراف النزاع أن تميز في أي وقت بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وأن توجه عملياتها العسكرية ضد الأهداف العسكرية فقط.

ولا يقتصر أثر تدمير هذه المنشآت على الخسائر المباشرة، بل يحرم المدنيين من حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والمياه والغذاء، ويضاعف معاناتهم في ظل الحرب.

انعدام الوصول الإنساني: عقاب جماعي

تحول الأطراف المتحاربة دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، مستخدمة التجويع كسلاح حرب. وهذا يشكل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وهو محظور بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي (القاعدة 55)، كما يمثل انتهاكاً للحق في الغذاء والرعاية الصحية، ويؤدي إلى وفيات كان يمكن تجنبها لو تم السماح بوصول المساعدات الإنسانية.

وقد حذرت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية مراراً من أن انعدام الوصول الإنساني في السودان يهدد حياة الملايين، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن.

الصراع على السلطة مهما تعددت مبرراته، يظل المدنيون أول ضحاياه؛ يدفعون الثمن من دمائهم وأمنهم وبيوتهم وسبل عيشهم ومستقبل أجيالهم

ووفقاً للقاعدة 55 من القانون الدولي الإنساني العرفي، يجب على أطراف النزاع أن تسمح وتسهل المرور السريع للمساعدات الإنسانية المقدمة للسكان المدنيين المحتاجين، وأن تكفل حرية تنقل العاملين في المجال الإنساني. إن عرقلة وصول المساعدات تمثل انتهاكاً لهذه القاعدة، وتزيد من معاناة السكان المدنيين الذين يعيشون في مناطق النزاع.

المساءلة والعدالة: ثغرات في التطبيق

الإطار القانوني موجود وواضح، ولكن الإشكالية تكمن في آليات المساءلة والتنفيذ. فسيادة ثقافة الإفلات من العقاب تغذي استمرار هذه الانتهاكات وتشجع مرتكبيها على الاستمرار في جرائمهم دون خوف من المحاسبة.

وعلى الرغم من أن هذه الأفعال قد تشكل جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، خاصة في ظل استمرار إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة منذ 2005، فإن التعقيدات السياسية وضعف الإرادة الدولية يعيقان تحقيق العدالة للناجين.

إن تحقيق العدالة في السودان يتطلب جهداً دولياً متواصلاً ومنسقاً يشمل دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء آليات وطنية للمساءلة، وتوثيق الانتهاكات من قبل المنظمات المحلية والدولية، إلى جانب ضمانات لعدم تكرارها تشمل إصلاح قطاع الأمن والعدالة وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

المجتمع الدولي: بين العجز والمسؤولية

إن ما يحدث في السودان يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية أخلاقية وقانونية. فقد أظهرت الجهود الدولية حتى الآن عجزاً واضحاً عن وقف المأساة، حيث اقتصرت في كثير من الأحيان على البيانات والتنديدات، دون إجراءات حازمة وفعالة. كما لم تنجح الوساطات الإقليمية والدولية في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، أو فتح ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية، أو دفع الأطراف المتحاربة نحو طاولة المفاوضات. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يلتزم المجتمع الدولي بحماية السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان ومنع الجرائم ضد الإنسانية. كما أن مبدأ المسؤولية عن الحماية يفرض على المجتمع الدولي واجب التدخل لحماية المدنيين من الجرائم الجماعية عندما تفشل الدولة في حمايتهم.

ومن هنا، فإن حماية المدنيين وإنهاء الحرب لا يمكن أن تكون مسؤولية السودانيين وحدهم، بل تتطلب استجابة دولية أكثر فاعلية واتساقاً.

نداء من أجل السلام وإحياء الإنسانية

في اليوم العالمي للسلام، لا يمكن أن تكون دعواتنا للسلام مجرد كلمات تقال. إن إنهاء هذه المأساة يتطلب جهداً جماعياً وعملاً متواصلاً يشمل عدة محاور رئيسية:

ضغط دولي فاعل وحقيقي

يجب أن يمارس المجتمع الدولي ضغطاً فاعلاً وحقيقياً على الأطراف المتحاربة لدفعها إلى وقف إطلاق النار الدائم والدخول في مفاوضات سياسية جادة تضع مصلحة الشعب السوداني فوق كل اعتبار. ويتطلب ذلك فرض عقوبات على الأفراد والكيانات التي تعرقل جهود السلام أو ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتشكيل جبهة دولية موحدة تضم الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية لمواجهة هذه الأزمة.

دعم غير مشروط للعمل الإنساني

يجب ضمان ممرات آمنة لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين دون عوائق، ورفع القيود المفروضة على العمل الإنساني، وتوفير التمويل الكافي للمنظمات الإنسانية العاملة في السودان. كما يجب حماية العاملين في المجال الإنساني من الاستهداف والاعتداء وضمان وصولهم الآمن إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع.

دعم قوي لآليات المساءلة

يجب دعم جهود توثيق الانتهاكات من قبل المنظمات المحلية والدولية، والضغط من أجل محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة أمام القضاء. ويتطلب ذلك تعزيز قدرات المحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء آليات وطنية للمساءلة، وضمان مشاركة الضحايا والناجين في عمليات العدالة الانتقالية.

تمكين صوت السودانيين

يجب الاستماع إلى إرادة الشعب السوداني الذي يطمح إلى السلام والحرية والديمقراطية والعدالة، وليس إلى حكم العسكر أو المليشيات. ويتطلب ذلك دعم منظمات المجتمع المدني السودانية، وتمكين النساء والشباب من المشاركة في صنع القرار، وضمان أن أي تسوية سياسية تعكس إرادة الشعب السوداني وتطلعاته في الحرية والعدالة والسلام.

السلام ليس ترفاً بل ضرورة وجودية

في الختام، إن السلام في السودان ليس ترفاً، بل هو ضرورة وجودية؛ إنه الحق في العيش دون خوف، والحق في العلاج، والحق في التعليم، والحق في الحلم بمستقبل أفضل. وفي هذا اليوم العالمي للسلام، يجب أن نوجه دعواتنا إلى العمل من أجل أن تتحول كلمات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حلم بعيد إلى واقع يعيشه كل سوداني وسودانية.

فالسلام الحقيقي لا يعني فقط غياب الحرب، بل وجود العدالة والكرامة للإنسان. وهو ليس حالة طبيعية تتحقق تلقائياً، بل نتيجة جهد متواصل وعمل دؤوب والتزام صادق بالمبادئ والقيم الإنسانية.

إن السلام في السودان ليس مسؤولية السودانيين وحدهم، بل هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره. فلنعمل جميعاً من أجل سودان ينعم بالسلام والعدالة والكرامة، ومن أجل عالم يحترم فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كل مكان وزمان.

حين ابتلع السيفُ الفكرة.. الإسلاميون وصاحب الشوكة

رشاد عثمان

كان شارل ديغول جنرالاً يملك من المجد العسكري ما يكفي . بمعايير جمهورياتنا المنكوبة . لتبرير انقلاب كل صباح. قاد «فرنسا الحرة»، وارتبط اسمه بالمقاومة والتحرير، ثم عاد إلى السلطة سنة 1958 في قلب أزمة فرنسية عاصفة. ومع ذلك، لم تتحول البطولة العسكرية عنده إلى صك إقامة أبدية في القصر؛ وحين رفض الفرنسيون مشروعه في استفتاء أبريل 1969، وكان قد تعهد بالرحيل إن قالوا «لا»، استقال في اليوم التالي وغادر.

ولعل في ذلك ما يكفي لاختصار المسافة بين العسكري ورجل الدولة: أن تحمل السيف، ثم تعرف أن الوطن لا يصبح ملكك لأنك حملته دفاعاً عنه، وأن الدولة أبقى من الرجل مهما علا مجده. ويا لها من مفارقة؛ استطاع ديغول أن يخرج من عقلية الثكنة، بينما أنتج تاريخنا السياسي مدنيين كثيرين لم يستطيعوا إخراج الثكنة من رؤوسهم.

وربما بدأت بعض الحكاية في مكان أبعد من القيادة العامة: في الفصل الدراسي نفسه. كانت مدارسنا تزين قاعاتها بأسماء ابن سينا والفارابي وابن رشد وابن خلدون، لكننا ما إن نفتح كتب التاريخ حتى تتقدم السيوف والغزوات والحصارات والفتوحات، حتى ليبدو التاريخ أحياناً طريقاً طويلاً تعبره الخيول. وهكذا سمّينا قاعات الدرس بأسماء أصحاب الأفكار، ثم حشونا رؤوس التلاميذ بسِيَر أصحاب السيوف.

وليس العيب أن ندرس الحروب؛ فهي جزء من التاريخ، وإنما يبدأ الاختلال حين تصبح الحرب هي التاريخ، وحين نقيس عظمة الأمم بعدد المدن التي فتحتها أكثر مما نقيسها بعدد الأسئلة التي طرحتها، ويصبح صاحب السيف أكثر حضوراً في المخيلة من صاحب الفكرة. ثم نعود، في براءة مدهشة، لنسأل عن سر هذا الولع بالبندقية، متناسين أننا ربّينا البندقية في المخيلة قبل أن نحملها في الشارع.

وكانت الحركة الإسلامية السودانية واحدة من أوضح تجليات هذا المخيال. والمقصود هنا ليس الإسلام، بصفته ديانة وتجربة روحية وأخلاقية واسعة، وإنما الإسلام السياسي حين يتحول إلى مشروع للسلطة والتنظيم والتمكين. فقد حملت الحركة في بنيتها التنظيمية قاموس البيعة والسمع والطاعة والصف والجهاد والفتح والتمكين؛ وهي مفردات تصبح، حين تنتظم داخل مشروع سياسي مغلق، أكثر قابلية لأن تجعل الاختلاف خروجاً عن الصف، والطاعة أعلى مقاماً من السؤال.

وفي خلفية ذلك كله يقف مفهوم قديم شديد الدلالة: «صاحب الشوكة»؛ أي صاحب القوة والمنعة والقدرة على إنفاذ السلطان. ومن هذه الزاوية تبدو مفاصلة الإسلاميين بين حسن الترابي وعمر البشير، في أحد وجوهها الرمزية، امتحاناً بين صاحب الفكرة وصاحب الشوكة. كان الترابي أقدر على بناء الفكرة والتنظيم، لكن البشير كان يملك الدولة والجيش والأمن؛ ولعل التجربة اختصرت مفارقتها بنفسها: ظن الترابي أنه استعار جنرالاً ليحرس الفكرة، ثم اكتشف أن الجنرال يستطيع أن يرث الفكرة والدولة معاً.

يبدأ الاختلال حين تصبح الحرب هي التاريخ، وحين نقيس عظمة الأمم بعدد المدن التي فتحتها أكثر مما نقيسها بعدد الأسئلة التي طرحتها

ومن الجهاد إلى المليشيات، ومن «التاتشر» إلى «الدرون»، تطورت أدوات القوة، فيما بقي السؤال السياسي القديم على حاله: من يملك السلاح يملك نصيباً أكبر من السلطة والثروة. ومع مرور السنوات، جرى تعميد العنف كأداة معلنة وغاية مطوية في آنٍ واحد؛ حتى لم يعد مجرد وسيلةً في يد المشروع، بل صار واحداً من أكثر تعبيراته رسوخاً، فيما يضيع الفكر وتتوارى السياسة ويتسع مجد البندقية.

وهكذا تحول «المشروع الحضاري»، شيئاً فشيئاً، إلى دولة أمنية كثيفة الشعارات، حتى بدت الدولة أحياناً كأنها مفوضية أرضية لإدارة شؤون السماء. ولم يعد السؤال فقط عمّا فعلته الحركة بالعنف، بل عمّا فعله العنف بالحركة نفسها؛ فقد بدأ أداةً لحراسة الفكرة، ثم انتهى إلى ابتلاعها.

ثم دارت الأرض دورتها، واكتشف بعض أبناء التجربة مفردات السيادة والتراب الوطني وكرامة الدولة، وكأن كل انقلاب بلا أب، وكل مليشيا بلا نسب، وكل حريق يبدأ صباح اليوم. وتلك هي متلازمة الذاكرة الغربالية: أن يحتفظ المرء من التاريخ بما يخدم موقفه الراهن، ويسقط ما يثقله أخلاقياً. لكن حاضرنا المسلح لم يهبط من السماء؛ إنه ابن مسار طويل جعل القوة أقصر الطرق إلى السياسة: من صاحب السيف إلى صاحب الشوكة، ومن صاحب الشوكة إلى صاحب «التاتشر»، ومن صاحب «التاتشر» إلى صاحب «الدرون».

لم يخترع الإسلاميون غواية الانقلاب؛ فقد عرف السودان العسكر قبلهم، وعرف مدنيين قصدوا الثكنة حين ضاقت بهم السياسة. لكن تجربتهم قدّمت واحداً من أوضح الأمثلة على استعانة الفكرة بالسلاح، وعلى الحقيقة التي تتكرر كلما حدث ذلك: البندقية التي تدخل السياسة خادمةً للفكرة لا تبقى خادمةً لها طويلاً.

ولذلك نعود إلى ديغول. لم تكن دلالته في أنه حمل السيف، بل في أنه عرف متى يعيده إلى غمده. أما عندنا، فقد ظل السيف يخرج من كتاب التاريخ مرة بعد مرة، حتى تسلّط على رقابنا!.

البرهان و «طموح الرئاسة»:

هل تكتمل الهندسة؟

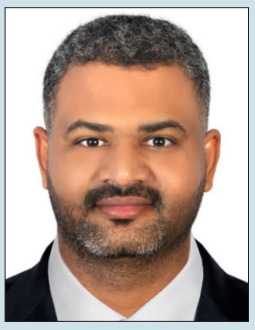

الطيب أبوكروك

تُغري المقارنات السريعة دائماً مراقبي المشهد السياسي العربي. فمع كل تحوّل مفصلي في الخرطوم، تعود إلى الواجهة الفرضية الشائعة التي تقول إن الفريق أول عبد الفتاح البرهان يسير بخطى حثيثة لنقل «النموذج المصري» في الحكم وتطبيقه، وإعادة بناء الدولة على طريقة رئيسها عبد الفتاح السيسي دون أن يأخذ في الاعتبار الاختلافات الكبيرة بين النموذجين. وتتجدد هذه الرؤية اليوم عقب إطلاق البرهان مبادرة «الحوار السوداني-السوداني»، بالتوازي مع فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. ومع انتهاء خطاب السودان في المنبر الدولي وما احتواه من تأكيد على ثوابت الموقف الوطني والتمسك بإعلان جدة ورفض المساومة على السيادة، ينظر كثيرون إلى هذا المزيج الداخلي والخارجي بوصفه الخطوة التنفيذية لإعادة رسم هندسة السلطة، وإيجاد غطاء سياسي ودبلوماسي يكرّس قبضة المؤسسة العسكرية باعتبارها «الحارس الأخير للسيادة الوطنية» والصانع الوحيد للاستقرار أمام شتات القوى المدنية.

غير أن الغوص في العمق البنيوي والجيوسياسي للدولتين يكشف أن استخدام الحوار أو المنصات الدولية للوصول إلى استنساخ كامل للتجربة المصرية في الجغرافية السودانية يمثل رغبة تصطدم بواقع استراتيجي وتكتيكي مختلف تماماً.

إن نقطة التماس الذهنية بين التجربتين تكمن في عقيدة إدارة الدولة؛ فالبرهان، كغالبية قيادات الجيش السوداني، يتحرك وفق قناعة راسخة بأن القوات المسلحة هي الصخرة الأخيرة التي تمنع الانهيار الشامل. ومن هذا المنطلق، تتنزل مبادرة «الحوار السوداني-السوداني» لتلعب دور المحرّك التكتيكي الداخلي؛ فهي تسعى لكبح جماح القوى الراديكالية وقوى التغيير السريع، والاستعاضة عنها بتحالفات مرنة تُبنى تحت مظلة الحوار مع التكنوقراط، والإدارات الأهلية، والحركات المسلحة، والأحزاب التقليدية.

لكن العبرة الحقيقية تكمن في أن هذا التقاطع في الأهداف يعاصره تباين هائل في أدوات التطبيق. وتكمن العقبة الأولى والمركزية أمام تحويل مخرجات الحوار أو التحركات الدولية إلى نظام شمولي مطلق على طريقة القاهرة في طبيعة «المؤسسة» نفسها؛ فالجيش المصري يتميز بمركزية شديدة وصارمة وانضباط مؤسسي موحد يمتد لعقود طويلة ويمسك بمفاصل الدولة بشكل كامل، بينما تعاني البيئة السودانية من ظاهرة «تعدد الجيوش» والتكوينات المسلحة والانقسام المجتمعي الحاد. إن حالة التجييش الشعبي واستقطاب الميليشيات والمجموعات المسلحة تجعل من تركيز السلطة المطلقة في يد رجل واحد أمراً شبه مستحيل، بل ومهدداً باشتعال صراعات جانبية داخل معسكر الجيش وحلفائه أنفسهم.

الجيش المصري يتميز بمركزية شديدة وصارمة وانضباط مؤسسي موحد يمتد لعقود طويلة ويمسك بمفاصل الدولة بشكل كامل، بينما تعاني البيئة السودانية من ظاهرة تعدد الجيوش

أما التباين الثاني، فيتجلى في جغرافية السلطة وطبيعة «المركز والأطراف». في مصر، تفرض القاهرة سيطرة إدارية وأمنية مطبقة وممتدة إلى أبعد نقطة حدودية. أما في السودان، فإن هشاشة المركز والتوزيع الديمغرافي المعقد وتعدد مراكز النفوذ الإقليمية والمناطقية تمنع المركز السياسي في بورتسودان أو الخرطوم من استغلال الحوار أو الاعتراف الدولي لبسط هيمنة أحادية دون المرور عبر بوابة التنازلات اليومية والمساومات المستمرة مع القوى الميدانية والمجتمعية التي تنظر للعملية بريبة وتطالب بضمانات ومحاصصات حقيقية.

وفي المحصلة، فإن البرهان يدرك جلياً أن مبادرة الحوار والخطابات الأممية لن تمنحه تفويضاً لإقامة نظام حكم مغلق وطبقي على طريقة السيسي، بقدر ما يراها أداة لهندسة «نظام حكم هجين»؛ تكون فيه للجيش اليد العليا والكلمة الأخيرة في ملفات الأمن والسيادة والعلاقات الخارجية، مع إلقاء أعباء السلطة التنفيذية والواجهة السياسية على عاتق الشركاء المدنيين والكتل التفاوضية المشاركة في الحوار. هو لا يبحث عن صياغة شمولية مطلقة، بل يتوسل المبادرات الداخلية والشرعية الدولية لبناء معادلة «بقاء وتوازنات» تضمن له وللمؤسسة العسكرية موقع الحكم والموجّه الأول، دون التحمّل المباشر لأوزار إدارة المرفق العام في بلد يرفض بطبعه القوالب الجاهزة.

محاكمة الفشل المتراكم:

العسكر والكيزان وأكذوبة التمكين السيادي

يحيى ابنعوف

يقف المواطن السوداني الشريف اليوم وسط ركام الوطن، يحاصره الذهول وتقتله الأسئلة التي تعجز كافة الخطابات والمنابر الرسمية عن الإجابة عنها. كيف لإعلام النظام وأبواقه من الأرزقية والعملاء أن يتفرغوا لملاحقة وملاواة القوى السياسية والأحزاب والقوى المستقلة القاعدين خارج الوطن، ويصفونها صباح مساء بأنها خائنة وعميلة ولا قيمة لها، ثم يثبتون في ذات الوقت عجزهم عن المضي قيد أنملة بدونها أو الكف عن جعلها شماعة لكل فشل؟.

كيف يُراد لهذا الشعب أن يصدق أن مشكلة السودان وبناءه الذي تعطل لسبعين عاماً من استقلال ضائع تُختصر فقط في تجارب مدنية قصيرة لم تُمنح الفرصة قط؟ تجارب لم تحكم فيها القوى السياسية والأحزاب والقوى المستقلة في كل هذه العقود السبعة سوى ثلاث مرات خاطفة، كان أطولها لا يتجاوز عامين، وأقصرها حكومة د.عبد الله حمدوك!.

سبعون عاماً أدارت فيها المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية مقاليد البلاد، واستأثرت فيها الحركة الإسلامية بالحكم لنحو أربعين عاماً، فماذا كانت النتيجة غير الانقلابات المتتالية، وتقسيم الوطن، وهدم بنيانه على رؤوس أبنائه؟.

إن المكاشفة الحقيقية تتطلب وضع الأرقام في نصابها أمام الشعب الذي يُغيَّب عنه الواقع. كيف يُحاسب المواطن على صبره بينما كان الدخل القومي للبلاد قبل الحرب، ولا يزال استمراره قائماً حتى اليوم أثناء الحرب، بنفس المعادلة المظلمة: 80% للمؤسسة العسكرية و20% لمليشيا الدعم السريع؟ يتقاسم الطرفان قبل الحرب واليوم ثروات البلاد من نفط وذهب وموارد حية، ليتحول دخل الوطن كاملاً لتمويل صراعات البقاء والنفوذ، بينما يواجه المواطن الفقر والنزوح والقتل.

وعن أي تمكين للقوى السياسية والأحزاب والقوى المستقلة يتحدثون، وأجهزة الدولة ومفاصلها التنفيذية والمالية كانت حصرياً في أيديكم وأيدي حلفائكم؟.

فأنت كنت رئيساً، ونائبك وزولك جبريل وزيراً للمالية، وزولك أردول مديراً للموارد ووزيراً للمعادن، ومناوي حاكماً لإقليم دارفور لنصف البلد تبعكم، والموارد البشرية ووزير الدفاع ووزير الداخلية وجهاز الأمن والقضاء والمحكمة الدستورية التي تآمرتم لعرقلة تغييرها حتى لا تحاكمكم والمجرمين؛ جميعها كانت تحت سيطرتكم المباشرة. فأين تمكّنت هذه القوى السياسية والأحزاب والقوى المستقلة، وفي ماذا؟.

سبعون عاماً أدارت فيها المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية مقاليد البلاد، واستأثرت فيها الحركة الإسلامية بالحكم لنحو أربعين عاماً، فماذا كانت النتيجة غير الانقلابات المتتالية؟

ولماذا يصمت الإعلام المأجور ولا يجرؤ كاتب من أرزقية النظام على الحديث عن جرائم وانتهاكات مليشيا الدعم السريع بحق المدنيين، أو التطرق لفشل الحركات المسلحة المنتشرة التي تنهب موارد البلد من جيب المواطن، أو اعتراف المؤسسة العسكرية بمسؤوليتها وفشلها؟ ولماذا التستر على من يهرّبون ذهب السودان وبتروله وثرواته إلى حسابات خارج الحدود؟.

إذا كانت القوى السياسية والأحزاب والقوى المستقلة المدنية لم تحكم طوال سبعين عاماً إلا فترات مقتضبة، وهي اليوم خارج الوطن وبعيدة عن دائرة القرار، فما هي حجة المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية وحلفائهم في العجز عن النجاح طيلة العقود الطويلة التي انفردوا فيها بالحكم المطلق؟.

إن الحقيقة الناصعة التي يتجاهلها إعلام السلطة هي أن ما يعيشه السودان ليس مجرد أزمة عابرة، بل هو الإعلان الصريح عن فشل الدولة السودانية المتراكم؛ فشلٌ أدارته منظومة شمولية وتمكين أيديولوجي، وتحالفات عسكرية وأمنية وحركات مسلحة اعتمدت على تغذية الصراعات واقتطاع قوت الغلابة. إن المواطن الصالح، الذي لا مصلحة له في من يحكم بقدر ما يهمه بقاء الوطن، يوجه هذه الأسئلة ليقول: لقد سقطت الشماعات، ولن ينصلح حال هذا الوطن إلا بمكاشفة تامة تضع حداً لسبعين عاماً من العبث، وتوقف نهب الثروات المستمر، وتحاسب كل من تلطخت يداه بدم هذا الشعب أو امتدت إلى جيبه ومستقبل أجياله.

الحقوق في زمن الحرب (10)

الحق في المشاركة.. استعادة الإنسان لصوته ودوره في بناء الدولة

صفاء الزين

مع انحسار أصوات القصف في أي مكان، تبدأ أسئلة أخرى في الظهور: من يقرر شكل الحياة القادمة؟ من يحدد أولويات الناس؟ من يكتب القوانين؟ من يختار ممثلي المجتمع؟ ومن يملك حق الحديث باسم الذين دفعوا ثمن الحرب؟.

هنا يظهر الحق في المشاركة باعتباره واحدًا من أكثر حقوق الإنسان اتصالًا بمستقبل الدولة، لأن المواطن الذي يملك حق التعبير والاختيار والمساهمة في الشأن العام يملك كذلك مساحة أوسع للدفاع عن بقية حقوقه، وصياغة مطالبه، والتأثير في علاقة الدولة بالمجتمع.

والحق في المشاركة في الحياة العامة حق أصيل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنص المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل مواطن في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، بصورة مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارهم بحرية، وفي التصويت والترشح في انتخابات دورية نزيهة، وفي الوصول إلى الوظائف العامة على أساس المساواة. كما يؤكد التعليق العام رقم 25 للجنة حقوق الإنسان أن المشاركة في إدارة الشؤون العامة تتسع لمجالات متعددة من النشاط السياسي والإداري، وتتجاوز نطاق الانتخابات وحدها.

وهذا التفصيل مهم في السودان، لأن اختزال المشاركة في صندوق الاقتراع يضيّق معنى الحق ويختصره في لحظة واحدة، فالمواطن يشارك عندما يعبر عن رأيه، وينضم إلى تنظيم مدني أو نقابة أو حزب، ويسهم في المبادرات المجتمعية، ويتابع أداء المؤسسات، ويطالب بالمعلومات، ويقدم المقترحات، ويشارك في القرارات المحلية التي تمس حياته. والمشاركة بهذا المعنى تعني حضور الإنسان في المجال العام باعتباره مواطنًا صاحب حق، وشريكًا في القرار، وصاحب مصلحة مباشرة في طريقة إدارة الدولة.

وقد دفعت الحرب ملايين السودانيين إلى النزوح داخل البلاد أو اللجوء خارجها، وغيّرت شكل حياتهم وعلاقتهم بالمؤسسات والمجتمع. فالنازح الذي ترك منزله، وأرضه، ومصدر دخله يواجه قضايا تتعلق بالسكن، والغذاء، والتعليم، والصحة، والحماية، ويحتاج إلى حضور صوته في القرارات المتعلقة بهذه القضايا، كما تحتاج المجتمعات التي استقبلت النازحين إلى المشاركة في تحديد احتياجاتها وكيفية توزيع الخدمات والموارد، لأن صناعة القرار بعيدًا عن المتضررين تنتج سياسات تنفصل بسهولة عن الواقع الذي يعيشه الناس.

وتتسع المشكلة أكثر عندما تتحول الحرب إلى أداة لإبعاد المجتمع عن المجال العام، فالخوف، والنزوح، وتقييد الحركة، وانهيار المؤسسات، وتراجع النشاط المدني، كلها عوامل تضيق مساحة المشاركة. وقد وثقت الأمم المتحدة للمرأة تأثير الحرب في السودان على قدرة النساء على الحركة والوصول إلى مساحات المشاركة، مع استمرار محاولات النساء للتنظيم والعمل والتأثير عبر الشبكات المحلية والافتراضية.

وقدمت النساء في السودان خلال سنوات الحرب صورًا واسعة من العمل العام، فشاركن في مبادرات وقف الحرب، وتقديم المساعدات، وحماية الأسر، وتنظيم المجتمعات المحلية، والدفاع عن قضايا المدنيين، والعمل من أجل السلام. وهذا الحضور الاجتماعي والمدني يحتاج إلى ترجمة سياسية ومؤسسية تمنح النساء قدرة حقيقية على صناعة القرار، فمشاركة المرأة في الحياة العامة تتجاوز عدد المقاعد التي تحصل عليها داخل مؤسسة سياسية إلى قدرتها الفعلية على التأثير في القرارات التي تحدد حاضر المجتمع ومستقبله.

وتؤكد التجارب الدولية في مجال المرأة والسلام والأمن أهمية المشاركة الفعلية للنساء في عمليات السلام وصناعة القرار. وتشير الأمم المتحدة للمرأة إلى استمرار الاستبعاد الواسع للنساء من عمليات السلام رغم أدوارهن في بناء المجتمعات وفض النزاعات المحلية. كما تعمل المنظمة في السودان على دعم مشاركة النساء في عمليات السلام وصناعة القرار على المستويات المختلفة، وهو ما يعيد التأكيد على أن الحضور الحقيقي يقاس بمدى التأثير في القرار، لا بالحضور الشكلي حول الطاولة.

والشباب كذلك في قلب هذه القضية، فجيل كامل عاش الحرب أو نشأ وسط أزمات سياسية واقتصادية متواصلة، ووجد نفسه أمام انقطاع في التعليم، والعمل، وفرص الحياة، ثم يُطلب من هذا الجيل أن يحمل مستقبل السودان. ومن هنا يصبح إشراك الشباب في صياغة ذلك المستقبل ضرورة مرتبطة بعدالة العملية السياسية نفسها، فوجودهم في الحياة العامة يحتاج إلى مساحات حقيقية داخل المؤسسات السياسية والمدنية، وإلى فرص للعمل العام، وإلى حماية حقهم في التعبير، والتنظيم، والمبادرة.

وتشمل المشاركة أيضًا سكان المناطق التي ظلت بعيدة عن مراكز القرار لعقود. فالمزارع الذي يريد حماية أرضه، والراعي الذي يحتاج إلى مسارات آمنة، والمرأة الريفية التي تعتمد على الإنتاج المحلي، والمعلم الذي يعمل في مدرسة متضررة، والطبيب الذي يحاول تشغيل مستشفى في منطقة منكوبة، جميعهم يملكون معرفة مباشرة بالقضايا التي تحتاج الدولة إلى معالجتها. وإشراكهم في صياغة السياسات يجعل القرار أقرب إلى الواقع، ويمنح المجتمعات فرصة فعلية لتحديد احتياجاتها وأولوياتها، بدل أن تصلها السياسات بعد اكتمالها.

وتحتاج المشاركة إلى بيئة قانونية تحمي حرية الرأي، والتعبير، والاجتماع، وتكوين الجمعيات، فالمواطن الذي يخشى التعبير عن رأيه، أو الانضمام إلى تنظيم مدني، أو انتقاد أداء مؤسسة عامة، تصبح مساحة مشاركته شديدة الضيق. كما يحتاج المجتمع إلى إعلام

المواطن الذي يملك حق التعبير والاختيار والمساهمة في الشأن العام يملك مساحة أوسع للدفاع عن حقوقه، وصياغة مطالبه، والتأثير في علاقة الدولة بالمجتمع

قادر على نقل الآراء المختلفة، ومؤسسات توفر المعلومات، وقنوات واضحة يستطيع المواطن عبرها تقديم الشكاوى والمقترحات ومتابعة القرارات، لأن المشاركة تفقد معناها إذا حُرم المواطن من المعلومات التي يحتاج إليها لتكوين رأيه ومساءلة من يدير الشأن العام.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب، إذ سيواجه السودان ملفات ضخمة تتعلق بإعادة الإعمار، وعودة النازحين واللاجئين، واستعادة الخدمات، وإدارة الموارد، وإصلاح المؤسسات، والعدالة، والتعليم، والصحة، والاقتصاد. وهذه الملفات تمس حياة كل سوداني، ولذلك تحتاج القرارات المرتبطة بها إلى مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة، وخاصة المجتمعات الأكثر تأثرًا بالحرب.

والمشاركة في هذه المرحلة تحتاج إلى معنى أعمق من حضور الاجتماعات أو إضافة أسماء إلى قوائم المشاركين، فالمشاركة الحقيقية تعني القدرة على طرح القضايا، ومناقشة الخيارات، وتقديم البدائل، والتأثير في القرار، ومتابعة تنفيذه. أما استدعاء المواطن للاستماع وحده فيحوّل وجوده إلى إجراء شكلي، بينما تتحول المشاركة إلى حق فعلي عندما يمتلك مساحة للتأثير وتغيير اتجاه القرار.

وهنا تبرز قضية الانتخابات، فالانتخابات الحرة والنزيهة واحدة من أهم صور المشاركة السياسية، غير أن قيمتها ترتبط ببيئة تسبقها وتحميها: مواطن قادر على الوصول إلى المعلومات، وفضاء عام يسمح بالنقاش، وقوانين تضمن تكافؤ الفرص، ومؤسسات انتخابية مستقلة، وحرية في التنظيم والتعبير. فالديمقراطية تبدأ قبل يوم الاقتراع بوقت طويل، وتستمر بعده عبر قدرة المواطن على اختيار ممثليه، ومناقشة برامجهم، ومحاسبتهم بعد وصولهم إلى مواقع المسؤولية.

والمشاركة السياسية تتسع للاختلاف بطبيعتها، فالسودان مجتمع متنوع في ثقافاته، ومناطقه، وأفكاره، ومصالحه، والاختلاف جزء طبيعي من الحياة العامة. ووظيفة المؤسسات الديمقراطية هي إدارة هذا الاختلاف عبر القانون، والحوار، والوسائل السلمية، وفتح المجال أمام الآراء المختلفة حتى تجد طريقها إلى النقاش العام، وتحويل التعدد من مصدر للتوتر إلى مصدر لإثراء القرار العام.

ومن أهم شروط المشاركة أيضًا المساواة، فالحق يفقد مضمونه عندما يبقى مكتوبًا بينما تحول الظروف الاقتصادية، أو مكان الإقامة، أو الوضع الاجتماعي دون الوصول إلى المؤسسات والفرص العامة. ولذلك ترتبط المشاركة بحقوق أخرى تناولتها هذه السلسلة، فالطفل الذي حُرم من التعليم يدخل الحياة العامة بفرص أقل، والأسرة التي تعيش الجوع والفقر تواجه قيودًا أكبر، والمرأة التي تعاني العنف تجد أمامها عوائق إضافية في ممارسة دورها العام، والنازح الذي يفتقد الوثائق أو الخدمات قد يواجه صعوبات أكبر في الوصول إلى حقوقه.

ومن هنا تظهر حقيقة أساسية، فالحقوق مترابطة: الحق في الحياة يحمي وجود الإنسان، والحق في الصحة، والغذاء، والمياه، والسكن، والعمل، والتعليم يحفظ قدرته على العيش بكرامة، والحق في الحماية والعدالة يصون أمنه وحقوقه، ثم يأتي الحق في المشاركة ليمنحه القدرة على التأثير في النظام العام الذي ينظم هذه الحقوق جميعًا ويحدد طريقة توزيعها وحمايتها.

وفي السودان تحمل المشاركة معنى إضافيًا لأنها ترتبط بسؤال الدولة نفسها. فسنوات طويلة من الأزمات السياسية والحروب جعلت قطاعات واسعة من المواطنين تعيش بعيدًا عن دوائر اتخاذ القرار. وإعادة بناء الدولة تحتاج إلى تغيير هذه العلاقة، بحيث يشعر المواطن أن الدولة تعمل معه، وتستمع إليه، وأن المؤسسات العامة تخضع للقانون، وأن الوصول إلى الشأن العام حق متاح للمواطنين جميعًا.

ويتعذر بناء سلام مستقر من دون مجتمع حاضر في صناعة السلام، فالمرأة التي عاشت الحرب، والشاب الذي فقد سنوات من عمره، والنازح الذي ينتظر العودة، والمجتمع المحلي الذي فقد مصادر رزقه، جميعهم يحملون تجارب ومطالب ينبغي أن تدخل في النقاش حول مستقبل البلاد. وتشير الأمم المتحدة للمرأة إلى أن المشاركة ذات المعنى للنساء في عمليات السلام تحتاج إلى حضور فعلي وقدرة على التأثير، مع أهمية مشاركة النساء في مختلف مراحل العملية، بدءًا من التفاوض ومرورًا بصياغة الترتيبات وصولًا إلى تنفيذ الاتفاقات ومتابعتها.

وقد شهد السودان نفسه محاولات متعددة من النساء للتنظيم والتأثير في قضايا الحرب والسلام، ووثقت الأمم المتحدة للمرأة مبادرات وشبكات نسائية سودانية سعت إلى إيصال مطالب النساء إلى المسارات السياسية والإنسانية، والدفع نحو مشاركتهن في عمليات السلام وصناعة القرار. وهذه التجارب تؤكد أن المجتمع السوداني يمتلك طاقة مدنية كبيرة، وأن المهمة الأساسية تتمثل في فتح المجال أمامها، وحمايتها، وتحويلها إلى جزء أصيل من عملية بناء الدولة.

وفي الحلقة الأخيرة من هذه السلسلة نصل إلى الحق في المشاركة، لأن الإنسان الذي كتبنا عن حقوقه طوال الحلقات السابقة يحتاج في خاتمة الطريق إلى أن يكون حاضرًا في حماية تلك الحقوق وصناعة القرارات المتعلقة بها. فالحرب أخذت من السودانيين أرواحًا، وبيوتًا، وأرضًا، وتعليمًا، وصحة، وغذاءً، وأمانًا، وسبل عيش، وبعد كل هذا الفقد يحتاج السوداني إلى استعادة شيء آخر بالغ القيمة: صوته.

صوت المواطن في اختيار من يمثله، وفي نقد المؤسسات، وفي المطالبة بحقوقه، وفي النقاش حول مستقبل بلده، وصوت المرأة التي واجهت الحرب وحملت أعباء أسرتها ومجتمعها، وصوت الشباب الذين يريدون وطنًا يجدون فيه التعليم والعمل والفرصة، وصوت النازحين، واللاجئين، وسكان المناطق المتضررة، وصوت كل سوداني يريد مكانًا كريمًا في وطنه ودورًا حقيقيًا في صناعة مستقبله.

الحرب أخذت من السودانيين أرواحًا، وبيوتًا، وأرضًا، وتعليمًا، وصحة، وغذاءً، وأمانًا، وسبل عيش، وبعد كل هذا الفقد يحتاج السوداني إلى استعادة شيء آخر بالغ القيمة: صوته

والدولة التي تحمي حقوق مواطنيها تحتاج إلى مواطنين قادرين على المشاركة في شؤونها، والسلام الذي ينهي القتال يحتاج إلى مجتمع حاضر في صناعة ما بعد الحرب، والديمقراطية التي نريدها للسودان تحتاج إلى مواطن يعرف أن صوته حق، وأن حضوره في المجال العام حق، وأن الاختلاف في الرأي حق، وأن صناعة المستقبل مسؤولية وحق مشترك بين السودانيين جميعًا. وهنا تكتمل سلسلة «الحقوق في زمن الحرب».

ختامًا: يصبح الحق في المشاركة أحد مفاتيح إعادة تأسيس الدولة السودانية بعد الحرب، لأن الأزمة التي عاشها السودان طوال عقود ارتبطت بدرجة كبيرة باحتكار القرار داخل دوائر ضيقة، وانفصال السلطة عن المجتمع، وضعف قدرة المواطن على التأثير في السياسات التي تحدد حياته. ولذلك فإن استعادة المشاركة ينبغي أن تتجاوز توسيع الحضور السياسي إلى إعادة تصميم العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس أن الشرعية تُبنى عبر التفويض والمساءلة والشفافية والقدرة على التأثير، وأن المركز والأقاليم والمجتمعات المحلية والنازحين واللاجئين والنساء والشباب وأصحاب المهن والمنتجين جميعهم شركاء في تعريف الأولويات الوطنية، وصياغة الدستور، ومراقبة الموارد، وتحديد مسارات الإعمار، وإصلاح المؤسسات، وبناء السلام.

ويحتاج ذلك إلى مؤسسات تمثيلية قابلة للمساءلة، وحكم محلي قوي، وقنوات دائمة للمشاورات العامة، وضمان الوصول إلى المعلومات، وآليات رقمية وآمنة للمشاركة، ونظم واضحة لتلقي الشكاوى والمقترحات ومتابعة الاستجابة لها، مع حماية المجال المدني من الاحتكار الحزبي والعسكري والمالي، ومن تحويل المشاركة إلى واجهة شكلية تمنح القرار غطاءً اجتماعيًا من دون نقل جزء حقيقي من القوة إلى المواطنين.

فالدولة الأكثر قدرة على البقاء هي الدولة التي تستطيع سماع مجتمعها قبل انفجار أزماته، وتصحيح سياساتها قبل تحول المظالم إلى نزاعات، وإدخال الاختلاف إلى المؤسسات قبل انتقاله إلى الشارع أو السلاح. ومن هنا يتحول الحق في المشاركة من حق سياسي منفرد إلى آلية وقاية وطنية، وأداة لإعادة بناء الثقة، ومسار لتوزيع النفوذ بصورة سلمية، وضمانة ضد عودة الاستبداد والحرب، بحيث يصبح المواطن شريكًا دائمًا في الدولة، وتصبح الدولة أكثر قدرة على التعلم من مجتمعها والاستجابة له، وهي القاعدة التي يمكن أن يبدأ منها سودان جديد يربط الشرعية بالمشاركة، والاستقرار بالعدالة، والسيادة بقدرة الناس على امتلاك صوت حقيقي في تقرير مستقبلهم.

المشاركة الحقيقية تعني القدرة على طرح القضايا، ومناقشة الخيارات، وتقديم البدائل، والتأثير في القرار، ومتابعة تنفيذه؛ أما استدعاء المواطن للاستماع وحده فيحوّل وجوده إلى إجراء شكلي

كيف صنع الإسلامويون في السودان أصنامهم ثم استماتوا في الدفاع عنها..؟! (2-2)

خالد عبدالله أبو أحمد

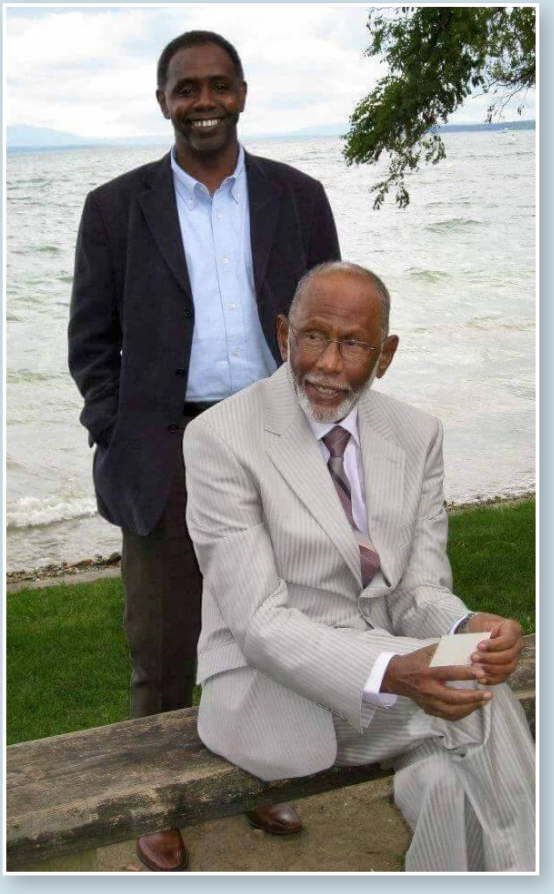

سأل سيدنا إبراهيم عليه السلام قومه عن التماثيل التي عكفوا عليها، فلم يجد عندهم حجة ولا دليلاً، كان جوابهم كله: (وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ) (الأنبياء: 53). ولما جعل أصنامهم قطعاً مكسرة وترك كبيرها لم يسألوا أنفسهم كيف يُعبد شيء لا يستطيع أن يدفع الأذى عن نفسه. سألوا عمن فعل هذا بالهتهم ثم قالوا: (حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ) (الأنبياء: 68). في هذه القصة يجتمع ما تريد هذه المقالة أن تقوله. فالصنم يصنعه الناس بأيديهم ثم يرفعونه فوق رؤوسهم ثم يصبح الدفاع عنه أهم عندهم من السؤال عن حقيقته.

والأصنام التي نتحدث عنها هنا لا تُنحت من الحجر، هي أشخاص رُفعوا فوق المساءلة ومفاهيم وشعارات صارت مقدسة لا يجوز السؤال عن معناها وتنظيمات صار الولاء لها مقدماً على الولاء للوطن والناس. وقد عرفت الحركات الإسلاموية هذه الأنواع الثلاثة كلها وعاشت عليها عقوداً طويلة.

خيوط الظلام

وتكشف شهادة المحبوب عبدالسلام كيف كان هذا الصنم يعمل من الداخل. أدار المحبوب مكتب الترابي نحو عشرة أعوام وكتب بعض خطب البشير ثم خرج بمراجعة نقدية واسعة لتجربة الحركة في كتابه (الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء وخيوط الظلام)1. يروي المحبوب أن بعض العسكريين من زملاء البشير جاءوا إلى الترابي وطلبوا منه أن يبقى «شيخاً» يتخذون هم القرارات، ثم يعودون إليه ليُخبَر بها ويعطي البركة، أرادوا صنماً بالمعنى الكامل للكلمة، رمزاً يُعظَّم في العلن ولا يملك من الأمر شيئاً.

ثم جاءت (مذكرة العشرة) في أكتوبر 1998م التي قدمها عشرة من أعضاء مجلس الشورى وطالبت في جوهرها بتنحية الترابي وجمع رئاسة الدولة والحركة في يد البشير، وتبعتها المفاصلة الشهيرة عام 1999م. وفي فبراير 2001م دخل الترابي السجن بعد أن وقع حزبه مذكرة تفاهم مع (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، وانتهى الأمر بالشيخ في السجن بقرار من الرجل الذي نصّبه رئيساً في مفارقة غير مسبوقة.

وفي هذه المرحلة درس مهم، لم تنكسر فكرة الصنم عندما انقسم الإسلامويون. الذي حدث أن الصنم الواحد صار صنمين؛ التف فريق حول الشيخ في (المؤتمر الشعبي)، والتف فريق آخر حول الرئيس في (المؤتمر الوطني)، وأخذ كل فريق يدافع عن صنمه ويشيطن صنم الآخر بالحماسة نفسها التي كانوا يدافعون بها عن صنم واحد قبل أعوام قليلة. ونُقل عن الترابي في أعوام خصومته مع النظام أنه نزع صفة الشهادة عن قتلى حرب الجنوب الذين كان هو نفسه يباركهم ويزفهم إلى الجنة.

أصنام المفاهيم

الشخص يمكن أن يموت أو يسقط أما المفهوم المقدس فيعيش أطول. لذلك صنع الإسلامويون إلى جانب أصنام الأشخاص أصنام مفاهيم أكثر رسوخاً. رفع نظام الإنقاذ منذ أعوامه الأولى شعار (المشروع الحضاري)، ولم يعرف أحد على وجه الدقة ما هو هذا المشروع وما خطواته ومتى يُحاسَب القائمون عليه. وهذا الغموض كان جزءاً من الصناعة على النحو الذي وصفناه في مرحلتها الثالثة، فالمفهوم الواضح يمكن قياسه ومحاسبة أصحابه والمفهوم الغامض المقدس يبقى فوق القياس، وكل فشل يمكن تفسيره بأن المشروع لم يكتمل بعد وكل ناقد يمكن اتهامه بأنه يعادي الدين والحضارة معاً.

ومثله مفهوم (التمكين) الذي أخذوه من لغة القرآن الكريم وحولوه إلى سياسة إدارية. صار التمكين يعني فصل آلاف الموظفين من غير أهل التنظيم تحت اسم (الصالح العام) وإحلال الموالين مكانهم. وامتد ذلك إلى الجيش حيث أُحيل آلاف الضباط إلى التقاعد، وجرت السيطرة على القبول في الكلية الحربية حتى صار الجيش في نظر كثير من السودانيين جيش تنظيم2. وبعد سقوط النظام حملت اللجنة التي أُنشئت لتفكيكه اسم (لجنة إزالة التمكين) في دلالة واضحة على المكان الذي احتله هذا المفهوم في حياة الدولة.

وآخر الأصنام جميعاً هو التنظيم نفسه، وهو النوع الثالث الذي أشرنا إليه، ينقل المحبوب عبدالسلام عن علي عثمان محمد طه نظرية سمعها منه مباشرة «إذا اختلف شخص مع التنظيم انحاز إلى التنظيم، وإذا اختلف التنظيم مع الدولة انحاز إلى الدولة، وإذا اختلفت الدولة مع الإسلام انحاز إلى الإسلام»3. تبدو العبارة في ظاهرها تقديماً للإسلام على كل شيء، لكن من الذي يقرر متى تختلف الدولة مع الإسلام؟ هم أنفسهم، وهكذا يقف الفرد في أسفل هذا السلم ولا يظهر فيه المواطن ولا الوطن أصلاً.

وتقوم التربية التنظيمية بغرس هذه المفاهيم في نفوس الأعضاء منذ الصغر، في «الأسرة» التنظيمية يتعلم العضو السمع والطاعة للقيادة، ويتعلم أن الجماعة على الحق وأن من خارجها في غفلة أو ضلال. وقد ورثت الحركات الإسلاموية هذا المنهج من حسن البنا الذي حمل لقب (المرشد) وجعل البيعة على الطاعة ركناً من أركان الانتماء إلى جماعته. ثم جاء سيد قطب فكتب في (معالم في الطريق) أن المجتمعات القائمة مجتمعات جاهلية وأن الحاكمية لله وحده4. ولم يطرح الأتباع سؤالاً بسيطاً من الذي سيتكلم على الأرض باسم حاكمية الله؟ والجواب العملي في كل تجربة كان واحداً: التنظيم وقادته.

وهنا تكتمل المرحلة الخامسة، وهي إلغاء المساءلة، فالصنم لا يقوم بقوة ذاتية فيه، بل يقوم بغياب السؤال من حوله، فالسؤال يفتح على صاحبه أبواب المعرفة، والمعرفة تمنحه استقلالاً في الرأي، والمستقل في رأيه لا يحتاج إلى من يفكر نيابة عنه. ولهذا كان أول ما تعمل عليه الجماعة أن تربي عضوها على ألا يسأل، انطلاقاً من قوله تعالى (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ) (المائدة: 101)، لتقول له إن السؤال عن تفاصيل التنظيم وقراراته لن يعود عليه بخير، وإن عليه أن يكتفي بما يبلغه في مستواه ويترك ما وراء ذلك لمن هم فوقه.

وهكذا صار الصمت طاعة والفضول تجاوزاً، وتكوّن جيل كامل لا يعرف أن السؤال حق له. وفي هذا الفراغ الذي تركه غياب السؤال قام الصنم ورسخ. فالرجل الذي لا يُسأل يصبح مع الوقت رجلاً لا يُخطئ، والرجل الذي لا يُخطئ لا يحتاج إلى مراجعة ولا إلى بديل.

الاستماتة في الدفاع

الصنم لا يدافع عن نفسه، يدافع عنه صُنّاعه وأتباعه، وقد طور الإسلامويون أدوات متعددة لهذا الدفاع تتكرر في كل مرحلة تقريباً.

أولى هذه الأدوات الخلط بين الذات والدين وما يتبعه من تكفير وتخوين: من ينتقد القائد يعادي الإسلام، ومن يعارض النظام عميل لأعداء الأمة. وقد بقيت هذه اللغة حية حتى بعد سقوط النظام، فمع اندلاع الحرب في أبريل 2023م أعلنت كتائب الإسلامويين أنها تقاتل من تسميهم «الخونة والعملاء» وتقصد بهم المدنيين الذين أسهموا في إسقاط حكمهم.5

والأداة الثانية فقه التبرير عندما تنكشف الأخطاء لا يعترف أصحاب الصنم بها وإنما يجدون لها مخرجاً شرعياً. ومن أوضح الأمثلة في السودان ما عُرف بـ«التحلل». فقد استولى مسؤولون في مكتب والي ولاية الخرطوم السابق على أراضٍ تزيد قيمتها على 20 مليون دولار ثم قبلت جهاتٌ عدلية أن يعيدوا ما اعترفوا به من أموال مقابل العفو عنهم، ولم تتدخل وزارة العدل وتأمر بالقبض عليهم إلا بعد أن صار الأمر مادة للتندر والسخرية في الشارع6. كان المال العام يُنهب ثم يُعاد بعضه بفتوى فيخرج صاحبه من القضية طاهراً.

والأداة الثالثة تحويل الفشل إلى ابتلاء أو مؤامرة؛ الحصار الاقتصادي وانهيار العملة وتوالي الحروب ثم انفصال الجنوب عام 2011م قُدمت كلها للناس امتحاناً من الله للمؤمنين أو كيداً من أعداء الإسلام. ولم يُطرح بجدية السؤال عن مسؤولية الذين حكموا البلاد ثلاثين عاماً.

والأداة الأخيرة هي القوة عندما تعجز الحجة عرف السودانيون في التسعينات (بيوت الأشباح) التي عُذب فيها المعارضون، وتكشف شهادة المحبوب عبدالسلام أن حماية سر النظام وصلت حد التفكير في تصفية الأشخاص الذين شاركوا في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995م لطمس الأدلة، وأن الترابي عارض ذلك بشدة، وقد انتهى المحبوب في مراجعاته إلى أن الحركة أخطأت عندما سلكت طريق الانقلاب والعنف وبيوت الأشباح.

الأصنام بعد السقوط

سقط نظام البشير في 11 أبريل 2019م بثورة شعبية رفعت شعار (حرية سلام وعدالة)، وكان المنتظر أن تسقط معه أصنامه، لكن ما حدث بعد ذلك أثبت أن الصنم يعيش في رؤوس صُنّاعه أطول مما يعيش في الواقع. ففي أيام الثورة الأولى هدد علي عثمان محمد طه المحتجين بقوله «لدينا كتائب ظل تعرفونها»، ثم أخفت هذه الكتائب وجودها العسكري مؤقتاً وعادت إلى العلن بعد انقلاب أكتوبر 2021م، ثم أعلنت مشاركتها في الحرب التي اندلعت في أبريل 2023م وظهرت باسم (كتيبة البراء بن مالك)، وعادت معها اللغة القديمة كاملة؛ الجهاد والمجاهدون والشهداء وأعداء الدين.

لماذا يستميت الإنسان في الدفاع عن صنم رأى بعينيه أنه لم يحمه ولم ينفعه؟ يمكن فهم ذلك من خلال ثلاثة دوافع متداخلة.

الدافع الأول الهوية.. العضو الذي قضى عمره في التنظيم منذ أيام الدراسة لا يعرف نفسه خارجه، أصدقاؤه وزواجه ووظيفته ومكانته الاجتماعية كلها ارتبطت بالتنظيم، والاعتراف بسقوط الصنم عنده اعتراف بضياع العمر كله، وهذا ثمن نفسي لا يقدر عليه كثيرون.

والدافع الثاني المصلحة.. ثلاثون عاماً من التمكين صنعت شبكة واسعة من الثروات والوظائف والامتيازات المرتبطة بالسلطة، وسقوط الصنم يعني سقوط هذه الشبكة كلها، ولذلك قاوم الإسلامويون كل محاولة لتفكيك التمكين واسترداد الأموال العامة بكل ما يملكون.

والدافع الثالث الخوف من المحاسبة.. هناك دماء أُريقت في الجنوب ودارفور وفي بيوت الأشباح وشوارع الاحتجاج وأموال عامة نُهبت، ومن يحمل هذا الإرث يرى في عودة الصنم إلى الحُكم طريق النجاة الوحيد من المحاكم.

الثمن الذي دفعه السودان

الأصنام لا تقف عند حدود التنظيم الذي صنعها، بل يمتد أثرها إلى الدولة كلها. فحين يصبح الرجل فوق النقد، تصبح قراراته فوق المراجعة. وحين يصبح الشعار فوق القياس، تُدار به مؤسسات الدولة دون أن يسأل أحد عن نتيجته. وهكذا انتقلت الصناعة من داخل الجماعة إلى جسد الدولة السودانية نفسه.

فالخدمة المدنية التي كانت من أعرق ما في السودان، أُفرغت من أهلها باسم التمكين، وحل محلهم من يملك الولاء لا من يملك الكفاءة. والجيش الوطني أُدخل في حسابات التنظيم حتى تعددت الأجسام المسلحة خارجه. والقضاء الذي كان يُقاس به السودان صار طرفاً لا حكماً. وفي كل موقع من هذه المواقع، لم يكن السؤال عن الرجل المناسب، بل عن الرجل الموثوق تنظيمياً، وهذه هي ثمرة صنم التنظيم في أوضح صوره.

ثم جاء الأثر الأبعد، فالأطراف التي شعرت أنها خارج دائرة المقربين حملت السلاح، وذهب الجنوب، وتمزقت دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. وما تشهده البلاد اليوم من حرب تحصد الأرواح وتشرد الملايين ليس حدثاً منفصلاً عن ذلك، بل امتداد لدولة قامت على الولاء لجماعة بعينها لا على المواطنة.

وأبقى الضرر كله ما أصاب الدين في نفوس الناس، فقد ارتبط اسمه عند جيل كامل بالفساد والقمع وسجون بيوت الأشباح، وصار الشاب السوداني ينفر من الخطاب الديني كله لأنه رأى نتائجه بعينه، وهذا ضرر لا يُصلحه سقوط نظام ولا رحيل رجل، لأنه جرح في الوعي لا في السلطة.

خلاصة

لم تكن المشكلة في رجل بعينه حتى يزول الأمر بزواله، بل في صناعة كاملة تنتج الرجال والشعارات، وتعيد إنتاجها كلما سقط منها شيء، وهذا ما يفسر عودة اللغة القديمة والكتائب القديمة بعد ثورة أسقطت النظام كله. ويعترف المحبوب عبدالسلام بأن الحركة في أثناء وجودها في السلطة تحولت إلى حالة مضادة للمجتمع السوداني، وحملت عداء للمجتمع المدني وللشباب والنساء والفن، وهي شهادة جاءت من داخل البيت الإسلاموي نفسه.

وطريق الخروج يبدأ من حيث بدأ إبراهيم عليه السلام، سؤال بسيط عن الشيء المعبود، من صنعه ولماذا نطيعه وماذا قدم لنا. والمجتمعات التي تتعلم أن تطرح هذا السؤال على قادتها وشعاراتها لا تُصنع لها الأصنام بسهولة.

يعترف المحبوب عبدالسلام بأن الحركة في السلطة تحولت إلى حالة مضادة للمجتمع كله، معادية للمجتمع المدني وللشباب والنساء والفن

صار البروفيسور محمد وقيع الله يكتب في الصحف عبارة (شيخ علي)، وهو الباحث صاحب الشهادات والجوائز.. إلى هذه الدرجة كانت صناعة الصنم

أخطر الأصنام هو التنظيم، فهو ينصّب الأشخاص ويصوغ الشعارات، ويأتي ببديل جاهز لكل من يسقط

المراجع

المحبوب عبدالسلام. «الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء وخيوط الظلام». دار مدارك. 2010.
2«الشرق الأوسط». 2 أكتوبر 2023. https://aawsat.com/node/4579826
3«الشرق الأوسط». 7 نوفمبر 2025. مصدر سابق.
4سيد قطب. «معالم في الطريق». مكتبة وهبة. 1964.
5«الشرق الأوسط». 2 أكتوبر 2023. مصدر سابق.
6«الجزيرة نت». 29 يوليو 2015. https://www.aljazeera.net/opinions/2015/29/7/

العدالة الانتقالية في السودان (4)

عدالة الآن أم لاحقاً؟ مخاطر التسرع في بناء عدالة انتقالية لما بعد الحرب

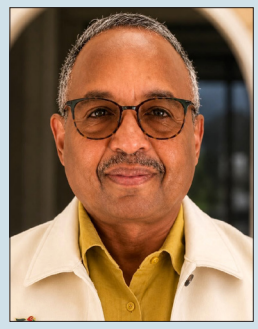

د.العبيد أحمد العبيد

أعادتني نقاشات جرت مؤخراً مع زملاء يمنيين حول مستقبل العدالة الانتقالية في اليمن، وبقوة، إلى الحالة السودانية. كان السؤال بسيطاً في ظاهره، بالغ التعقيد في جوهره: إذا توقفت الحرب، فمتى نبدأ العدالة الانتقالية؟ وبأي عناصرها نبدأ؟.

التجربة اليمنية تفرض نفسها هنا كتحذير مهم. ففي سياق التسوية التي أعقبت انتفاضة 2011، صدر في يناير 2012 قانون منح الرئيس السابق علي عبد الله صالح حصانة من الملاحقة، وامتدت الحماية بدرجات مختلفة إلى مسؤولين عملوا معه. انتقدت منظمات حقوقية هذه الحصانة، خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم بموجب القانون الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

خرج صالح من الرئاسة، لكنه لم يخرج من معادلة القوة. واستمرت شبكات النظام ومراكز نفوذه، ثم أصبح صالح لاحقاً لاعباً مهماً في التحالف الذي ساعد الحوثيين على السيطرة على صنعاء قبل أن ينقلب الطرفان على بعضهما. والخشية الأوسع هي أن تنجح تسوية ما في وقف القتال، لكنها تُبقي مراكز القوة وشبكات النفوذ بمنأى عن المساءلة، فتؤجل المشكلة بدلاً من حلها.

ولا يجوز بالطبع إسقاط التجربة اليمنية آلياً على السودان. اليمن هو اليمن، والسودان هو السودان. لكن السؤال الذي تطرحه تلك التجربة يجب أن يقلقنا: هل يمكن لاتفاق سياسي أن يوقف حرباً، لكنه في الوقت نفسه يحافظ على الأشخاص والمؤسسات والحوافز التي ستنتج الحرب التالية؟. وهنا، في رأيي، يجب أن يبدأ النقاش السوداني.

محاولة لم تكتمل بعد ثورة ديسمبر

لم تكن العدالة الانتقالية غائبة عن الفترة التي أعقبت ثورة ديسمبر. فقد ظهرت في الوثيقة الدستورية لعام 2019، وفي مشروع قانون مفوضية العدالة الانتقالية، ثم في اتفاق جوبا للسلام، وفي مبادرات ومشاورات متعددة للمجتمع المدني، وصولاً إلى العملية السياسية في 2022 و2023.

وتضمنت التصورات المطروحة عناصر عديدة من العدالة الانتقالية: المساءلة، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، والمصالحة، والإصلاح المؤسسي، وحفظ الذاكرة، ومشاركة الضحايا. كما تضمن اتفاق جوبا ترتيبات خاصة بالعدالة في دارفور، بما في ذلك المحكمة الخاصة لدارفور، والحقيقة والمصالحة والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. والأهم أنه نص على عدم منح العفو أو الحصانة لمرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وفي مارس 2023 انعقد «المؤتمر القومي: نحو بناء نموذج سوداني للعدالة والعدالة الانتقالية» بعد مشاورات إقليمية، بمشاركة ضحايا ومجتمع مدني ولجان مقاومة ونساء ونازحين وممثلين لمناطق النزاعات. وناقش جبر الضرر والحقيقة وعدم التكرار والإصلاح والمساءلة والمصالحة وعلاقة العدالة الانتقالية باتفاق جوبا. لكن كثرة المبادرات لا تعني وجود رؤية واحدة للمجتمع المدني السوداني.

كان هناك اتفاق واسع على إنهاء الإفلات من العقاب، وإشراك الضحايا، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي. لكن الخلافات بقيت حول الفترة الزمنية، والمحاسبة والمصالحة، ودور المحكمة الجنائية الدولية، واتفاق جوبا، ومن يمثل الضحايا، وعلاقة العدالة بالتسويات السياسية. اندلاع حرب أبريل 2023 لم يُلغِ هذه الأسئلة. بل جعلها أصعب بكثير.

أكثر من أربعة عقود من الإفلات من العقاب

مشكلة السودان أننا لا نواجه «ماضياً» واحداً يمكن تسليمه إلى مفوضية للحقيقة والمصالحة.

لدينا طبقات من الماضي: الحرب الأهلية الثانية؛ ومذبحة الضعين عام 1987؛ والانتهاكات في جبال النوبة والنيل الأزرق؛ والقمع بعد انقلاب 1989؛ ودارفور منذ 2003؛ وكجبار وسبتمبر 2013؛ ثم ثورة ديسمبر وفض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019؛ وانقلاب 25 أكتوبر 2021 وما تلاه.

وتوجد قبل هذه الفترة ملفات راسخة في الذاكرة الوطنية، ومنها مذبحة بيت الضيافة عام 1971. ثم جاءت حرب 15 أبريل 2023 لتضيف طبقة هائلة جديدة من الانتهاكات في مناطق عديدة، شملت القتل والاعتقال والتعذيب والعنف الجنسي والنهب والتهجير والهجمات على البنية المدنية وعرقلة الإغاثة والعمليات الانتقامية المرتبطة بتغيُّر السيطرة.

وقد خلُصت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان إلى ارتكاب القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع انتهاكات واسعة، بما فيها جرائم حرب، مع توثيق جرائم إضافية نسبت إلى الدعم السريع.

والغرض من هذه القائمة ليس إقامة مسابقة بين الضحايا، ولا القول إن كل واقعة متساوية قانونياً، أو إن التوصيف القانوني النهائي لكل منها قد حُسم.

المهم هو هذا النمط.

السودان ظل ينتقل من جريمة لم تعالج إلى أخرى، ومن حرب بلا محاسبة إلى حرب أخرى.

الإفلات من العقاب ليس فقط عدم معاقبة جريمة الأمس. إنه يعيد تشكيل حوافز الغد. فإذا تعلّم حامل السلاح أن القوة توصله إلى طاولة التفاوض، وأن التفاوض يوصله إلى السلطة، وأن الوصول إلى السلطة قد يمنحه الحصانة، فإننا نكون قد بدأنا في صناعة الحرب القادمة ونحن نحتفل بانتهاء الحالية.

من أين نبدأ؟ هذه أولى المعضلات.

إذا حاولنا معالجة كل انتهاكات السودان منذ الاستقلال في عملية واحدة، فقد ننشئ مؤسسة بمهمة يستحيل تنفيذها.

وإذا بدأنا من أبريل 2023، فكأن هذه الحرب ولدت من فراغ.

وإذا بدأنا من ديسمبر 2018، فمن حق ضحايا الحروب السابقة أن يسألوا: وماذا عنا؟.

وإذا بدأنا من 1989، سيطرح ضحايا الفترات السابقة السؤال نفسه.

ربما كان الخطأ هو افتراض أن كل آليات العدالة الانتقالية يجب أن تبدأ في التاريخ نفسه.

وهنا تكمن، في رأيي، إحدى أهم مفاتيح الحل العملي: ليس ضرورياً أن تبدأ كل آليات العدالة الانتقالية من التاريخ نفسه، أو أن تمتلك المدى الزمني ذاته. فالمحاسبة الجنائية يمكن أن تركز على الجرائم الأشد خطورة والمسؤولين عنها وفقاً للقانون والاختصاص القضائي. ويمكن لآلية الحقيقة أن تمتد إلى مدى تاريخي أوسع، فتبحث في أنماط العنف عبر الأنظمة المختلفة. ويمكن لجبر الضرر أن ينطلق من طبيعة الضرر واحتياجات الضحايا، بصرف النظر عن ضرورة صدور حكم جنائي في كل حالة. أما الإصلاح المؤسسي فينبغي أن ينظر إلى البنى والممارسات التي أعادت إنتاج الانتهاكات عبر العقود. هذا التفريق بين وظائف الآليات ومدياتها الزمنية يسمح لنا بمعالجة التاريخ من دون أن نحشره كله في مؤسسة واحدة أو تاريخ بداية واحد.

وهكذا لا يكون السؤال: أي تاريخ نختار؟ بل: أي آلية تستطيع معالجة أي جزء من هذا التاريخ بصورة عادلة وواقعية؟.

السلام مع من قد يخشون العدالة.

> **ما يجب أن يقلقنا هو: هل يمكن لاتفاق سياسي أن يوقف حرباً، لكنه في الوقت نفسه يحافظ على الأشخاص والمؤسسات والحوافز التي ستنتج الحرب التالية؟**

المعضلة الثانية أصعب.

القوات المسلحة والدعم السريع والقوات والحركات والتشكيلات المتحالفة معهما تملك السلاح والنفوذ. وفي الوقت نفسه، توجد تحقيقات واتهامات جدية بشأن انتهاكات جسيمة ارتكبت خلال الحرب. فما الحافز الذي يدفع من يعتقد أن العدالة قد تطوله إلى إنشاء عدالة حقيقية؟

لا توجد إجابة سهلة.

إنهاء الحرب قد يتطلب التفاوض مع أشخاص أو أطراف قد يصبح بعضهم لاحقاً موضع تحقيق. لكن التفاوض شيء والحصانة شيء آخر. والتفاوض لإنهاء القتال لا ينبغي أن يتحول إلى منح امتيازات تجعل القوة المسلحة مصدراً لحقوق سياسية دائمة، أو إلى حماية مرتكبي الجرائم الجسيمة من المساءلة. وهذا تحديداً أحد أهم دروس اليمن. قد تقتضي التسوية تنازلات في توقيت بعض الإجراءات، والترتيبات الأمنية، وتسلسل الإصلاحات وغيرها؛ لكن منح حصانة شاملة عن الجرائم الجسيمة مقابل وقف الحرب قد يحول اتفاق السلام نفسه إلى أساس للإفلات من العقاب.

> **قد تقتضي التسوية تنازلات في توقيت بعض الإجراءات، والترتيبات الأمنية، وتسلسل الإصلاحات وغيرها؛ لكن منح حصانة شاملة عن الجرائم الجسيمة مقابل وقف الحرب قد يحول اتفاق السلام نفسه إلى أساس للإفلات من العقاب**

الخبز أم العدالة؟

المعضلة الثالثة أكثر إنسانية. المواطن الجائع لا يستيقظ صباحاً وهو يسأل عن تصميم مفوضية الحقيقة. يسأل عن الطعام، وعن المستشفى والمدرسة وبيته وأسرته، وعن العودة والأمان والمفقودين. لذلك سيكون من الخطأ أن نقول للسودانيين إن العدالة يجب أن تسبق البقاء. لكن الخطأ المقابل هو اعتبار الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعودة ملفات (إنسانية) لا علاقة لها بالعدالة.

إعادة مستشفى دمرته الحرب قد تكون إعادة إعمار وجبراً جماعياً للضرر في الوقت نفسه. إعادة الأرض لأصحابها هي عودة وعدالة. علاج الناجيات من العنف الجنسي خدمة صحية وجبر ضرر. إعادة المدارس إلى المجتمعات المدمرة يمكن أن تكون جزءاً من التعافي ومن ضمانات عدم التكرار.

المعادلة ليست الخبز أو العدالة.

نعم، يمكن أن تبدأ العدالة الانتقالية في الوقت الخطأ.

هنا أصل إلى نقطة حساسة. أعتقد أن إطلاق عملية شاملة للعدالة الانتقالية في توقيت غير مناسب قد يضر بأهدافها.

لكن علينا التمييز بين بدء مؤسسات العدالة الانتقالية وبين الاستعداد للعدالة.

لا ينبغي انتظار السلام لتوثيق الجرائم، ولا لحفظ الأدلة، ولا للبحث عن المفقودين، ولا لحماية الشهود والضحايا، ولا لحفظ الأرشيف، ولا لتطوير القدرات الجنائية والطب الشرعي، ولا للاستماع إلى المجتمعات حول مفهومها للعدالة. لكن قد يكون من الحكمة الانتظار قبل إنشاء مفوضية ضخمة أو إصدار قانون شامل إذا كانت المؤسسات غير مستقلة، والسلاح يحكم السياسة، والضحايا معرّضون للانتقام وغير قادرين على المشاركة بحرية، وكانت التسوية السياسية نفسها تتفاوض على الحصانات.

التوثيق لا يحتمل الانتظار. أما بناء المؤسسات فقد يحتاج إلى التريث.

ما الذي يمكن أن يفسد العملية؟

أخشى بصورة خاصة من الحصانة المغلّفة باسم الواقعية السياسية؛ وتحويل القوة العسكرية إلى حق في التمثيل؛ واختطاف العملية بواسطة النخب أو المال؛ والمنافسة بين الضحايا؛ والعدالة الانتقائية؛ ومؤسسات تَعِدُ الناس بما لا تستطيع تحقيقه. ولا يمثل أي طرف مسلح تلقائياً الإقليم أو المجتمع الذي ينتمي إليه، كما لا يحق للقيادات السياسية أو القبلية أو الدينية أن تفترض أنها تتحدث باسم النساء والشباب والنازحين والضحايا.

السلاح لا يمنح صاحبه ملكية صوت الضحية.

ويضاف إلى ذلك خطر أن تتحول العدالة الانتقالية نفسها إلى حصة في تقاسم السلطة: هذه الحركة تختار عضواً، وذلك الحزب يختار آخر، والمؤسسة العسكرية تفاوض على ثالث. إذا حدث ذلك، سنكون قد نقلنا أمراض السياسة السودانية إلى المؤسسة التي يفترض أن تعالج نتائج تلك الأمراض.

لا أرى أن البداية ينبغي أن تكون بقانون شامل جديد.

لذلك قد يبدو اقتراحي غريباً: لا أرى أن البداية ينبغي أن تكون بصياغة قانون شامل جديد للعدالة الانتقالية. المقصود ليس رفض التشريع، بل أن يأتي التشريع بعد الاستماع والمشاورات وتوافر الحد الأدنى من البيئة السياسية والمؤسسية والأمنية التي تسمح بعملية ذات مصداقية. ابدأوا بالاستماع.

نحتاج إلى عملية وطنية للاستماع والعدالة تصل إلى النازحين واللاجئين، والقرى والأحياء والكنابي، والنساء والشباب وذوي الإعاقة والناجين وأسر المفقودين والمجتمعات المهمشة والسودانيين في الشتات.

ونسألهم: ماذا حدث؟ ماذا تعني العدالة لكم؟ ما الضرر المستمر؟ ما الذي يجب ألا يحدث مرة أخرى؟ من تثقون فيه، ومن لا تثقون فيه، ولماذا؟.

نتعلم من الخارج، ولكن لا نستورد نموذجاً جاهزاً.

من اليمن نتعلم خطر شراء التسوية السياسية بالحصانة. ومن جنوب أفريقيا نتعلم أهمية الحقيقة والاعتراف والاستماع إلى الضحايا، مع تذكر أن تجربتها لم تكن عفواً شاملاً. ومن رواندا يمكن دراسة توزيع الأدوار بين مستويات مختلفة من العدالة، من دون افتراض أن الغاشتاشتا قابلة للاستنساخ في السودان.

ولدينا أيضاً الجودية والأجاويد وغيرها من آليات العدالة والمصالحة العرفية والتقليدية. لكن يجب هنا وضع خط فاصل شديد الوضوح.

هذه الآليات يمكن أن تكون مفيدة في النزاعات المحلية القابلة أصلاً للتسوية بهذه الوسائل، مثل بعض نزاعات الأرض والموارد والمياه ومسارات الرعي والممتلكات والتعويضات والعلاقات بين المجتمعات. أما الجرائم الكبرى وكبار المسؤولين عنها فلا ينبغي أن تكون موضوعاً للجودية باعتبارها بديلاً عن العدالة الجنائية.

فجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية الخطيرة، ومسؤولية من خططوا أو أمروا أو قادوا أو ساهموا بصورة جوهرية فيها، تتطلب تحقيقاً ومساءلة أمام آليات قضائية مختصة ومستقلة. ولا ينبغي تحويل المسؤولية الجنائية الفردية إلى نزاع بين قبيلتين ينتهي بالدية أو بمصالحة بين الزعماء.

وقد تجتمع في الواقعة نفسها مسائل مختلفة: نزاع على الأرض أو التعويض يمكن للجودية أن تساعد فيه، بينما تتطلب الجرائم الجسيمة مساراً قضائياً مستقلاً. كما أن الآليات التقليدية قد تعكس اختلالات القوة أو تهمّش النساء والشباب والنازحين والأقليات؛ لذلك ينبغي أن تقوم المشاركة فيها على الطوعية وعدم التمييز واحترام حقوق الضحايا وألا تحول دون الوصول إلى القضاء.

السؤال إذن ليس: الجودية أم المحاكم؟.

بل: ما نوع الانتهاك؟ ومن المسؤول؟ وما حقوق الضحايا؟ وما الآلية القادرة على تحقيق العدالة بشأنه؟

المبدأ الذي أقترحه هو: التكامل، لا الاستبدال.

مراحل ومسارات متداخلة للعدالة الانتقالية السودانية (أنظر التفاصيل في البصرية الملحقة)

1. الآن، أثناء الحرب | الحفظ والحماية
2. أثناء مفاوضات وقف الحرب | حماية مستقبل العدالة
3. بعد توفر الحد الأدنى من الأمن والحرية | الاستماع الوطني
4. بعد المشاورات | التصميم والتشريع
5. على المدى الطويل | ضمان عدم التكرار

ربما يكون الانتظار جزءاً من العدالة

لا أدعو إلى تأجيل العدالة. أدعو إلى ترتيبها، مع إدراك أن مراحلها ومساراتها ستتداخل. هناك أشياء تبدأ اليوم وتستمر لاحقاً، مثل التوثيق وحفظ الأدلة والبحث عن المفقودين وحماية الشهود. وأخرى تحتاج إلى وقف الحرب، أو إلى سلطة مدنية شرعية وقضاء مستقل، وبعضها يحتاج إلى سنوات وربما أجيال.

لذلك ليس السؤال الحقيقي: العدالة الآن أم العدالة لاحقاً؟ السؤال هو: أي عدالة؟ لمن؟ وبأي آلية؟ وفي أي وقت؟ وتحت سلطة من؟.

أخطر ما يمكن أن يحدث للسودان بعد الحرب ربما ليس غياب برنامج للعدالة الانتقالية، بل وجود برنامج جميل المظهر: قانون شامل صيغ على عجل، ومفوضية ضخمة ومؤتمرات وتمويل دولي، بينما تكون التسوية السياسية قد منحت أصحاب السلاح الحصانة والشرعية والحق في الحديث باسم ضحاياهم. لقد أنتج السودان ما يكفي من الاتفاقيات الجميلة التي أعقبتها وقائع بشعة.

هذه المرة يجب ألا نخلط بين سرعة إطلاق العدالة الانتقالية وبين أخذ العدالة مأخذ الجد. يجب أن تتوقف الحرب، وأن تتوافر للناس مقومات الحياة وتفتح المستشفيات والمدارس ويعود النازحون واللاجئون بأمان. وفي الوقت نفسه، يجب حفظ الأدلة، والعثور على المفقودين، والاستماع إلى الضحايا، ومحاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم، وإصلاح المؤسسات التي أعادت إنتاج العنف. والأهم ألا يتحول حمل السلاح وارتكاب الفظائع إلى طريق ينتهي بمقعد جديد حول مائدة الحكم.

فالسلام الذي يؤسس للإفلات من العقاب قد ينجح في إنهاء حرب، لكنه قد يبدأ في اليوم نفسه بصناعة الحرب التالية.

حرية سلام وعدالة

> **إذا تعلم حامل السلاح أن القوة توصله إلى طاولة التفاوض، والتفاوض يوصله إلى السلطة، والوصول إلى السلطة قد يمنحه الحصانة، فإننا نكون قد بدأنا في صناعة الحرب القادمة ونحن نحتفل بانتهاء الحالية**

قراءة في مقال «فورين بوليسي»

البرهان يكتب للسلام ويمارس الحرب

وليد عنبوور

في الحادي والعشرين من سبتمبر، نشرت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية مقالاً للقائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان حمل عنوان «كيفية تحقيق السلام في السودان». جاء النص بلغة هادئة تتحدث عن وقف دائم لإطلاق النار وإخراج المقاتلين والأسلحة من المناطق المدنية بإشراف الأمم المتحدة، وصولاً إلى جيش وطني واحد تحت إشراف مدني، وحوار سوداني لصياغة الدستور، وانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي، يعقبها انتقال سلس للسلطة، وهي عناوين تبدو مقبولة لأي قارئ يبحث عن نهاية للحرب.

لكن قراءة النص بمعزل عن سجل صاحبه تنتج صورة ناقصة. فمنذ أبريل 2019 تراكمت وقائع كثيرة، وقدم الشارع السوداني قراءته الخاصة، والناس يعرفون كيف يُكتب النص وكيف يُنفذ عكسه، لذلك فإن أي خطة سلام يجب أن تُختبر بمسطرة السلوك لا بجمال اللغة.

خطاب النوايا وسلوك السلطة

لا أحد ينكر أن السودان يحتاج إلى سلام، فكل السودانيين يريدون وقف القتل وعودة النازحين واللاجئين وفتح الطرق وإنهاء المجاعة، لكن الحديث عن السلام لا يصبح صادقاً لمجرد أن صاحبه كتبه في مجلة أمريكية. فالبرهان يقدم نفسه اليوم حامياً للمدنية والانتخابات بعد أن قاد انقلاب 25 أكتوبر 2021 وأعاد رموز المؤتمر الوطني المحلول إلى مراكز القرار. وهو نفسه الذي وعد بعد تنحي ابن عوف بتمكين الثورة، ثم واجه المعتصمين في القيادة العامة بالقوة. وهو نفسه الذي تحدث عن الشراكة مع قوى الحرية والتغيير ثم سار في طريق منفصل وفتح قنوات خارجية لم تكن جزءاً من إجماع الثورة، لذلك فإن خطة اليوم تحتاج إلى ضمانات تنفيذية لا إلى تصريحات.

> **أي خطة سلام يجب أن تُختبر بمسطرة السلوك لا بجمال اللغة، فالناس يعرفون كيف يُكتب النص وكيف يُنفذ عكسه، ولذلك فإن الضمانات التنفيذية أهم من التصريحات**

المشكلة ليست في العناوين، فهي تكمن في من يملك السلاح ويسيطر على الاقتصاد ويتحكم في القضاء. وحين يتحدث البرهان عن جيش واحد تحت إشراف مدني، يجب أن نسأل: أي مدنيين؟ المدنيون الذين اتفق معهم في 2019؟، أم المدنيون الذين أعادهم بعد انقلاب 25 أكتوبر؟. وحين يتحدث عن حوار سوداني، يجب أن نسأل عن ماهية الحوار والأساس الذي يبني عليه؟، ومن يحدد الحاضرين ويُستبعد ويملك حق النقض؟.

هذه الأسئلة هي التي تحدد إن كانت الخطة طريقاً للسلام أم إعادة إنتاج للحرب.

البرهان يتحدث عن انتخابات بإشراف دولي، وكأن العملية الانتخابية مجرد موعد، وفي السودان الانتخابات ليست فقط صناديق، فهي سجل انتخابي ومفوضية مستقلة وقضاء عادل وإعلام حر وأمن للمرشحين وغياب لتعدد السلاح وثقة شعبية واستقرار في كامل البلاد، وتفكيك بنية الدولة القديمة ونظام البشير البائد. وأي انتخابات تجري قبل ترتيب هذه الشروط ستكون استفتاءً على السلاح لا على البرامج، فالحرب شردت أكثر من 14 مليون سوداني، وكثيرون فقدوا أوراقهم وبيوتهم وقرى كاملة.

البرهان يريد أن يصور نفسه ضحية تدخل خارجي وحامي سيادة، لكن السيادة لا تُحمى بخطاب، تُحمى بمؤسسات. وحين تتداخل السلطة مع الميليشيات الإسلاموية، وحين يُعاد إنتاج النظام القديم، وحين تُعطل العدالة، تصبح السيادة شعاراً، والحديث عن التدخل الأجنبي يجب أن يواجه بسؤال: من فتح الأبواب؟ ومن طلب الدعم؟ ومن منح الشرعية لقوى خارجية؟ ومن سمح للاقتصاد الحربي أن ينمو؟. هذه أسئلة لا يجيب عنها المقال الذي يقدم صورة نظيفة لسلطة متورطة.

من الاعتصام إلى 15 أبريل: سيرة التحايل

في أبريل 2019، وبعد تنحي ابن عوف، خرج البرهان بخطاب طمأنة تحدث فيه عن الثورة وعن الشباب وعن الكنداكات، لكن السلوك الرسمي سار في اتجاه آخر، فقُضّ اعتصام القيادة العامة وسقط ضحايا، وبدأت السيولة الأمنية وتحركت مجموعات مسلحة في أطراف البلاد، وكان شرق السودان ساحة واضحة لهذا التوتر. وبعد الوثيقة الدستورية برز اتجاه منفرد نحو تطبيع علاقات لم تكن مطروحة في إجماع قوى الحرية والتغيير، وهذا المسار خلق قطيعة داخلية وأضعف الرافعة السياسية للثورة وفتح الباب لخطاب اجتماعي سائل.

ظهر بعد ذلك خطاب يعادي قوى الثورة ويصفها بالعجز، ويقول للسودانيين إن قوات الدعم السريع تحرس البلاد. هذا الخطاب لم يكن بريئاً، فقد كان يمهد لانقلاب 25 أكتوبر 2021، وجاء الانقلاب تحت ذريعة الخوف من الحرب الأهلية، لكنه أعاد نظام المؤتمر الوطني المحلول إلى مراكز النفوذ، وأعيدت أموالهم، وتوقفت لجنة إزالة التفكيك عن أداء مهمتها. نص اتفاق 21 نوفمبر 2021 مع حمدوك على عودة المسار المدني، لكن التنفيذ تعطل، والاتفاق الإطاري جاء لاحقاً تحت ضغط شعبي وإقليمي ودولي، لكنه لم يجد طريقاً بتماطل البرهان وعمله في الخفاء للتحضيرات نحو 15 أبريل 2023. فالحرب لم تكن قدراً، بل كانت نتيجة سوء تقدير وتحالف مع قوى النظام المحلول وحلفائها.

وعندما يتحدث البرهان عن الجيش الواحد، يحتاج الأمر إلى توضيح. فالجيش السوداني ليس جسماً محايداً، هو صنيعة استعمارية وفق تصميم حماية القصر وقمع الثورات السودانية. وخلال العقود الماضية مزجت بنية النظام الإسلامي بين الاقتصاد والأمن والسياسة، وأصبح الجيش يمتلك شركات ومشاريع وتحالف مع مراكز نفوذ، وصنع جيوشاً موازية منحها امتيازات اقتصادية. واليوم يبدو الحديث عن جيش

الفريق عبدالفتاح البرهان

تحت إشراف مدني منطقياً في النص، لكنه يحتاج إلى تأسيس أمني عسكري شامل، وهذا التأسيس ليس إعادة بناء وترميم، ودون ذلك سيظل الجيش قوة فوق الدولة لا أداة للدولة. والدعم السريع من جهته متطابق معه، ولا يحدث التأسيس ببيان، فهو يحتاج إلى عملية متكاملة وإرادة وطنية ودولية وضغط جماهيري داخلي.

حادثة 15 أبريل لم تكن انفجاراً مفاجئاً، فقد كانت تراكمات، وقرارات خاطئة وتحالفات مريبة وإدارة أمنية فاشلة وصراع على السلطة نتاج تصورات الدولة القديمة الموروثة من الاستعمار، وكل طرف أراد أن يفرض شروطه، وكل طرف أراد أن يحتفظ بسلاحه. وفي غياب مؤسسة مدنية قادرة صار الاحتكاك حتمياً. لكن المسؤولية لا تتوزع بالتساوي، فمن كان في السلطة يتحمل مسؤولية أكبر، ومن أدار الدولة يتحمل مسؤولية حماية الناس، ومن وعد بالانتقال يتحمل مسؤولية عدم تفجير البلاد. لذلك فإن أي محاسبة يجب أن تبدأ من الأعلى لا من الأدنى، والسلام الذي لا يحاسب يعيد إنتاج الجريمة.

أطروحة البرهان: تفاصيل تصنع الفخ

> **البرهان كتب مقالاً، لكن السودان يحتاج أفعالاً؛ يحتاج وقف القتل ورحيل السلاح من المدن وفتح تحقيق دولي وإعادة بناء الثقة، فالشارع يريد ضمانات لا وعوداً**

الخطة التي عرضها البرهان تبدو متوازنة في الظاهر، لكن هذه العناصر تظل حبراً على ورق إذا لم تحدد آلية التنفيذ؛ فمن يؤسس الجيش؟ ومن يحاسب على جرائم الحرب؟ ومن يضمن عدم عودة الإسلاميين إلى الأجهزة؟ ومن يوقف كارتيلات الاقتصاد التي تشكلت في الحرب؟. وأطروحة البرهان في المقال لا تجيب على كل ذلك، وتترك التفاصيل للمستقبل، والمستقبل في السودان يُصنع بالسلاح والمال لا بالبيانات.

البرهان يقول إن الحرب ليست صراعاً بين فصيلين، وإن الدولة وقوات الدعم السريع لا تقفان على قدم المساواة، ويقدم نفسه ممثلاً للدولة والشرعية، وهذا التوصيف لا يصمد أمام وقائع قانونية موثقة. فالبرهان نفسه مثل قائد الدعم السريع حالياً، وذلك مبني على ما فعله، فقد أصدر في 11 يوليو 2019 مرسوماً دستورياً حمل الرقم 32، عدّل بموجبه قانون قوات الدعم السريع لعام 2017، ونقل بموجبه تبعية القوات من رئيس الجمهورية إلى القائد العام للقوات المسلحة، ثم عاد في 30 يوليو من العام نفسه وأصدر مرسوماً دستورياً آخر حمل الرقم 34، حذف بموجبه المادة الخامسة من القانون التي كانت تنص على خضوع قوات الدعم السريع لأحكام قانون القوات المسلحة ودمجها فيه عند الضرورة. وبهذين المرسومين تحولت قوات الدعم السريع من قوة شبه نظامية تابعة إلى كيان عسكري مستقل فعلياً عن القوات المسلحة، لا يخضع لقانونها ولا لقادتها، ويحتفظ بقيادته وتمويله وتنظيمه وولائه المستقل، ويعني ذلك جيشاً موازياً لها، ومن يفعل ذلك لا يملك بعدها حق الحديث عن دولة وشرعية، فالتساوي القانوني الذي ينكره البرهان اليوم هو ابن قراراته وصنعه بيده في يوليو 2019، ثم جاء يشتكي منه في سبتمبر 2026.

> **دستور بدون نزع سلاح وعدالة انتقالية وتأسيس أمني عسكري شامل سيكون وثيقة هشة، والسودان يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد يبدأ من التنوع والمواطنة المتساوية وتقاسم السلطة والثروة**

وإذا كان البرهان يمثل الطرف الشرعي للدولة بعد الثورة، فلماذا تحالف مع الإسلاميين؟ ولماذا فشل في حماية المدنيين؟ ولماذا استخدم الطيران في مناطق مأهولة؟ ولماذا تأخر في فتح ممرات الإغاثة؟. المسؤولية لا تُقاس بالأقوال، إنها تُقاس بالنتائج، وحين يموت الناس في الفاشر أو أي مدينة، وتُدفن الجثث في الشوارع وتُحصى المقابر الجماعية، فإن السؤال يتوجه إلى كل من حمل السلطة لا إلى طرف واحد فقط.

المجتمع الدولي أمام اختبار، فإن اكتفى بترحيب بأطروحة البرهان منحه وقتاً إضافياً، والمطلوب موقف واضح: لا شرعية لمن يقتل المدنيين، ولا شرعية لمن يعطل الانتقال، ولا شرعية لمنهجة النهب، والخارجية الأمريكية قالت إن الجيش والدعم السريع لا يمثلان حكماً شرعياً ودستورياً، وهذه نقطة انطلاق يجب أن تتبعها إجراءات، تجميد أرصدة وحظر سفر وملاحقة شبكات التمويل ودعم آليات المحاسبة وفتح مسارات الإغاثة، ولا يكفي أن تُدان المجازر، فيجب أن يتوقف تمويلها وأن يُحاسب من خطط لها وأن يُمنع تكرارها.

المقال يتحدث عن دستور يصاغ بأيدي السودانيين، وهذا مطلب صحيح، لكن الدستور لا يُصاغ في ظل الحرب، يحتاج إلى بيئة آمنة وإلى حوار شامل ما عدا المؤتمر الوطني المحلول وواجهاته وأدواته، وذلك باعتباره لم يكن حزباً سياسياً تقليدياً، وصنع دولة موازية داخل الدولة المختلة تاريخياً، والحوار الشامل يحتاج أيضاً إلى تمثيل حقيقي للنساء والشباب والمهمشين، وإلى لجنة خبراء مستقلة وإلى جدول زمني واضح، وإلا سيكون الدستور الجديد نسخة من تسويات سابقة فشلت لأنها اعتمدت على تسويات فوقية بين النخب، وأهملت الشارع وتركت السلاح خارج النص، ودستور بدون نزع سلاح وعدالة انتقالية وتأسيس أمني عسكري شامل سيكون وثيقة هشة. السودان يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد يبدأ من الاعتراف بالتنوع والمواطنة المتساوية، ومن تقاسم السلطة والثروة، ومن إنهاء المركزية، ومن ضمان حقوق الضحايا.

الاقتصاد والشارع ورسالة واشنطن

لا يمكن فصل الحرب عن الاقتصاد. فالموسم الزراعي مهدد، ومنسوب الأمطار أقل من المطلوب، والدولار يرتفع، والأسعار تلتهم ما تبقى من قدرة الأسر، والحرب صنعت كارتيلات وفتحت أسواقاً سوداء، وأعادت توزيع الثروة لصالح من يحمل السلاح وعلائق القربى والانتهازية، وأي أطروحة سلام لا تتناول هذه البنية تظل ناقصة. والناس في الشارع لا يسألون عن عناوين الفصول، فهم يسألون عن الخبز والدواء والأمن ومستقبل أبنائهم، والبرهان يتحدث عن الحوار والانتخابات، لكنها في ظل هذه الظروف قد تتحول إلى مسرحية لإضفاء الشرعية على أمر واقع، لذلك فإن المطلوب أولاً هو وقف الحرب وفك القبضة الاقتصادية وإطلاق الحريات وبناء مؤسسات مؤقتة ذات مصداقية.

والثلاثاء الماضي أصدرت الخارجية الأمريكية تصريحاً صحفياً قالت فيه إن الجيش والدعم السريع لا يمثلان أي حكم شرعي دستوري للسودان، وهذه رسالة مهمة تعني أن واشنطن لا تمنح الجيش وقوات الدعم السريع صك شرعية، لكن الرسالة نفسها تضع الجميع أمام مسؤولية جديدة؛ فلا شرعية بلا انتقال حقيقي. والشارع السوداني يقرأ هذه الرسالة بوعي ويريد أن يرى أفعالاً، يريد أن تتوقف الحرب وأن يُحاسب الجناة وأن تُسترد الأموال وأن يتأسس جيش واحد فعلاً، لا جيش في مقال.

الشارع السوداني لم يعد ينتظر البيانات، ففي الخرطوم والجزيرة ودارفور والشمالية وكردفان ونهر النيل والشرق يدفع الناس ثمن الصراع كل يوم، الأمهات يبحثن عن الدواء، والشباب يبحثون عن عمل، والنازحون واللاجئون يبحثون عن مأوى، وإن أي خطة سلام قادمة يجب أن تضع المدنيين في كل بقاع السودان في مركز القرار، لا كجمهور وضحايا وأوراق انتخابية، فوضعهم في القرار هو الضمان الوحيد، ومن دون ذلك سيبقى السلام شكلياً والحرب كامنة وستندلع مجدداً.

خلاصة القول إن البرهان ليس شخصاً سوياً في التعامل مع السلطة، وسجلُه لا يمنحه ثقة تلقائية، وأطروحاته في «فورين بوليسي» هي تحايل ومحاولات كسب وقت لا أكثر، والسودان يستحق سلاماً حقيقياً لا سلاماً يُكتب بدون أفعال. السلام الحقيقي يبدأ من وقف القتل ورفع المعاناة وإعادة الثقة، وأي حديث غير ذلك يظل جزءاً من الحرب لا جزءاً من الحل.

في النهاية، لا أحد يرفض السلام، والرفض الحقيقي هو أن يتحول السلام إلى غطاء لاستمرار الحرب. البرهان كتب مقالاً، لكن السودان يحتاج أفعالاً، يحتاج وقف القتل ورحيل السلاح من المدن وفتح تحقيق دولي وإعادة بناء الثقة، ويحتاج أيضاً إلى اعتراف متبادل بأن البلاد لا تُحكم بالسلاح، وأن يعلن البرهان بأنه جزء من الأزمة ويعترف بالخطأ، وإن بقيت مجرد عناوين، يكون المقال جزءاً من الأزمة، والشارع لن يمنح الثقة لمن جرّبه سابقاً، فالشارع يريد ضمانات لا وعوداً، وهذا هو الفرق بين سلام يُكتب وسلام يُعاش.

وإن أراد المجتمع الدولي اختباراً بسيطاً، فليطالب بوقف فوري للقتال وبفتح الممرات وبمحاسبة المسؤولين وبعدم شرعنة أي طرف يحمل السلاح ضد شعبه، وإدارة حوار سياسي بشروط تأسيسية يشارك فيها كل السودانيين ما عدا المؤتمر الوطني المحلول وواجهاته وأدواته؛ فهذه ليست شروطاً متطرفة، هي الحد الأدنى لسلام قابل للحياة، وسيبقى الشارع الحكم في كل ذلك.

لجنة الحوار السوداني-السوداني

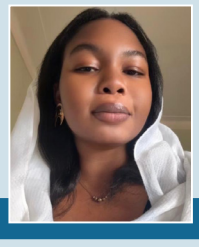

ملاك جمال بله - كمبالا

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 24 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com

«برلمان الشباب- السودان»

يحذر من مخاطر التشظي واحتكار أطراف الحرب لمستقبل البلاد

منذر مصطفى: تحييد الخدمات الأساسية وإشراك الشباب والنساء في العملية السياسية ضرورة لإنهاء الحرب وبناء السلام

كمبالا: (ديسمبر)

يرى منذر مصطفى، الأمين العام المنتخب لبرلمان الشباب – السودان، أن مستقبل البلاد يواجه تحديات سياسية واقتصادية وإنسانية متشابكة، في ظل استمرار الحرب وتراجع العمل المدني وتعدد المسارات السياسية. ويقول إن معالجة الأزمة السودانية لا يمكن أن تقتصر على الجوانب العسكرية، بل تتطلب عملية سياسية مستقلة عن منطق الحرب، تشارك فيها القوى المدنية والشباب والنساء والنقابات والمجموعات القاعدية.

ويحذر مصطفى من أن استمرار الانقسام المدني والسياسي قد يفتح المجال أمام أطراف الحرب لاحتكار رسم مستقبل السودان، في وقت تتراجع فيه قدرة المبادرات القاعدية وغرف الطوارئ على الاستمرار بسبب نقص الموارد والاستهداف والقيود المختلفة.

منذر مصطفى

الاقتصاد والنظام المصرفي في قلب الأزمة

يضع مصطفى الملف الاقتصادي والمصرفي ضمن القضايا المرتبطة مباشرة بالصراع السياسي والعسكري في السودان. ويقول إن سلامة النظام المصرفي ليست شأناً فنياً فحسب، وإنما قضية سياسية تتصل بإدارة موارد الدولة ومسارات تمويل الحرب.

ويشير إلى أن مجموعة من الجهات المدنية قدمت، في نهاية مايو من العام الحالي، إحالة فنية ومذكرة قانونية واقتصادية إلى مؤسسات دولية معنية بالعقوبات والامتثال المالي ومكافحة غسل الأموال، بعد ما وصفه برصد بنية نقدية ومصرفية موازية تعمل خارج المنظومة الرئيسية.

ويضيف أن فريقه حذر المؤسسات المالية الدولية من مخاطر ما وصفه بـ«الديون الكريهة»، التي قال إنها قد تُبرم في ظل غياب شرعية دستورية، كما أثار مخاوف بشأن استخدام الذهب كمصدر لتمويل النزاع عبر مسارات تهريب إقليمية.

وبحسب مصطفى، فإن الهدف من هذه التحركات هو التأكيد على أن موارد السودانيين يجب ألا تتحول إلى مصدر لتمويل حرب مفتوحة، مشدداً على أن الموقف الذي تتبناه مجموعته لا يستهدف الانحياز إلى أحد طرفي الصراع.

وفي قراءته للمستقبل، يقول مصطفى إن مجموعته درست خمسة سيناريوهات محتملة حتى عام 2028، وإن الوقائع، من وجهة نظرها، تشير إلى خطر ما سماه «التقسيم الواقعي المتصلب». ويخشى أن يؤدي استمرار الانقسام إلى تعميق الفوارق التنموية بين المناطق، بحيث تصبح إعادة توحيد البلاد أكثر صعوبة من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن إمكانية جذب مصالح إقليمية ودولية مرتبطة بهذا الانقسام.

رفض منح الشرعية لمسارات أحادية

سياسياً، ينتقد مصطفى ما يصفه بخلط بعض الأطراف بين الحكومات التي وصلت إلى السلطة بتفويض شعبي وبين السلطات التي جاءت عبر الانقلابات العسكرية.

ويقول إن مجموعته تعتبر سلطة الأمر الواقع سلطة تصل إلى الحكم بالإكراه ولا تستند، بحسب رؤيته، إلى أولويات المجتمعات المحلية. ويضيف أن الحرب التي اندلعت في 15 أبريل أوجدت واقعاً جديداً، أصبحت فيه الأطراف التي تبنت الانقلابات العسكرية في مواجهة نتائج هذا المسار.

وفي هذا السياق، يشير إلى رسالة رسمية بعثت بها مجموعته إلى مفوض الشؤون السياسية والسلم والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي، اعترضت فيها على الترحيب بمبادرة «الحوار السوداني السوداني» التي طرحها قائد الجيش عبد الفتاح البرهان.

ويؤكد مصطفى أن الاعتراض، وفقاً لرؤيته، لا يتعلق بمبدأ الحوار في حد ذاته، وإنما بسياق إطلاق المبادرة والجهة التي تقف وراءها، ومدى اتساق ذلك مع مبادئ الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتغييرات غير الدستورية للحكم.

كما يشير إلى بيان صدر قبل ذلك بثلاثة أيام، حذر من انهيار «مسار برلين»، وانتقد الترحيب العربي بمبادرة الحوار، داعياً إلى عدم مباركة أي مسارات أحادية تصدر عن سلطات الأمر الواقع، باعتبار أن مثل هذه المسارات قد تكرس الانقسام السياسي.

ويؤكد أن موقفهم يقوم على الشمول والملكية السودانية للعملية السياسية والقيادة المدنية، إلى جانب تكامل المسارات الإقليمية والدولية لمنع تحولها إلى مراكز متنافسة للشرعية أو وساطة متعددة المسارات.

العمل المدني في ظل غياب المساحات الآمنة

في ظل المخاطر الأمنية، يقول مصطفى إن العمل المدني أصبح أكثر صعوبة، لكنه يرى أن هذه الظروف جعلت الحفاظ على المساحات المدنية أكثر إلحاحاً.

ويشير إلى جهود بُذلت لإقناع أطراف سياسية بإعادة تفعيل مؤسسات الثورة، قائلاً إن هذه المساعي حظيت بقبول جزئي، لكنها لم تحقق أهدافها كاملة حتى الآن.

كما يتحدث عن إطلاق منتدى حقوق الإنسان – السودان، باعتباره إطاراً مدنياً مستقلاً للرصد والتوثيق والمناصرة، بهدف دعم مسارات المساءلة ومواجهة الإفلات من العقاب.

ويرى مصطفى أن أي حوار سياسي لا يضمن استقلال العملية السياسية عن منطق الحرب يمكن أن يتحول، بدلاً من أن يكون طريقاً لإنهاء النزاع، إلى وسيلة لإدارة الصراع وإعادة إنتاجه.

غرف الطوارئ.. «طوق النجاة الإنساني الأول»

يمنح مصطفى المجموعات القاعدية، وعلى وجه الخصوص غرف الطوارئ، أهمية كبيرة في مواجهة آثار الحرب. ويقول إن هذه المجموعات تحملت جزءاً كبيراً من العبء الإنساني خلال الأزمة، ولذلك جرى تكريمها في فعاليات الذكرى السابعة لثورة ديسمبر.

ويشير إلى أن الوثيقة الاستراتيجية التي يعملون عليها وصفت غرف الطوارئ بأنها «طوق النجاة الإنساني الأول».

لكن مصطفى يحذر من تراجع عدد المبادرات القاعدية وقدرتها على الاستجابة للأزمة. ويقارن بين حجم المشاركة القاعدية قبل الحرب والوضع الحالي، مشيراً إلى مشاركة أكثر من 20 ألف لجنة قاعدية في «مسار الكرامة» الذي قادته لجنة المعلمين قبل الحرب، وإلى تقديرات تحدثت عن مشاركة نحو خمسة آلاف لجنة مقاومة في مواجهة انقلاب 25 أكتوبر.

في المقابل، يقول إن عدد غرف ومجموعات الطوارئ التي تستجيب لأزمة الحرب الحالية أصبح أقل من 1500 مجموعة، مع وجود تقديرات دولية تشير إلى عدد أقل من ذلك.

ويضيف أن مكتب الطوارئ الإنسانية التابع لهم رصد، في مايو، تراجعاً في الموارد أدى إلى تقليص أنشطة عدد من المبادرات، ووضع بعضها أمام خطر التوقف الكامل.

ولا تتوقف التحديات، وفق مصطفى، عند نقص التمويل، بل تشمل الاستهداف المباشر، والتضييق البيروقراطي، ومحاولات الاحتواء، والخلافات التنظيمية والانقسام المدني.

حماية العمل القاعدي من التسييس والاحتواء

يقول مصطفى إن مجموعته تعمل على منع ذوبان غرف الطوارئ داخل هياكل مرتبطة بأطراف الحرب، أو استبدال القيادات المجتمعية الفعلية بواجهات شكلية.

ويطرح في هذا السياق مجموعة من المطالب، تشمل توفير دعم مالي ولوجستي عاجل ومستدام، وحماية المتطوعين والعاملين وفق القانون الدولي الإنساني، وتعزيز الاتصالات والإمدادات الطبية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون قيود.

كما يشير إلى طرح مساع حميدة بين غرف الطوارئ ومجالس التنسيق القاعدي، إلى جانب الدعوة لتشكيل لجنة تيسيرية محايدة، ووضع ميثاق حوكمة مشترك وآلية شفافة لإدارة الموارد.

وفي أبريل، بحسب مصطفى، جرى طرح «بروتوكول الوصول إلى الخدمات الأساسية»، ويتضمن مقترحات لإنشاء غرفة لشركاء العمل الإنساني، وفتح ممرات آمنة لحركة الإمدادات، ووضع آليات تمويل شفافة، وإشراك المجتمعات المحلية في مراقبة الخدمات.

ويرى أن إنهاء الانقسام المدني يمثل أحد المداخل الأساسية لحماية هذه المبادرات، محذراً من أن الخلافات السياسية والتنظيمية قد تضعف المجموعات التي تشكل إحدى أدوات الحماية المجتمعية خلال الحرب.

هدنة إنسانية ومسار سياسي مستقل عن الحرب

في ما يتعلق بإنهاء الحرب، يقول مصطفى إن العمليات العسكرية وحدها لن تكون كافية لإنهاء الأزمة، مشيراً إلى ما يراه فشلاً من طرفي الحرب في إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتهما، وانعكاسات ذلك على الخدمات والاقتصاد والأوضاع الإنسانية.

ويقترح مساراً يبدأ بهدنة إنسانية تتضمن بروتوكول الخدمات الأساسية كبند ملزم، ثم الانتقال إلى إطار سياسي متكامل يركز على وقف الحرب وحماية المدنيين وتسهيل المساعدات، وصولاً إلى انتقال مدني ديمقراطي.

ويشدد على ضرورة أن تكون العملية السياسية مستقلة عن منطق الحرب، وأن تضم المدنيين والشباب والنساء والنقابيين والشبكات القاعدية، مع ربط أي اتفاق سياسي بحقوق الضحايا في الحقيقة والمحاسبة والعدالة الانتقالية.

أزمة التشظي المدني والتحالفات السياسية

يرى مصطفى أن أحد أكبر التحديات أمام القوى المدنية يتمثل في ما يسميه «تحالف الحد الأدنى»، وما يرتبط به من تصور يركز على إسقاط النظام أو إنهاء المرحلة الحالية دون الاهتمام الكافي بما سيأتي بعدها.

ويقول إن الخلافات الأيديولوجية والحزبية أدت إلى إضعاف فكرة الجبهة المدنية الواسعة، ودفع بعض القوى إلى تفضيل التحالفات الصغيرة التي تحافظ على هويتها السياسية، لكنها قد تكون أقل تأثيراً في العملية السياسية.

ويحذر مصطفى من أن استمرار التشظي المدني قد يمنح أطراف الحرب مساحة أكبر لتحديد مستقبل البلاد، داعياً إلى بناء عملية سياسية أكثر شمولاً.

الشباب والنساء خارج المسارات التقليدية

ينتقد مصطفى اعتماد العملية السياسية على المسار الحزبي باعتباره المسار الأساسي للمشاركة، قائلاً إن الشباب غالباً ما يجدون أنفسهم خارج دوائر اتخاذ القرار، رغم أنهم من أكثر الفئات تأثراً بنتائج التسويات السياسية.

ويشير إلى ظهور محاولات لتكوين أحزاب يقودها الشباب بدعم من منظمات، لكنه يرى أن هذه التجربة لا تزال بحاجة إلى إثبات قدرتها على تجاوز التمثيل الشكلي.

ولهذا، يقول إن برلمان الشباب يتحرك مع أطراف دولية لتصميم قناة خاصة بمشاركة الشباب بالتوازي مع المسار الحزبي، بهدف ضمان مشاركة ذات أثر يمكن قياسه.

كما يؤكد أن النساء والشباب يمتلكون، وفق رؤيته، شرعية قاعدية وشبكات حماية مجتمعية لا تتوفر بالقدر نفسه في بعض المسارات السياسية التقليدية.

وتنص وثيقتهم الاستراتيجية، بحسب مصطفى، على ألا تقل نسبة تمثيل النساء والنازحين في سجل الأعضاء عن 60 في المئة.

ويشير كذلك إلى تلقي مذكرة من فتيات ونساء في معسكر كرياندنقو للاجئين في أوغندا، وتنظيم موكب تضامن مع نساء السودان، إضافة إلى مطالبات بمشاركة واسعة وذات معنى للشباب والنساء والمجتمعات المتضررة.

ويرى أن المشاركة الفاعلة تتطلب قنوات تمثيل مستقلة لا تمر حصراً عبر الأحزاب، وحضوراً في مواقع اتخاذ القرار، وربط مخرجات الاتفاقات بجداول تنفيذ ومؤشرات قابلة للقياس.

التعليم والتجنيد وحماية جيل الحرب

بلفت مصطفى إلى حجم الأثر الذي تركته الحرب على الأطفال والشباب، مشيراً إلى أن أكثر من 7 ملايين طفل كانوا خارج المدارس قبل الحرب، وأن النظام التعليمي تعطل لفترات تجاوزت في بعض المناطق 3 أعوام.

كما يتحدث عن انخراط أكثر من 4 ملايين شاب، بحسب تقديراته، في العمليات العسكرية بصورة أو بأخرى.

ويقول إن العمل مع الشركاء يتركز على ثلاثة مسارات، تشمل فرض عقوبات ودعم تنموي للحد من شرعية تجنيد الشباب، والمنع النهائي لتجنيد الأطفال، إضافة إلى الرصد والتوثيق لضمان المساءلة.

تحييد المدارس والمراكز الصحية ومحطات المياه

من أبرز المقترحات التي يطرحها مصطفى «بروتوكول الوصول إلى الخدمات الأساسية»، الذي قال إنه طُرح في 12 أبريل 2026.

ويهدف البروتوكول، وفقاً لشرحه، إلى تحييد المدارس والمراكز الصحية ومحطات المياه وغيرها من الخدمات والمنشآت الأساسية عن الصراع، ومنع استخدامها كوسيلة ضغط أو عقاب جماعي.

ويقترح أن تضطلع المحليات بدورها الفني في إدارة الخدمات، بالتعاون مع غرف الطوارئ والمبادرات الشبابية والنسوية ومنظمات المجتمع المدني، حتى في ظل تعدد مراكز السيطرة العسكرية.

كما يتضمن إنشاء «غرفة شركاء العمل الإنساني»، وربط جهود الفاعلين المحليين والدوليين بآليات للرصد والمساءلة، مع حماية العاملين والمتطوعين وضمان حرية حركة الإمدادات عبر ممرات آمنة.

ويطالب مصطفى بإدراج البروتوكول كبند ملزم في أي اتفاق هدنة، مع التزام أطراف الحرب بعدم استهداف الخدمات الأساسية.

الشباب كجسر لإعادة بناء الثقة

يقول مصطفى إن التجارب الأخيرة أثبتت قدرة المجموعات الشبابية على العمل عبر الانقسامات الجغرافية والسياسية، من خلال تقديم خدمات ملموسة للمجتمعات دون اشتراط الانتماء السياسي.

ويرى أن هذه القدرة يمكن أن تكون أساساً لإعادة بناء الثقة، لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن الثقة لا تنفصل عن العدالة، ولذلك تربط الوثيقة الإستراتيجية التي يعملون عليها أي عملية سياسية بحق الضحايا في الحقيقة والمحاسبة.

ويعتقد أن الشباب والنساء والمجموعات القاعدية يمكن أن يشكلوا جزءاً من أدوات الحفاظ على وحدة المجتمع السوداني، في ظل التحديات التي فرضتها الحرب.

وفي رسالته للشباب، يقول مصطفى إن الإحباط من المشهد السياسي مفهوم، لكنه يحذر من أن الانسحاب الكامل من المجال العام قد يترك الساحة للجهات التي ساهمت في إنتاج الأزمة.

ويؤكد أن برلمان الشباب يعمل، وفق رؤيته، على توفير مساحات للعمل والمناصرة، والدفع نحو جدول أعمال وطني يرحب بالشباب والنساء، وتمثيل فئوي عادل، إلى جانب منصات ذات تأثير محلي ودولي.

ويختتم مصطفى حديثه بالتأكيد على أن السودان يحتاج إلى مشاركة أوسع في صناعة مستقبله، قائلاً إن الطريق إلى التعافي يتطلب حماية العمل المدني، وإنهاء الحرب، وإعادة بناء الثقة، وربط السلام بالعدالة، وإتاحة المجال أمام الأجيال الجديدة للمشاركة في قيادة المجتمع والدولة.

«شرُّ البليّة»
«عندما تتجاوز المأساة حدود العقل!»
صفحة نصف شهرية ■ العدد «الثالث»

ديسمبر
حرية ـ سلام ـ وعدالة
https://decembernews.com

الخميس 24 سبتمبر 2026م
15
الأخيرة 1

الولاء القاتل.. كيف يدمر «المحبون» أكثر مما يفعل الخصوم؟

بين «بوست الفرج» و«رقية العسل».. الدولار يضحك والجنيه يدفع الثمن!

لجنة المعلمين تضبط «كوز» في الصف الأول

الخرطوم: «شرّ البليّة»

بعد شهور من سؤال قائد الجيش عبد الفتاح البرهان عن مكان «الكيزان»، أعلنت لجنة المعلمين السودانيين العثور على «كوز» جديد في كتاب اللغة العربية المعدّل للصف الأول، الصادر عن المركز القومي للمناهج والبحث التربوي «بخت الرضا».

وقالت اللجنة إن الكلمة الواردة في الكتاب تتجاوز تعليم الأطفال حرفاً من حروف الهجاء، وترى فيها إدخالاً لمفردة ذات دلالة سياسية إلى كتاب مخصص لتلاميذ في سن السادسة، و«عودة للإخوان عبر المناهج».

واتهمت اللجنة القائمين على تطوير المناهج بتمرير إشارات ذات حمولة سياسية وأيديولوجية، وطالبت بسحب كتاب اللغة العربية للصف الأول، وحل لجنة المناهج، ومحاسبة المسؤولين عن إجازة المحتوى.

وهكذا، اتخذ البحث عن «الكيزان» مساراً آخر.

السؤال الذي طُرح يوماً على أجهزة الدولة عن مكانهم، ظهر هذه المرة في كتاب الصف الأول.

افتح الكتاب.

كيكل في مسلسل «سنعود».. الواقع يسبق السيناريو

الخرطوم: «شرّ البليّة»

في شمبات، بدأ تصوير مسلسل سوداني جديد بعنوان «سنعود»، يوصف بأنه أضخم عمل درامي سوداني يوثق لتداعيات الحرب؛ ثلاثون حلقة تتناول النزوح والدمار ونهب الممتلكات والتكافل الاجتماعي ورحلة العودة، وتُصوَّر في ست دول وتُترجم إلى خمس لغات، استعداداً للعرض في رمضان المقبل.

لكن حفل التدشين نفسه أضاف إلى العمل شخصية يصعب العثور على ممثل يجسدها.

كان من بين الحضور قائد قوات درع السودان، أبو عاقلة كيكل.

وكيكل ليس مشاهداً جاء ليستمع إلى قصة الحرب، فهو واحد من الرجال الذين مروا داخل حبكتها نفسها.

أسس الرجل قوات درع السودان في 2022، ثم اصطفّت قواته بعد اندلاع الحرب إلى جانب الجيش، قبل أن ينضم في أغسطس 2023 إلى قوات الدعم السريع ويتولى قيادتها في ولاية الجزيرة، ثم يعود في أكتوبر 2024 إلى صف الجيش من جديد.

وفي يناير 2025، قاد قواته في العمليات العسكرية بولاية الجزيرة، وأسهمت قوات درع السودان في الهجوم الذي انتهى باستعادة ود مدني من الدعم السريع.

وبين الانتقال من معسكر إلى آخر، كانت الجزيرة نفسها مسرحاً لواحدة من أكثر فصول الحرب دموية.

وثقت تقارير حقوقية انتهاكات واسعة ارتكبتها قوات الدعم السريع في الولاية بعد انشقاق كيكل، كما وثقت بعثة الأمم المتحدة لاحقاً انتهاكات منسوبة إلى قوات درع السودان وحلفاء الجيش بعد استعادة الجزيرة، بينها قتل مدنيين ونهب وحرق ممتلكات في قرى كتيبة ودار السلام الحديبة وغيرها. وتنفي قوات درع السودان تورطها في تلك الانتهاكات.

لهذا، كان حضور كيكل في افتتاح مسلسل عن «تداعيات الحرب» كافياً لصناعة مشهد إضافي لم يكتبه السيناريو.

فالمنتج يقول إن المسلسل يريد أن يقدم للأجيال المقبلة رواية عما حدث.

وإذا شاهدت تلك الأجيال كيكل في مشهد الافتتاح، فقد تسأل الكاتب:

«دي شخصية حقيقية؟ ولا كاتب السيناريو زادها شوية؟».

رجل بدأ الحرب مع طرف، وانتقل إلى الطرف الآخر، ثم عاد إلى صفه الأول، قبل أن يظهر في احتفال بعمل يريد أن يوثق الحرب.

حتى المسلسل نفسه قد يحتاج إلى مسلسل.

نيابة الخرطوم تطلب القبض على نائب عام نيالا

تقرير: «شرّ البليّة»

أصدرت نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة ومكافحة الإرهاب إعلاناً بالنشر بحق سنين عيسى حامد موسى، طالبةً منه تسليم نفسه إلى أقرب قسم شرطة خلال أسبوع. وقالت إن لديها معلومات تحملها على الاعتقاد بأنه هرب أو أخفى نفسه للحيلولة دون تنفيذ أمر القبض الصادر بحقه.

وفي نهاية الإعلان، وجهت النيابة طلباً إلى الجمهور: «كما أطلب من الجمهور المساعدة في القبض عليه».

سنين عيسى ليس متهماً مجهول المكان تماماً؛ فهو يشغل منصب النائب العام في حكومة «تأسيس» التابعة للدعم السريع، وموجود في نيالا، عاصمة السلطة المنافسة.

هنا تتضح المفارقة: نيابة الخرطوم تطلب القبض على نائب عام في نيالا.

الأمر صدر، والمطلوب معروف، وصفته معروفة، ومكان وجوده معروف على نحو تقريبي. لكن الجهة التي أصدرت أمر القبض لا تملك القوة اللازمة لتنفيذه في المدينة التي يوجد فيها المطلوب، ولذلك انتقلت الخطوة الأخيرة إلى الجمهور.

في بلد تتوزع فيه السيطرة بين سلطات متحاربة، يُطلب من المواطن أن يساعد في تنفيذ أمر قبض يتجاوز نطاق وصول الجهة التي أصدرته، وهو ما يفتح سؤالاً أكثر حساسية: ماذا يحدث للمواطن الذي يستجيب للطلب إذا وجد نفسه أمام قوة مسلحة لا تعترف بأمر القبض أصلاً؟.

المفارقة الأعمق أن الدولة تعرف اسم المطلوب وصفته ومكانه تقريباً، وتصدر بحقه أمر قبض، لكنها تحتاج إلى طرف خارج جهازها التنفيذي لإكمال الخطوة الأخيرة.

أمر قبض من الخرطوم، ونائب عام في نيالا، وجمهور مطلوب منه أن يحل المسألة.

في السودان، قد تحتاج بعض أوامر القبض أولاً إلى العثور على السلطة القادرة على تنفيذها.

جولات في الخرطوم للبحث عن غاز الكلور

الخرطوم: «شرّ البليّة»

يبدو أن ملف الأسلحة الكيميائية في السودان دخل أخيراً مرحلة جديدة من التحقيق، وإن كانت هذه المرة خارج المختبرات وداخل شوارع الخرطوم، حيث تحركت الكاميرات بين الأحياء بحثاً عن دليل على استخدام الكلور، ثم عادت بالإجابة الحاسمة: لم نجد شيئاً.

وهكذا أصبحت الجولة الإعلامية، على ما يبدو، جزءاً من الرد على اتهامات عادت إلى الواجهة بعد تقارير دولية وصحفية حديثة تحدثت عن استخدام مواد كيميائية في الحرب السودانية.

المشكلة الصغيرة في هذه الطريقة أن الشارع لا يحتفظ بالضرورة بما كان فيه وقت الواقعة. فإذا استُخدم غاز قبل أشهر أو سنوات، فإن التحقيق لا يفترض أن يجد المادة نفسها معلقة في الهواء بانتظار وصول فريق التصوير؛ ما يُبحث عنه هو ما تركته الواقعة وراءها من آثار يمكن فحصها ومقارنتها: بقايا الذخائر، عينات التربة والمياه والمواد المتضررة، السجلات الطبية والبيولوجية، شهادات الشهود، الصور والبيانات، وغيرها من الأدلة التي يمكن إخضاعها لتحليل علمي مستقل.

أما الكاميرا، فلديها سؤال أكثر بساطة:

ماذا يوجد هنا الآن؟

وقد تكون الإجابة: لا شيء.

وهنا يمكن العودة إلى الأستديو، وإغلاق ملف التحقيق على هذا القدر من المعلومات.

ولو جرى اعتماد المنهج نفسه في بقية القضايا، لأصبح بالإمكان اختصار التحقيقات الميدانية كلها في جولات سريعة: كاميرا إلى موقع انفجار للبحث عن الصاروخ، وأخرى إلى مكان حريق للتأكد من وجود الدخان، وثالثة إلى موقع جريمة لمعرفة ما إذا كانت الجريمة ما تزال موجودة في المكان.

وبهذه الكفاءة، لا تحتاج الصحافة الاستقصائية إلى مختبرات أو خبراء؛ يكفيها مصور، وبطارية احتياطية، وموقع جيد للتصوير.

القضية، بطبيعة الحال، لا تفترض أن الاتهامات صحيحة لمجرد أنها صدرت، كما لا تصبح خاطئة لأن كاميرا وصلت متأخرة ولم تجد المادة في المكان. ما يحسم الأمر هو الدليل القابل للفحص: أدلة تستطيع أن تقول ماذا حدث، وأين ومتى وكيف، وأن تصمد أمام تحقيق مستقل يمكن التحقق من نتائجه.

أما الجولة في الشارع، فهي تجيب عن سؤال واحد فقط: ماذا بقي في الشارع عندما وصلت الكاميرا؟.

والشارع، مثل الحرب، لا ينتظر أحداً؛ المياه تجرف آثاراً، والرياح تبدد أخرى، والناس يزيلون الركام أو يعيشون فوقه، فيما تختفي مواد وتبقى أخرى، وقد يتحول المكان نفسه خلال أشهر إلى حي آخر لا يشبه المشهد الذي شهد الواقعة.

لذلك يمكن أن تكون النتيجة صحيحة تماماً:

لم نجد شيئاً.

لكنها تظل إجابة عن سؤال مختلف.

أما السؤال الذي ينتظر التحقيق الحقيقي، فيبقى:

أين الدليل؟.

معركة اللافتات.. إعادة إعمار الخرطوم تبدأ من أسماء الشوارع

تقرير: «شرّ البليّة»

بعد أن غيّرت الحرب شكل الخرطوم، تبدو المدينة مقبلة على تغيير آخر: أسماء شوارعها.

فقد قامت الأمين العام للجنة القومية للأسماء الجغرافية التابعة لوزارة البنى التحتية والنقل، أميرة الشيخ، بجولة تفقدية لعدد من شوارع العاصمة، شملت النيل، والقصر، وبيويوكوان، وكونت مخلص، وكاترينا، والطيار مراد، في إطار مراجعة المسميات وإمكانية تغيير بعضها.

وقالت اللجنة إن المراجعة تستهدف المسميات الأجنبية، والأسماء الطويلة، وما لا يتسق مع «الذوق العام السوداني»، مع اعتماد أسماء تحمل دلالات وطنية وتاريخية وسياسية واجتماعية، مشيرة إلى أن الحرب أزالت بالفعل عدداً من لافتات الشوارع.

وهكذا، بعد أن غيّرت الحرب المباني والخدمات وخرائط الحركة، يبدو أن الدور وصل إلى اللافتات.

وإذا كانت الحرب قد أدخلت قاموساً جديداً من المصطلحات، من «حرب الكرامة» إلى «فتق متق» و«بل»، فقد تفتح إعادة تسمية الشوارع معركة من نوع آخر: من سيحصل على شارع باسمه؟.

فهل يأتي يوم نجد فيه «شارع المشير عبد الفتاح البرهان» تخليداً لقائد الجيش؟ وهل تدخل أسماء أخرى صنعت حضورها في خطاب الحرب، مثل الفنانة ندى القلعة، إلى المنافسة على ذاكرة المدينة؟.

وعندها قد يتحول السؤال من: ما الاسم المناسب للشارع؟ إلى سؤال أكثر حساسية: من يستحق أن يبقى اسمه بعد الحرب؟.

وقد تبدأ المنافسة بين شارع يحمل اسم معركة، وآخر يحمل اسم قائد، وثالث يخلّد أحد نجوم الحرب ومؤيديها. وربما تحتاج اللجنة، في النهاية، إلى لجنة أخرى لحسم الصراع بين الأسماء قبل أن تبدأ معركة اللافتات.

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
24 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com
الأخيرة 2
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

نشرت مجلة «فورين بوليسي» المتخصصة في السياسة الدولية، قبل أيام، مقالًا للفريق عبد الفتاح البرهان حول الأوضاع في السودان وكيفية تجاوزها. قرأت ملاحظات في وسائل التواصل الاجتماعي حول الخطاب وكاتبه، وهو جدل هامشي؛ فالرؤساء عادةً لديهم من يكتبون لهم، وهذه وظيفة معروفة في كل الدول، لكن المهم أن الأفكار الواردة تعبّر عن المسؤول في الدولة، وبالتالي فالمهم هو مناقشة الأفكار.

الرسالة موجهة للعالم، وأظن أنها كُتبت بافتراض أن العالم لا يعرف بالضبط ما يدور في السودان وكيفية إنهاء الحرب والخروج بالبلاد إلى بر الأمان. وهي بالضرورة غير موجهة للداخل، ببساطة لأنها تتناقض مع ما يتم إعلانه على لسان البرهان نفسه في كل خطاباته بالداخل. هذا أول الأخطاء المنهجية؛ فالعالم يعرف ويتابع ما يحدث بالداخل، كما أن الناس في الداخل تعرف وتتابع ما يُكتب وما يُقال في الخارج، وبالتالي فإن التناقضات تظهر وتحدث خسائر في الداخل والخارج.

طرح البرهان نفسه رجلَ سلام، ولا بأس أن يفعل، إن كان الفعلُ سيصدّق القول، ودعا إلى وضع نهاية لهذه الحرب، «والانتقال لحكم يشارك فيه المدنيون وبإشراف الأمم المتحدة ومساعدتها، وسيجري إبعاد المقاتلين والأسلحة عن المناطق المدنية، بما يفتح مسارًا واسعًا للتسوية... إلخ». هنا تظهر عشرات التناقضات، وكثير من المواقف التي ظل يرفضها بالداخل ويثير بها العامة، مثل التدخل الدولي ودور الأمم المتحدة، وإبعاد المقاتلين من المناطق المدنية».. وهذا بالطبع يشمل الجميع، حتى الجيش والميليشيات المتحالفة معه.

مقال البرهان

وبالطبع، فقد أبقى البرهان ثغرة لبقائه في السلطة عندما تحدث عن مشاركة المدنيين، ولم يقل من هم الشركاء الآخرون.

ملاحظة أخرى تظهر في استخدامه للتقارير الدولية عن المتاثرين بالحرب، التي ظل يرفضها وينكر معلوماتها، مثل أعداد النازحين والذين يعانون من نقص الغذاء والدواء، بجانب تقارير بعض المنظمات الأمريكية.

فيما يتعلق بشرعية أو عدم شرعية قوات الدعم السريع، لم يكتفِ البرهان بالإشارة إلى أنها قوات تمردت على الجيش، فوصفها بأنها «جماعة شبه عسكرية». ويمكن لأي مواطن أن يعود إلى الأرشيف ويُخرج عشرات التصريحات للبرهان يدافع فيها عن الدعم السريع ويقول إنها جزء من الجيش.

والمدهش أكثر إشارته إليها في حرب دارفور، حيث قال: «قادة هذه القوات، محمد حمدان دقلو وكبار نوابه، هم أنفسهم القادة الذين أمروا ميليشيا الجنجويد باغتصاب وقتل جماعات غير عربية في دارفور مطلع العقد الأول من الألفية»... وليست من جملة تليق بهذا التعليق غير: «يا راجل!». فالبرهان شخصيًا كان هناك مسؤولًا عن الجنجويد وحرس الحدود، وقد أسرته قوات عبد الواحد محمد نور ثم أطلقت سراحه.

لو كان البرهان يريد حقًا وقف الحرب وإنهاء معاناة السودانيين، فقد لاحت أكثر من فرصة، لكنه رفضها وأضاعها بتصريحات عنترية تتناقض مع ما يقوله الآن. ولا يظنن، مرة أخرى، أن العالم سينخدع بما يكتبه لهم، وما يفعله في الداخل، كما لا يظنن أن السودانيين لا يقرأون ولا يسمعون ما يقوله للعالم ويفعل نقيضه بالداخل.

نحن في عصر ما بعد الحقيقة، لكن البعض يظن أننا نعيش في القرون الوسطى، حيث تصل الأخبار والمعلومات بعد سنوات.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

صيحة تحذير من الأمم المتحدة إلى (آل لُكَع)..!

يسميهم الكاتب اللبناني سمير عطا الله (آل لكع ابن لكع المُحترمين)، ويقول ما معناه إن الله جلّ وعلا ابتلى لبنان ببعض هؤلاء القوم..! وفي هذا إشارة إلى الحديث الذي رواه حذيفة بن النعمان «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع»..!

وقال الشرّاح في وصف اللكع (يقال للرجل لكع وللمرأة لكعاء) وهو اللئيم الخسيس؛ ويقول محمد أنور الكشميري: «هو اللعين ابن اللعين (اللئيم الوسخ) صغير العلم والعقل».. ويقول عبد الرؤوف المناوي «هو الأحمق الدنيء».. ويقول شارح صحيح البخاري «هم السفلة من الناس»..!

أما الشيخ ملا علي القاري فيقول: «هم الذين لا يُعرف لهم خير ولا يُحمد لهم خُلق».. ويقول محمد بن إسماعيل الصنعاني: «المقصد أن يصير رؤوس الناس هم اللئام»، ويقول الحافظ: «المعنى الحفاة العراة الصم البكم يتملّكون البلاد بالقهر، ويكون لهم مالها ورياستها وجاهها.. فتكثر أموالهم وتنصرف هممهم إلى البذخ والتفاخر، ويسوسون الناس بالجهل والهوى فتكثر أموالهم وتنصرف هممهم إلى البذخ والتفاخر، ويسوسون الناس بالجهل والهوى ، ويكونون أسعد الناس بالدنيا وأعظمهم حظاً ومكانة عند رعاعها.. وذلك لانتشار الجُهّال وندرة أهل العلم والصلحاء»..!

**

الأمم المتحدة قالت بلغة تحذيرية جازعة (الأمم المتحدة وليس الحرية والتغيير) إن السودان يعاني أكبر أزمة جوع ونزوح في العالم، ومن 20 مليون يتهدّدهم الجوع هناك (5 ملايين) في حاجة ملحّة إلى إغاثة عاجلة..!

وبالأمس القريب قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بالحرف «ما يحدث في السودان أمر مروّع للغاية.. الوضع الإنساني في السودان مأساوي.. مستوى معاناة الشعب السوداني لا يُحتمل.. الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 في أعقاب صراع على السلطة أدت إلى نزوح أكثر من 14 مليون شخص وتسبّبت في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم»..!

الاقتصاديون الثُّقاة يقولون بلغة الأرقام إن الغلاء يعصف بما تبقى من السودانيين بالداخل وفي معسكرات النزوح حيث تدور (المطحنة البشرية) بخطى حثيثة؛ مع اشتعال أسعار الذرة والطحين ورغيف الخبز؛ وتوشك القطعة الواحدة منه أن تبلغ 1000 جنيه (الآن قطعتان بألف جنيه)..! والدولار الذي كان قبل الحرب يساوي 500 جنيه تجاوز الآن سقف) الثمانية آلاف(، وهو في رحلة لا يعيقها عائق نحو الـ10,000 (فما فوق)..!

أورد الأستاذ علاء خيراوي أن (جنيه البرهان) فقد بعد الحرب وبسببها 92% من قيمته أمام الدولار.. فماذا تبقّى غير أن يفقد الجنيه قيمته بالكامل (مثل صاحبه البرهان) فيصبح وجود كليهما مثل عدمه..!!

الله لا كسّبكم..!

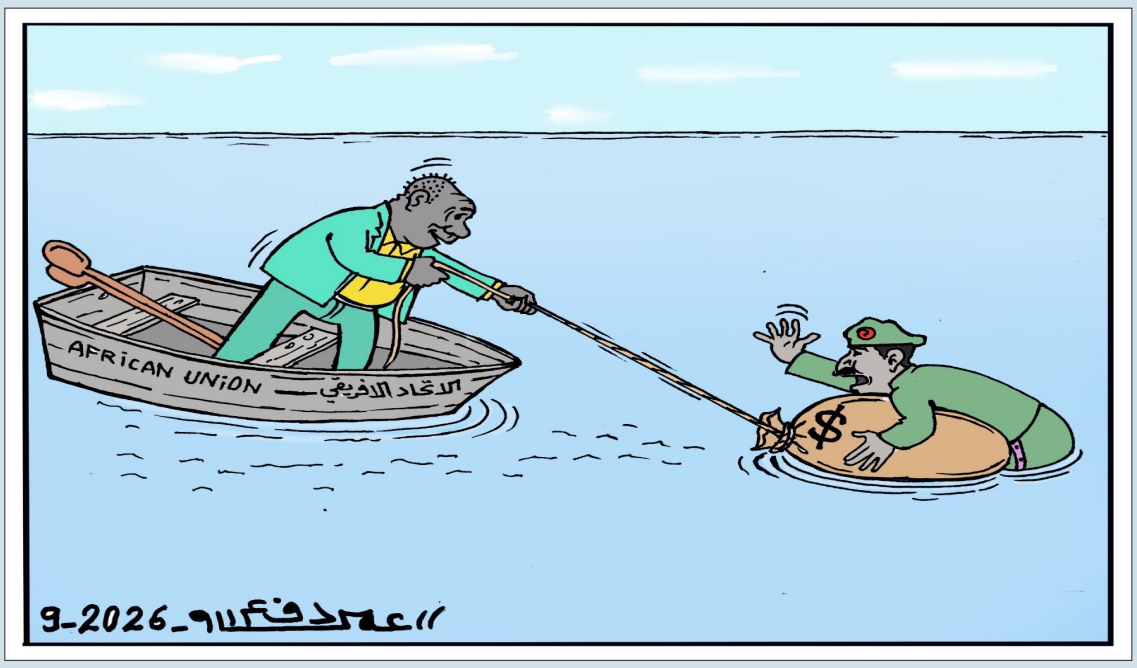

في اليوم العالمي للسلام.. منتدى بكمبالا يبحث مسارات بديلة للسلام في السودان

كمبالا: (ديسمبر)

بحث منتدى نظمته منظمة نبتة الخيرية – مكتب كمبالا، في 21 سبتمبر 2026، المسارات البديلة للسلام في السودان، مستعرضاً مخرجات ورؤى جلسات حوارية سابقة تناولت قضايا اللجوء والنزوح والتعليم، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للسلام. وناقش المنتدى، الذي عُقد بمقر المنظمة في منطقة كاموجا بالعاصمة الأوغندية كمبالا، ورقة عمل حملت عنوان «مسارات بديلة للسلام في السودان»، بمشاركة فاعلين مدنيين ومهتمين بقضايا السلام ومستقبل السودان.

وتناولت الورقة أبرز الأفكار والمقترحات التي طُرحت خلال جلسات حوارية سابقة، مع التركيز على التحديات التي فرضتها الحرب على السودانيين، خاصة في ما يتعلق بالنزوح واللجوء واستمرار العملية التعليمية، إلى جانب البحث عن رؤى يمكن أن تسهم في دعم التعافي وبناء السلام.

وشارك في المنتدى الفاعل المدني معز الزين، وخبير قضايا السلام إبراهيم شمو، حيث قدما رؤى حول واقع السلام في السودان والفرص المتاحة لتطوير مسارات للحوار تتجاوز الأطر التقليدية.

أدارت النقاش نضال أحمد، النسوية والطالبة في دراسات السلام والتنمية، التي قادت الحوار حول القضايا المطروحة ومخرجات الجلسات السابقة، بمشاركة الحضور. وأكد المنتدى أهمية إشراك المجتمعات المتأثرة بالحرب في النقاشات المتعلقة بمستقبل السلام، والاستفادة من تجارب اللاجئين والنازحين والشباب، إلى جانب تعزيز دور المجتمع المدني في طرح المبادرات والرؤى المرتبطة بالتعافي وإعادة بناء المجتمعات.

ويأتي المنتدى في وقت تستمر فيه تداعيات الحرب السودانية على مختلف جوانب الحياة، ما يجعل قضايا السلام والتعليم واللجوء والنزوح من الملفات المرتبطة بمستقبل الاستقرار والتعافي في السودان.

العلاج بالقراءة Bibliotherapy

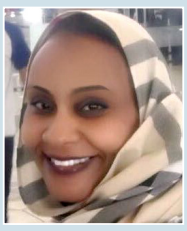

بروفيسور/نعمات الزبير

العلاج بالقراءة هو استخدام الكتب والأدب والمواد المكتوبة كجزء من العملية العلاجية؛ لمساعدة الشخص على فهم مشاعره، واكتساب منظور جديد، وتنمية الوعي بالذات. وغالبًا يكون داعمًا للعلاج النفسي وليس بديلًا عنه.

قد يفيد في التعامل مع القلق، التوتر، الحزن والفقد، الوحدة، انخفاض تقدير الذات وبعض التحولات الحياتية.

وتقوم فكرته غالبًا على ثلاث مراحل:

التماهي، التفريغ الانفعالي، الاستبصار

أي أن القارئ يرى شيئًا من تجربته في شخصية أو قصة، ويتفاعل معها عاطفيًا، ثم قد يصل إلى فهم جديد لنفسه أو لمشكلته.

ومن أشهر أشكاله:

التوجيهي: ترشيح كتاب مناسب لمشكلة محددة.

الإبداعي: استخدام الروايات والشعر لاستكشاف المشاعر.

النمائي: مساعدة الشخص على التعامل مع مراحل وتغيرات الحياة.

أحيانًا نقرأ قصة عن شخص آخر، فنجد فيها شيئًا من أنفسنا لم نكن نعرف كيف نعبّر عنه.

مفتـــاح لبـــاب لم يعـــد موجـــوداً

أماني أبو سليم

تحتفظ بأشياء قديمة، ربما لا قيمة حقيقية لها، لأنك تحتفظ فيها بذكرى عزيزة. تتعمد أن تمر بشارع معين لأنه يعيدك لزمن تتمنى لو لم يصبح ماضياً.

مفتاح قديم ما عاد يفتح باباً، لأن الباب أصلاً لم يعد موجوداً ولا حتى الجدران، لكنك بمجرد رؤيته يفتح لك أبواباً لعوالم مختبئة خلف تفاصيل الحاضر، تزيحها حين يدور المفتاح في وجدانك، فيفتح لك أبواباً من الذكريات.

تعتقد أن التخلص منها خيانة، لما تمثله عندك.

لماذا تستعيد هذه القطع البالية عوالم كاملة؟، هل تحمل بباطنها طاقة من تلك العوالم؟.

لماذا يصبح مجرد كوب، حتى مكسور أو قلادة مفاتيح، فقدت ألوانها، محفّزاً لشريط من الذكريات يحمل ألماً أو سعادة؟ كيف تحرك قلادة رعشة أو دموعاً؟.

ما الشئ الذي حملته معك وأنت تنزح، لأنه سيحتفظ لك بشئ من حياتك وأنت تدرك لحظتها أنها لن تعود كما كانت؟.

هل تتحسسه الآن؟، هل تعود لتنظر إليه كل آن، يعيدك إلى هناك؟ إلى البيت، إلى الحي، يشعرك أن شيئاً بقي ممن فارقوا؟.

ما الذي كنت تتمنى أن تحمله ولم تستطع، وكنت تظن أنه سيُبقي ذلك الزمن أكثر، يُحضره ليبدل حال الآن إلى الحال الذي فقدت؟.. سيحذرونك أنه ما عاد اسمه وفاءً، صار اسمه تعلّقاً. سيحذرونك منه، إنه معطّل، مستنزف للطاقة، يجمدك في الماضي، لن تحقق تقدماً إنْ تمسكت به. ستقول: فليكن. لا تريد لذاك الحال أن يصبح ماضياً، لا تريد أن يدخل من فارقوك عالم النسيان. ستبرر أنك تخاف أن تفقد المفتاح ، الذي لن يفتح شيئاً، لأنك تخشى أن تهرب منك تفاصيل البيت ذات يوم. أن تتخلى عنه فتكون قد خنت البيت ومن عاشوا فيه وخنت ذاك الزمان. أو أنك إن نسيته أو غفلت عنه سيختفي ولن يعود ويظهر لك من جديد. أو ربما لا تريد أن تصدق انه لم يعد موجوداً.

لا ترم الكوب المكسور في القمامة، لأنك ستشعر كأنك تزيح مَن فارقك، من حياتك للمرة الثانية. ولا تتخلّ عن قطعة صغيرة حملتها معك من مكان غادرته، لأنك تعرف أنها صارت آخر ما تبقى منه في متناول اليد.

سيحذرونك من جديد، أنه ربما لا يكون الأمر كذلك.

ربما لا تكون تلك الأشياء هي التي تحتفظ لك بالماضي حياً، بقدر ما أنك تحمّلها ما لا تستطيع أن تحمله.

المفتاح لم يحتفظ لك بالبيت. والكوب لم يحتفظ باليد التي كانت تمسكه. والقلادة لم تحتفظ بصوت صاحبها.

الأشياء بقيت، نعم، لكنها لا تعرف شيئاً عما فقدته. أنت من منحها هذه القدرة الغامضة على أن تكون أكثر من أشياء.

ستدافع عن مقتنياتك الثمينة، أنها تعيدك إلى أيام ربما حتى لا تتذكر تفاصيلها، لكنك تتذكر كيف كنت تشعر حينها. سيحذرونك أنك تخدع نفسك، أنك لا تحتفظ بها وفاءً للذكرى ولكن خوفاً من أن تفارق ذلك الزمان، أنت تهرب الآن، تهرب منه إلى الصور القديمة، تقبض على قطعة قماش قديمة متمسكاً ببرائحتها حتى لا تغادر أوانها. سيحذرونك من أنك تدعي النبل في الذكرى، حين أنك تخفي الخوف من الحياة، الذعر أن تنمو من جديد، فتخلق حبالاً تربطك بالجذور. سيحذرونك أن العالم كان سينتهي في بداياته لو أن كل جذع وفرع وغصن احتج أن يفارق الجذور.

تعرف.. إنهم على حق، والمفارقة.. أنت أيضاً على حق. حياتك لم تبدأ من النقطة التي تقف عندها الآن، والماضي لم يكتفِ بأن يكون زماناً أو مكاناً كنا فيه ذات يوم فقط، وإنما بات طبقة استقرت في داخلنا. وهنا الذاكرة لا تحتاج منا إلى أن نحرسها طوال الوقت. يمكن أن نضع المفتاح في درج، ونمضي في يومنا. يمكن أن نحتفظ بالصورة دون أن نعيش داخلها. يمكن أن نمر بالشارع القديم ونشعر بما نشعر به، ثم نواصل الطريق.

أنت على حق وهم كذلك، فالمشكلة ليست في أن يأخذ الماضي مكاناً في حياتك. المشكلة حين ترفض حاضرك لتبقى فيه. حين تتحول الذكرى من مساحة تعود إليها أحياناً، إلى المكان الوحيد الذي تشعر فيه أنك بخير.

من يحذرونك لا يطلبون منك أن تنسى كي تتقدم،

يمكنك أن تحب ما مضى دون أن ترفض ما يأتي.

فربما لا تكون مهمتنا أن نمنع الزمن من أخذ الأشياء منا، فهذا ما يفعله الزمن على أي حال.

ربما مهمتنا فقط أن نسمح لما أحببناه أن يتحول من شيء نخاف فقدانه إلى شيء نحمله بسلام.